جامعة طنطا
كلية التجارة
قسم المحاسبة

دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية فى تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمى المعلومات المحاسبية

" دراسة نظرية وميدانية "

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة
(تخصص محاسبة مالية)

إعداد
محمد ناصر محمد عبد الحليم
معيد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد محمود أحمد صابر
الأستاذ المتفرغ بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

الأستاذ الدكتور
محمد سعيد محمد جنيدى
الأستاذ المتفرغ بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م

﴿ .... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

" الآية ١٩ – سورة النمل "

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / مدثر طه السيد أبو الخير رئيساً وعضواً من الداخل

أستاذ المحاسبة المالية

ونائب رئيس جامعة طنطا لشئون التعليم والطلاب

الأستاذ الدكتور / رضا إبراهيم عبد القادر صالح عضواً من الخارج

أستاذ المحاسبة المالية

وعميد كلية التجارة جامعة كفر الشيخ

الأستاذ الدكتور / محمد محمود أحمد صابر مشرفاً وعضواً

الأستاذ المتفرغ بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

الأستاذ الدكتور / محمد سعيد محمد جنيدى مشرفاً وعضواً

الأستاذ المتفرغ بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

تاريخ المناقشة : ٢٩ / ٨ / ٢٠١٥

قرار اللجنة :

قرار مجلس الكلية وتاريخه :

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكر فضله لا إله إلا هو له الحمد وله الشكر يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين.

وبعد التوجه بالشكر لله تعالى أجد نفسى مديناً بالوفاء والامتنان بالجميل إلى الأستاذ والمربى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ محمد محمود أحمد صابر** الأستاذ المتفرغ بقسم المحاسبة بالكلية ، على ما منحنى من وقت وجهد وعلم وتوجيه ونصح سديد، وعلى ما قدمه سيادته بعلم الأستاذ وروح الأب من إتاحة الفرصة لأن أتعلم منه علماً وخلقاً وكرماً، وعلى ما أحاطنى به من رعاية وتوجيه بالنصح والإرشاد، وما عاملنى به من تواضع العلماء والأبوة الصادقة، فلم يبخل بالوقت والجهد فى سبيل إظهار هذا البحث فى صورته الحالية، ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أدعو الله عز وجل لسيادته بموفور الصحة والعافية وأن يجعله دائماً مناراً للعلم، وأن يجزيه عنى خير الجزاء .

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد محمد جنيدى** الأستاذ المتفرغ بقسم المحاسبة بالكلية ، على ما منحنى من الوقت والجهد والتوجيه والنصح السديد، لقد علمنى الكثير وكم أتمنى أن أتعلم منه المزيد، فإلى سيادته أتوجه بأسمى آيات التقدير والعرفان بالجميل داعياً الله عز وجل أن يجعله دائماً عوناً للباحثين، وأن يجعل ما بذله من أجلى فى ميزان حسناته وأن يجزيه عنى خير الجزاء.

ومن دواعى الفخر والشرف أن أتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير وعظيم الإمتنان إلى **الأستاذ الدكتور/ مدثر طه السيد أبو الخير** أستاذ المحاسبة المالية ونائب رئيس جامعة طنطا لشئون التعليم والطلاب ، على تفضل سيادته بقبول المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، الأمر الذى يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له وإضافة علمية كبيرة ومصدراً للاعتزاز والفخر، فجزاه الله عنى خيراً، وأمده بالصحة والعافية.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ رضا إبراهيم عبدالقادر صالح** أستاذ المحاسبة المالية وعميد كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ، وذلك على تفضل سيادته بقبول الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، الأمر الذى يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له ومصدراً للاعتزاز والفخر لما فيه من إثراء للرسالة، فجزاه الله عنى كل الخير، وأمده بالصحة والعافية.

كما أود أن أسجل عميق الشكر والتقدير إلى كل من **الدكتور/ عماد الدين علوى عساف** مدرس المحاسبة بالكلية ، و**الأستاذ الدكتور/ نصر ابراهيم رشوان** الأستاذ المساعد بقسم الإحصاء بالكلية ، و**الأستاذ الدكتور/ خالد عبد المنعم لبيب** أستاذ المراجعة ووكيل كلية التجارة جامعة القاهرة ، لما قدموه من عون للباحث فى سبيل إظهار هذا البحث داعياً الله عز وجل أن يجعلهم دائماً عوناً للباحثين ، وأن يمدهم بالصحة والعافية ، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى **جميع أساتذتى بقسم المحاسبة بالكلية**، والى زملائى وكل من مد يد العون للباحث فلهم منى خير الأمنيات بالتوفيق والسداد.

وأخيراً ، اللهم إنى أشهدك أنى قد بذلت ما يسرت لى من جهد، فإن وفقت فبفضلٍ من عندك، وإن أخفقت فمن نفسى، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. اللهم اجعل عملى هذا عملاً مقبولاً وسعيى فيه مرضيا مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

الـى أمـى وأبـى،،،،،،،،،،،،،من يعجـز اللسـان عـن أن يوفيهمـا حقهمـا، أطـال الله عمرهما وأنعم عليهما بموفور الصحة والعافية.

الى أختى الغالية وأخى العزيز،،،،،،،حفظهما الله وبارك فيهما.

الى زوجتى الحبيبة،،،،،، شريكة العمر ورفيقة الدرب، بارك الله فيها وحفظها وجعلها دائماً سنداً وعوناً.

الى أبنائى،،،،،،،،،،،،، ناصر وإبراهيم وأفنان قرة العين وأمل المستقبل، جعلهم الله نبتاً صالحاً مباركاً.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول:- الإطار العام للبحث	١
١/١ :- مقدمة البحث	٢
٢/١ :- مشكلة البحث	٣
٣/١ :- هدف البحث	٤
٤/١ :- أهمية البحث	٤
٥/١ :- فروض البحث	٤
٦/١ :- حدود البحث	٥
٧/١ :- منهج البحث	٥
٨/١ :- تنظيم البحث	٥
الفصل الثانى:- الدراسات السابقة	٧
المبحث الأول :- دراسات تناولت تقييم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية	٩
المبحث الثانى :- دراسات تناولت دوافع المنشأت لإستخدام الأدوات المالية	٢٢
المبحث الثالث :- دراسات تناولت المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية	٢٦
المبحث الرابع :- دراسات تناولت دور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية	٢٨
الفصل الثالث **دور معايير الأدوات المالية الدولية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبيةعلى تقييم مخاطر المنشأة**	٣٣
المبحث الأول :- نظرة عامة حول مستخدمى المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة عن الأدوات المالية.	٣٥
١/١/٣ :- مستخدمى المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية	٣٦
٢/١/٣ :- مفهوم الأدوات المالية فى الفكر المحاسبى	٣٧
٣/١/٣ :- المخاطر الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية	٣٩
٤/١/٣:- معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية	٤١
• ١/٤/١/٣:- أسباب الإهتمام بمعايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية	٤١

• ٣/١/٤/٢:- معايير المحاسبة المرتبطة بالأدوات المالية	٤١
المبحث الثانى :- دور معيار المحاسبة الدولى IAS 39 و IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.	٤٤
٣/٢/١ :- تحليل معيار المحاسبة الدولى IAS 39	٤٤
• ٣/٢/١/١:- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار	٤٤
• ٣/٢/١/٢:- إصدار المعيار وتعديلاته	٤٥
• ٣/٢/١/٣:- الموضوعات الأساسية التى تناولها المعيار	٤٥
• ٣/٢/١/٤:- قواعدالإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية	٤٦
• ٣/٢/١/٥:- أسس قياس الأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية	٤٩
▪ ٣/٢/١/٥/١:- أسس قياس الأصول المالية	٤٩
• ٣/٢/١/٥/٢:- مفهوم القيمة العادلة فى الفكر المحاسبى	٥١
▪ ٣/٢/١/٥/٣:- إعتبارات قياس القيمة العادلة	٥٣
▪ ٣/٢/١/٥/٤:- مشاكل قياس القيمة العادلة	٥٤
▪ ٣/٢/١/٥/٥:- مزايا إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى	٥٥
▪ ٣/٢/١/٥/٦:- الإنتقادات الموجهة لإستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى	٥٦
٣/٢/٢ :-تحليل معيار التقرير المالى الدولى IFRS 9	٥٨
• ٣/٢/٢/١ :-أسباب إصدار المعيار	٥٨
• ٣/٢/٢/٢:-أوجه الإختلاف بين معيار (IFRS 9) ومعيار(IAS 39)	٥٩
المبحث الثالث :- دور معيار المحاسبة الدولى IAS 32 بعنوان الأدوات المالية العرض فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة	٦٣
٣/٣/١:- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار	٦٣
٣/٣/٢:- إصدار المعيار وتعديلاته	٦٣
٣/٣/٣:- الهدف من المعيار	٦٤
• ٣/٣/٣/١:- مبادئ عرض الأدوات المالية	٦٥
▪ ٣/٣/٣/١/١:- عرض الأدوات المالية كأصول مالية	٦٥

▪ ٣/٣/٣/١/٢:- عرض الأدوات المالية كإلتزامات مالية	٦٥
▪ ٣/٣/٣/١/٣:- عرض الأدوات المالية كأدوات حقوق ملكية	٦٧
• ٣/٣/٣/٢:- مبادئ إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية	٦٨
٣/٣/٤:- دور المعيار فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية	٦٩
المبحث الرابع :- دور معيار التقرير المالى IFRS 7 بعنوان الأدوات المالية الإفصاح فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.	٧٠
٣/٤/١:- أسباب إصدار المعيار	٧٠
٣/٤/٢:- الموضوعات الأساسية التى تناولها المعيار	٧١
٣/٤/٣:- أثر الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز والأداء المالى للمنشأة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧١
• ٣/٤/٣/١:- أثر الإفصاح عن فئات الأصول والإلتزامات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٢
• ٣/٤/٣/٢:- أثر الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٣
• ٣/٤/٣/٣:- أثر الإفصاح عن الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٣
• ٣/٤/٣/٤:- أثر الإفصاح عن إعادة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٤
• ٣/٤/٣/٥:- أثر الإفصاح عن إلغاء الإعتراف بالأصول المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٤
• ٣/٤/٣/٦:- أثر الإفصاح عن الضمانة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٥
• ٣/٤/٣/٧:- أثر الإفصاح عن مخصص خسائر الإئتمان على مستخدمى المعلومات المحاسبية.	٧٦
• ٣/٤/٣/٨:- أثر الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٦
• ٣/٤/٣/٩:- أثر الإفصاح عن حالة عدم الوفاء بالقروض المستحقة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٧
• ٣/٤/٣/١٠:- أثر الإفصاح عن بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٧

• ٣/٤/٣/١١:- أثر الإفصاح عن القيمة العادلة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٧٨
٣/٤/٤:- أثر الإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٨٠
• ٣/٤/٤/١:- أثر الإفصاح الوصفى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٨٢
• ٣/٤/٤/٢:- أثر الإفصاح الكمى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٨٣
• ٣/٤/٤/٣:- أثر الإفصاح عن مخاطر الإئتمان على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٨٥
• ٣/٤/٤/٤:- أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٨٦
• ٣/٤/٤/٥:- أثر الإفصاح عن مخاطر السوق على مستخدمى المعلومات المحاسبية	٨٨
الفصل الرابع **الدراسة الميدانية**	٩٤
٤/١ :- الهدف من الدراسة الميدانية	٩٦
٤/٢ :- فروض البحث	٩٦
٤/٣ :- مجتمع الدراسة وعينة البحث	٩٦
٤/٤ :- تصميم أداة البحث	٩٧
٤/٥ :- خصائص عينة البحث	٩٨
٤/٦ :- أساليب التحليل الإحصائى المستخدمة	٩٨
٤/٧ :- التحليل الإحصائى للبيانات	٩٩
• ٤/٧/١ :- ترميز البيانات	٩٩
• ٤/٧/٢ :- تكويد قيم المتغيرات	٩٩
٤/٨ :- نتائج التحليل الإحصائى وإختبارات الفروض	١٠٠
• ٤/٨/١ :- نتائج إختبار الفرض الأول	١٠٠
• ٤/٨/٢ :- نتائج إختبار الفرض الثانى	١٠٢
• ٤/٨/٣ :- نتائج إختبار الفرض الثالث	١٠٣

• ٤/٨/٤ :- نتائج إختبار الفرض الرابع	١٠٥
٩/٤ :- تحليل عام لنتائج الدراسة الميدانية	١٠٦
الفصل الخامس **الخلاصة والنتائج والتوصيات**	١٠٨
الخلاصة	١٠٩
النتائج	١١٦
التوصيات	١١٧
أبحاث مستقبلية مقترحة	١١٧
المراجع	١١٨
المراجع العربية	١١٩
المراجع الأجنبية	١٢٢
الملاحق	١٢٦
ملحق (١) قائمة الإستبيان	١٢٧
ملحق (٢) قيمة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha	١٣٤
ملحق (٣) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا٢ لإستجابات أعضاء هيئة التدريس	١٣٥
ملحق (٤) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا٢ لإستجابات المراجعين الخارجيين	١٣٦
ملحق (٥) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا٢ لإستجابات المحللين الماليين	١٣٧
ملحق (٦) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة وإختبار أقل فرق معنوى للفرض الأول	١٣٨
ملحق (٧) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة للفرض الثانى	١٤٠
ملحق (٨) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة وإختبار أقل فرق معنوى للفرض الثالث	١٤١
ملحق (٩) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة للفرض الرابع	١٤٢

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل ٣/٢/١ قواعدالإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية	٤٧
شكل ٣/٢/٢ أسس قياس الأصول المالية	٥٠
شكل ٣/٢/٣ إعتبارات قياس القيمة العادلة	٥٣
شكل ٣/٣/١ الحالات التى يتم فيها عرض الأداة المالية كأصل مالى	٦٥
شكل ٣/٣/٢ الحالات التى يتم فيها عرض الأداة المالية كإلتزام مالى	٦٦
شكل ٣/٣/٣ الحالات التى يتم فيها عرض الأداة المالية كأداة حق ملكية	٦٧
شكل ٣/٣/٤ مبادئ إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية	٦٨
شكل ٣/٤/١ الإفصاح عن فئات الأصول والإلتزامات المالية	٧٢
شكل ٣/٤/٢ الإفصاح عن الضمانة	٧٥
شكل ٣/٤/٣ الإفصاح عن القيمة العادلة	٧٩
شكل ٣/٤/٤ عناصر إطار الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية	٨٢
شكل ٣/٤/٥ الإفصاح الكمى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية	٨٣
شكل ٣/٤/٦ متطلبات الإفصاح عن مخاطر الإئتمان	٨٦
شكل ٣/٤/٧ الإفصاح عن مخاطر السيولة	٨٧
شكل ٣/٤/٨ متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق بإستخدام تحليل الحساسية	٨٨

قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول ١/١/٣ معايير المحاسبة الأمريكية المتعلقة بالأدوات المالية	٤٢
جدول ٢/١/٣ معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية	٤٢
جدول ٣/١/٣ معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالأدوات المالية	٤٣
جدول ١/٢/٣ إصدار معيار المحاسبة الدولى IAS 39 وتعديلاته	٤٥
جدول ٢/٢/٣ مقارنة بين أسس قياس الأصول المالية فى ظل معيار (IAS 39) ومعيار (IFRS 9)	٦٠
جدول ٣/٢/٣ مقارنة أخرى بين أسس قياس الأصول المالية فى ظل معيار (IAS 39) ومعيار (IFRS 9)	٦٠
جدول ١/٣/٣ اصدار معيار المحاسبة الدولى IAS 32 وتعديلاته	٦٣
جدول ١/٤ عينة البحث وحجم إستمارات الإستبيان الموزعة والمستلمة منهم ونسبتها	٩٧
جدول ٢/٤ خصائص عينة البحث	٩٨
جدول ٣/٤ تكويد قيم المتغيرات	٩٩
جدول ٤/٤ نتائج إختبار كا٢ للأسئلة المتعلقة بالفرض الأول (الأسئلة من ١:٤)	١٠٠
جدول ٥/٤ نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة (ANOVA) للفرض الأول	١٠١
جدول ٦/٤ نتائج إختبار أقل فرق معنوى (LSD) للفرض الأول	١٠١
جدول ٧/٤ نتائج إختبار كا٢ للأسئلة المتعلقة بالفرض الثانى (الأسئلة من ٥:١٤)	١٠٢
جدول ٨/٤ نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة (ANOVA) للفرض الثانى	١٠٣
جدول ٩/٤ نتائج إختبار كا٢ للأسئلة المتعلقة بالفرض الثالث (الأسئلة من ١٥:١٨)	١٠٣
جدول ١٠/٤ نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة (ANOVA) للفرض الثالث	١٠٤
جدول ١١/٤ نتائج إختبار أقل فرق معنوى (LSD) للفرض الثالث	١٠٥
جدول ١٢/٤ نتائج إختبار كا٢ للأسئلة المتعلقة بالفرض الرابع (السؤالين ١٩ ، ٢٠)	١٠٥
جدول ١٣/٤ نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاة (ANOVA) للفرض الرابع	١٠٦

مستخلص

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى تحليل معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية أم لا، وتحديد إلى أى مدى تساعد معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية مستخدمى المعلومات المحاسبية ، ودراسة المشاكل المتعلقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وكيفية علاجها من أجل توفير معلومات أكثر ملائمة لمساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية بشكل أفضل.

ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلى أن معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية حيث تقلل من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر وتؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر، ولذلك يوصى الباحث بضرورة تطبيق المتطلبات الواردة بمعايير التقرير المالى الدولية (IFRS 9, IFRS 7) ومعيار المحاسبة الدولى (IAS 32).

Abstract

The main goal of the research is analysis of international accounting standards on financial instruments, both on the recognition or measurement or presentation or disclosure to determine whether these standards help users of accounting information in evaluating the risks of the resulting treaty dealing in financial instruments or not, determine the extent to which help international accounting standards financial instruments accounting information users, and to study the problems of accounting for financial instruments and how to remedy them in order to provide more appropriate information to assist users of accounting information on risk assessment The resulting treaty dealing in financial instruments.

Through theoretical and field study researcher concluded that international accounting standards for financial instruments that help the users of accounting information in evaluating the risks of the resulting treaty dealing in financial instruments where it reduce the variation of accounting information users estimate such risks and lead to lack of differences between users of accounting information in assessing risks, so the researcher recommend the application of the requirements of each of the IFRS 7,IFRS 9 and IAS 32.

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

يهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار العام للبحث، وتحقيقاً لهذا الهدف سيتناول الباحث العناصر التاليه:-

- مقدمة البحث.
- مشكلة البحث.
- هدف البحث.
- أهمية البحث.
- فروض البحث.
- حدود البحث.
- منهج البحث.
- تنظيم البحث.

١/١ :- مقدمة البحث

إن المتتبع لبيئة الأعمال الحديثة يمكنه الوقوف على حقيقة هامة وهى زيادة المخاطر التى تتعرض لها منشآت الأعمال يوما بعد يوم ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة منها العولمة الإقتصادية وزيادة حدة المنافسة ، وفى ظل هذه الظروف تبتكر الهندسة المالية يوما بعد يوم أدوات ماليه جديدة لتلبية إحتياجات منشآت الأعمال منها ما يزيد من المخاطر التى تتعرض لها المنشأة ومنها ما هو أدوات تحوط ضد المخاطر.

ولم يكن الأدب المحاسبى بمعزل عن التطورات المتلاحقة فى بيئة الأعمال الحديثة ولذلك أهتمت المنظمات المهنية سواء الدولية أو الأمريكية أو المحلية بموضوع المحاسبة عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها ، فنجد على سبيل المثال قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإفراد معايير خاصة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وإجراء تحسينات مستمرة على هذه المعايير لدرجة أن وصل الأمر إلى تعديل المعيار خمس مرات خلال سنة واحدة ، كما انتقلت معايير المحاسبة إلى إستخدام مفهوم جديد للقياس المحاسبى وهو القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية لدرجة أنه أصبح الأساس لقياس الأدوات المالية ، وذلك كله من أجل توفير معلومات ملاءمة لمساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية بشكل أفضل.

٢/١ :- مشكلة البحث

يقصد بالسياسات المحاسبية فى هذا البحث تطبيق معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية فى التقارير المالية التى تصدرها منشأت الأعمال بصفة عامة وعلى الأخص المؤسسات المالية.

وتتمثل الفكرة الأساسية لهذا البحث فى أن الأدوات المالية تشمل الأتى :-

١- أدوات ماليه بسيطة (الأسهم والسندات).

٢- المشتقات.

٣- أدوات تحوط.

وهذه الأدوات المالية الثلاثة منها ما يضيف الى مخاطر المنشأة (الأدوات المالية البسيطة والمشتقات) ، ومنها ما هو أساليب تحوط ضد المخاطر (أدوات تحوط).

وتتعامل معايير المحاسبة عن الأدوات المالية مع المخاطر من خلال أربعة مراحل وهى :-

- المرحلة الأولى :- الإعتراف
- المرحلة الثانية :- القياس
- المرحلة الثالثة :- العرض
- المرحلة الرابعة :- الإفصاح

وتعتمد السياسات المحاسبية فى القياس على القيمة العادلة على إفتراض أنها سوف تتضمن أثر المخاطر المستقبلية فى القوائم المالية ، وبالتالى فى حالة وجود مصدر موثوق للقيمة العادلة لأى أصل مالى أو إلتزام مالى سوف يترتب عليه تخفيض قيمة المنشأة بمقدار قيمة الخطر الناتج عن إنخفاض القيمة العادلة .

وفى بعض الحالات يصعب قياس المخاطر التى تتعرض لها المنشأة فتكتفى هذه المنشآت بالإفصاح فقط عن المخاطر تاركة المجال لمستخدمى المعلومات المحاسبية لتقييم المخاطر بناء على معلوماتهم الخاصة.

مما سبق يمكن القول بان مشكلة البحث تتمثل فى الاجابة على الأسئلة التاليه :-

١- هل يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر؟

٢- هل يقلل الإفصاح المحاسبى عن المخاطر من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر؟

٣- هل يقلل القياس المحاسبى عن المخاطر إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر؟

٤- هل وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر؟

٣/١ :- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى تحليل معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية أم لا، وتحديد إلى أى مدى تساعد معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية مستخدمى المعلومات المحاسبية ، ودراسة المشاكل المتعلقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وكيفيه علاجها من أجل توفير معلومات أكثر ملاءمة لمساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية بشكل أفضل.

٤/١ :- أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية خاصة من أكثر من زاوية :-

- **من الناحية العلمية :-**

أن تقييم المخاطر بوجة عام وخاصة المخاطر الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية التى تواجة منشآت الأعمال فى ظل بيئة الأعمال الحديثة أصبح الشغل الشاغل للمنظمات المهنية وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية وإنهيار كيانات عملاقة مثل شركة أنرون للطاقة ووضع معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية فى قفص الإتهام بزعم إستخدامها فى إدارة الأرباح ، ولذلك يمكن القول بأن البحث يكتسب أهمية علمية من كونه يتناول موضوع حيوى يشغل إهتمام المنظمات المهنية فى الوقت الحالى.

- **من الناحية العملية :-**

تنبع الأهمية العملية للبحث من كونة يتناول موضوع به الكثير من المشاكل العملية والتى تواجة مستخدمى المعلومات المحاسبية والتى سيساهم علاجها فى تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية مما ينعكس بالإيجاب على قرارات المستخدمين والإقتصاد القومى.

٥/١ :- فروض البحث

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا للهدف منه ، فقد قام الباحث بصياغة الفروض التاليه:-

الفرض الأول :-

يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر.

الفرض الثانى :-

يقلل الإفصاح المحاسبى عن المخاطر من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.

الفرض الثالث :-

يقلل القياس المحاسبى عن المخاطر إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.

الفرض الرابع :-

وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر.

٦/١ :- حدود البحث

تتمثل حدود البحث فيما يلى :-

- يقتصر البحث على دراسة المعايير الدولية المتعلقة بالأدوات المالية.
- عند إجراء الدراسة الميدانية تم إختيار عينة من كل من أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية، والمراجعين الخارجيين، والمحللين الماليين كممثلين لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث انهم لديهم قدرة على فهم المخاطر.

٧/١ :- منهج البحث

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائى حيث يقوم الباحث بإستقراء الواقع، وتحليل معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية، كما يقوم الباحث بدراسة تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية فى ظل عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية (لا يوجد قياس وافصاح أو يصعب القياس ويوجد افصاح فقط) وفى ظل وجود سياسة محاسبية للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية (وجود قياس وافصاح) وذلك من خلال الإعتماد على قائمة إستبيان توزع على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

٨/١ :- تنظيم البحث

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا للهدف منه ، فقد قام الباحث بتنظيم البحث على النحو التالى:-

- **الفصل الأول:-** الإطار العام للبحث.
- **الفصل الثانى:-** الدراسات السابقة.
- **الفصل الثالث:-** دور معايير الأدوات المالية الدولية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.
  - **المبحث الأول :-** نظرة عامة حول مستخدمى المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة عن الأدوات المالية.

- **المبحث الثانى** :- دور معيار المحاسبة الدولى IAS 39 و IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.
- **المبحث الثالث** :- دور معيار المحاسبة الدولى IAS 32 بعنوان الأدوات المالية العرض فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.
- **المبحث الرابع** :- دور معيار التقرير المالى IFRS 7 بعنوان الأدوات المالية الإفصاح فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.

- **الفصل الرابع**:- الدراسة الميدانية.
- **الفصل الخامس**:- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

الفصل الثانى

الدراسات السابقة

الفصل الثانى

الدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى إستعراض الدراسات المرتبطة بموضوع البحث والخاصة بدور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية فى تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث يقصد بالسياسات المحاسبية فى هذا البحث تطبيق معايير المحاسبة عن الأدوات المالية فى التقارير المالية التى تصدرها منشأت الأعمال بصفة عامة وعلى الأخص المؤسسات المالية ، كما يقصد بمخاطر المنشأة تلك المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذة الدراسات إلى أربع مجموعات وهى :-

- دراسات تناولت تقييم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية.
- دراسات تناولت دوافع المنشآت لإستخدام الأدوات المالية.
- دراسات تناولت المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية.
- دراسات تناولت دور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية.

وسوف يتم إستعراض هذه الدراسات من خلال المباحث التاليه :-

المبحث الأول :- دراسات تناولت تقييم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية.

المبحث الثانى :- دراسات تناولت دوافع المنشآت لإستخدام الأدوات المالية.

المبحث الثالث :- دراسات تناولت المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية.

المبحث الرابع :- دراسات تناولت دور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

دراسات تناولت تقييم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية

يتعرض الباحث فى هذا المبحث للدراسات السابقة التى تناولت معايير المحاسبة عن الأدوات المالية بالعرض والتحليل سواء المتعلقة بالإعتراف والقياس أو العرض والإفصاح وذلك لتحديد ما توصلت إليه هذه الدراسات.

(١) دراسة (Khoury , 2001)

بعنوان (Accounting For Financial Instrument)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية والتى مرت بمرحلتين :-

المرحلة الأولى :-إصدار المعيار الدولى رقم ٣٢ بعنوان الأدوات المالية :- العرض والإفصاح والذى صدر سنة ١٩٩٥ وطبق سنة ١٩٩٦.

المرحلة الثانية :- إصدار المعيار الدولى رقم ٣٩ بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس والذى صدر سنة ١٩٩٨ وطبق سنة ٢٠٠١.

وذلك بهدف تحديد المشاكل المرتبطة بالتطبيق العملى لهذه المعايير والتحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى نموذج القيمة العادلة فى القياس .

وقد توصلت هذة الدراسة إلى انه بالرغم من أن معايير الأدوات المالية تعتبر إنجاز جذرى وخطوة للأمام فى تقارير المحاسبة المالية إلا أن التطبيق العملى للمعيار الدولى رقم ٣٩ سيواجة صعوبات كثيرة فيما يتعلق بكيفيه تحديد القيمة العادلة حيث يسمح المعيار لإدارة المنشأة باستخدام الحكم السخصى مما يؤدى إلى إختلاف تقييم الشركات المتشابهة للقيمة العادلة وإحتمال استغلالها من قبل الإدارة فى عملية إدارة الربح ، كما أن هذا المعيار يواجة عدة انتقادات أهمها أن لجنة بازل الخاصة بالإشراف على البنوك ترى أن الوقت غير مناسب للتحول نحو القيمة العادلة لكافة الأصول والإلتزامات المالية .

وقد ركزت هذه الدراسة على المعايير الدولية للأدوات المالية سواء المتعلقة بالإعتراف والقياس أو المتعلقة بالعرض والإفصاح لتحديد المشاكل الناتجة عن تطبيقها .

(٢) دراسة (حماد ، ٢٠٠٢)

بعنوان(مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى البيئة المصرية:-بالتطبيق على البنوك)

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فى تحليل نماذج قياس الأدوات المالية فى البنوك المصرية وذلك فى ضوء خاصيتى الملاءمة والموثوقية بهدف إقتراح النموذج الملائم للتطبيق فى ضوء ظروف البيئة المصرية .

وتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التاليه :-

١- التعرض لمفاهيم القيمة العادلة وكيفيه قياسها .

٢- تحليل الدراسات السابقة سواء المؤيدة لنموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة العادلة أو النموذج المختلط لقياس الأدوات المالية فى البنوك التجارية.

٣- القيام بدراسة ميدانية من خلال قائمة إستقصاء لمعرفة أراء العاملين بالجهاز المصرفى ومراجعى القوائم المالية للبنوك بخصوص النموذج المناسب للتطبيق فى البيئة المصرية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النموذج المختلط هو النموذج الملائم للتطبيق فى ضوء ظروف البيئة المصرية لقياس الأدوات المالية فى البنوك التجارية إلا انه يمكن الإنتقال إلى نموذج القيمة العادلة لقياس جميع الأدوات المالية على مراحل كما سبق وان اتبعتة المعايير الأمريكية والدولية والبريطانية ويتم ذلك من خلال إصدار معيار يتناول الإفصاح عن القيمة العادلة فقط وخلال فترة زمنية معقولة يتم خلالها إبراز منافع القيمة العادلة وإستخدامها فى التحليل والمساعدة فى إتخاذ القرارات ، ثم بعد ذلك يتم إصدار معيار للإعتراف والقياس على أساس القيمة العادلة ، ويفيد الفاصل الزمنى بين إصدارالمعيارين فى إتاحة الفرصة لترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها ، كما يتيح الفرصة للجهات واضعة المعايير فى مصر لدراسة تقنيات وتحسينات القيمة العادلة سواء فى على مستوى المعايير الأمريكية أو الدولية .

وقد ركزت هذة الدراسة على تحليل بدائل القياس المحاسبى للأدوات المالية بالبنوك التجارية المصرية عن طريق التعرض للدراسات المؤيدة والمعارضة لكل بديل وعمل قائمة استقصاء لتحديد البديل المناسب للتطبيق فى البيئة المصرية .

(٣) دراسة (عبد الغنى ، ٢٠٠٢)

بعنوان(المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية فى البنوك التجارية:- مع دراسة تطبيقية)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل متطلبات المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية بصفة عامة والإستثمارات المالية فى البنوك التجارية بصفة خاصة لتقييم مدى إلتزام بعض البنوك التجارية فى مصر بهذه المتطلبات خاصة تلك البنوك التى تحولت إلى تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ (IAS 39) .

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- شهدت الإصدارات المحاسبية الدولية والأمريكية تطورا كبيرا فى هذا المجال مما يعكس إهتمام المنظمات المحاسبية بمشاكل المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية ، بينما يتضح أن هناك قصورا فى المعايير المحاسبية المصرية فى هذا الشأن حيث مازالت هذه المعايير تقف عند المعيار رقم ١٩ ولم تتطور لتلاحق المعيار الدولى رقم ٣٩ فى هذا الشأن.

٢- أتضح أن التعليمات الصادرة من البنك المركزى للبنوك التجارية فى مصر والخاضعة لإشرافة فى هذا المجال أسبق من معايير المحاسبة المصرية حيث تتمشى مع معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ .

٣- أتضح أن معظم البنوك التجارية قد تحولت نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، وأشارت البنوك التى أجريت عليها الدراسة إلى هذا التحول وذلك إستجابة لتعليمات البنك المركزى بإعتبارة جهة الرقابة الرسمية عليها.

وقد ركزت هذه الدراسة على دراسة مدى إلتزام البنوك التجارية المصرية بمتطلبات المحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية والواردة بالمعيارالدولى رقم ٣٩ .

(٤) - دراسة (Beate , 2004)

بعنوان :-

(Problems Associated With The Value Relevance Of Financial Derivatives According To IAS 39)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المشاكل المتعلقة بتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية والواردة بمعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ .

وقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تعد غير ملاءمة فى الأسواق غير النشطة حيث تعد وفقا لنماذج تقييم غير موضوعية حيث لا تتضمن هذة النماذج كل المعلومات مما يعكس قيمة المنشأة بشكل خاطئ ، كما أن إدارة المنشأة هى التى تحدد مدخلات نموذج التقييم مما يؤدى الى عدم الوصول الى نفس النتائج بين المنشآت المختلقة حتى إذا كانت هذه المنشآت تطبق نفس نموذج التقييم .

وقد ركزت هذه الدراسة على الإعتراف والقياس المحاسبى للأدوات المالية المشتقة طبقا للمعيار الدولى ٣٩ ومدى ملاءمة القيمة العادلة المتخذة أساسا لقياس الأدوات المالية المشتقة طبقا للمعيار .

(٥) دراسة (Haldeman , 2006)

بعنوان (Fact & Ficion & and Fair Value Accounting at Enron)

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين نموذجى القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وذلك لتقييم عملية التحول إلى نموذج القيمة العادلة بدلا من نموذج التكلفة التاريخية والذى تتجة اليه المعايير المحاسبية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القيمة العادلة ليست البديل الأفضل من التكلفة التاريخية وأنها تؤدى إلى خداع المستثمرين ، وقد استشهدت بإنهيار شركة إنرون حيث ارجعت السبب الرئيس لإنهيارها إلى إستخدام القيمة العادلة ، كما توصلت الى أن القيمة العادلة تعتبر أنسب نموذج فى حالة وجود سوق نشط أما اذا لم يوجد سوق نشط فإنها تؤدى الى خداع المستثمرين وتوفر معلومات مضللة.

وقد ركزت هذه الدراسة على المفاضلة بين نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة مع دراسة حالة شركة إنرون، كما ركزت على المعيار الأمريكى ١٥٧ والذى يوضح كيفيه قياس القيمة العادلة.

(٦) – دراسة (Lopes& Rodrigues, 2007)

بعنوان :-

(Accounting For Financial Instruments :- An Analysis of the Determinats of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange)

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الهدفين التاليين :-

١- تحديد العوامل الأكثر أهمية المرتبطة بمستوى الإفصاح عن الأدوات المالية.

٢- تحديد خصائص الشركات التى هى الأقرب إلى تطبيق متطلبات المعيارين الدوليين (IAS 39 ، IAS 32).

وفى سبيل تحقيق هدفى الدراسة تحاول الدراسة إختبار الفروض التاليه :-

١- من المتوقع أن يكون مستوى الإفصاح للشركات الكبيرة أكبر من مستوى الإفصاح للشركات الصغيرة.

٢- من المتوقع أن ترتبط ممارسات الإفصاح بالصناعة التى تعمل بها الشركة.

٣- من المتوقع أن تكون درجة الإفصاح للشركات التى يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الخمسة الكبرى أكبر من درجة الإفصاح للشركات التى لا يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الخمسة الكبرى.

٤- من المتوقع أن تكون درجة الإفصاح للشركات المدرجة فى البورصات الأجنبية بجانب البورصة المحلية أكبر من درجة الإفصاح للشركات المدرجة بالبورصة المحلية فقط.

٥- من المتوقع أن ترتبط درجة الإفصاح بالرفعة المالية.

٦- من المتوقع أن تزداد درجة الإفصاح عندما تزداد نسبة الأعضاء المستقلين فى مجلس الإدارة.

وفى سبيل إختبار الفروض السابقة إحصائيا قامت الدراسة بإختيار عينة مكونة من ٥٥ شركة من مختلف القطاعات ، وتحديد سبعة متغيرات مستقلة وهى حجم الشركة ويرتبط بالفرض الأول ، ونوع الصناعة ويرتبط بالفرض الثانى ، ونوع المراجع ويرتبط بالفرض الثالث ، وحالة الشركة ويرتبط بالفرض الرابع ، والطابع الدولى للشركة ويرتبط بالفرض الخامس ، وهيكل رأس المال ويرتبط بالفرضين السادس والسابع ، وخصائص حوكمة الشركات وترتبط بالفرض الثامن .

كما قامت الدراسة بتحديد مستوى الإفصاح كمتغير تابع حيث تم تم قياسه طبقا للمتطلبات الواردة بالمعيارين الدوليين (IAS 39 ، IAS 32) وذلك بإعطاء درجة لكل شركة فى ضوء استيفائها لفهرس الإفصاح المكون من ٥٤ عنصر لتحديد مستوى الإفصاح بكل شركة ، وقد تم تقسيم فهرس

الإفصاح إلى إحدى عشر مجموعة رئيسية تحتوى كل مجموعة بداخلها على عدد من العناصر الفرعية وفيما يلى المجموعات الرئيسية لفهرس الإفصاح :-

١- السياسات المحاسبية (تتضمن سبعة عناصر).
٢- القيمة العادلة والقيمة السوقية (تتضمن عناصر).
٣- إتفاقيات إعادة الشراء والتوريق (تتضمن عناصر).
٤- السياسات المحاسبية للمشتقات (تتضمن عناصر).
٥- المشتقات والمخاطر (تتضمن أربعة عناصر).
٦- المشتقات والتحوط (تتضمن عناصر).
٧- المشتقات والقيمة العادلة (تتضمن عناصر).
٨- مخاطر معدل الفائدة (تتضمن عناصر).
٩- مخاطر الإئتمان (تتضمن عناصر).
١٠- الضمانات (تتضمن عناصر).
١١- أخرى (تتضمن ثلاثة عناصر).

وقد توصلت هذة الدراسة الى التأكد إحصائيا من صحة ثلاثة فروض فقط وهم الفرض الأول والثالث والرابع ، والفرض الثانى فيما يتعلق بالمؤسسات المالية فقط حيث اثبت التحليل الإحصائى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح وكل من حجم الشركة ومكتب المراجعة ومدى قيد الشركة فى أكثر من بورصة والشركات التى تعمل فى القطاع المالى ، أما باقى الفروض لم تظهر النتائج الإحصائية وجود أى إرتباط بينها وبين درجة الإفصاح حيث لم يظهر التحليل الإحصائى وجود أى علاقة إرتباط بين مستوى الإفصاح وكل من الشركات التى يكون نشاطها غير مالى ومدى تدويل الشركة وهيكل رأس المال وخصائص حوكمة الشركات.

وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل واختبار العوامل التى تؤثر على مستوى الإفصاح طبقا للمتطلبات الواردة بالمعيارين الدوليين (IAS 39 ، IAS 32).

(٧) - دراسة (Cindy& MacNamara, 2009)

بعنوان (When Fair Value Is Not Fair)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مدى ملاءمة القيمة العادلة للتطبيق فى الواقع العملى .

وقد قامت هذه الدراسة بتحليل معيار المحاسبة الأمريكى رقم ١٥٧ والخاص بمستويات تقدير القيمة العادلة .

وقد توصلت هذة الدراسة الى أن القيمة العادلة تعد عادلة فى حالة وجود سوق نشطة ولكنها تصبح غير عادلة فى حالة عدم وجود سوق نشطة حيث سمح المعيار الأمريكى رقم ١٥٧ للشركات بإستخدام أساليب تقييم لتقدير القيمة العادلة فى حالة عدم وجود سوق نشط .

(٨) – دراسة (Bischof, 2009)

بعنوان (IFRS 7 Disclosures and Risk Perception of Financial Instruments)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة فى البنوك الأوربية على جودة الإفصاح حيث تم إقرار المعيار ليبدأ تطبيقه فى أول يناير سنة ٢٠٠٧ .

وفى سبيل تحقيق هدف الدراسة تحاول الدراسة إختبار الفروض التاليه :-

١- من المتوقع أن يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى زيادة المستوى العام للإفصاح بشكل ملحوظ من قبل البنوك الأوربية.

٢- من المتوقع أن يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعرض لمخاطر الإئتمان بشكل ملحوظ عن المعلومات المتعلقة بالتعرض لكل من مخاطر السيولة ومخاطر السوق.

٣- من المتوقع أن يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى زيادة ملحوظة فى نسبة عرض الأدوات المالية بالبنوك الأوربية من خلال مجموعات القياس.

٤- من المتوقع أن يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى إختلاف مستوى الإفصاح بين مختلف البنوك نتيجة للإختلاف نشاط سلطات الإشراف المحلية.

وفى سبيل إختبار الفروض السابقة إحصائيا قامت الدراسة بتحليل عينة مكونة من ١٧١ بنك من دول أوربية مختلفة لتحديد أثرتطبيق معيار التقرير المالى الدولى(IFRS 7) لأول مرة على جودة الإفصاح فى البنوك.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى زيادة المستوى العام للإفصاح بشكل ملحوظ من قبل البنوك الأوربية سواء فى القوائم المالية أو تقارير المخاطر ويرجع ذلك لسببين هما التوسع فى الإفصاح الوصفى وتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن المخاطر التى تتعرض لها البنوك ، حيث أثبت التحليل الإحصائى صحة الفرض الأول.

٢- يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى إنتقال تركيز تقارير المخاطرعلى مخاطر الإئتمان بشكل أكبرمن كل من مخاطر السيولة ومخاطر السوق ، حيث أثبت التحليل الإحصائى صحة الفرض الثانى.

٣- يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى زيادة ملحوظة فى نسبة عرض الأدوات المالية بالبنوك الأوربية من خلال مجموعات القياس ، حيث أثبت التحليل الإحصائى صحة الفرض الثالث.

٤- يؤدى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لأول مرة إلى إختلاف جودة الإفصاح بشكل ملحوظ بين البنوك من دولة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى إختلاف تفسير وتطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) من قبل البنك المركزى المحلى المسئول عن الإشراف على البنوك داخل كل دولة ، حيث أثبت التحليل الإحصائى صحة الفرض الرابع.

(٩) دراسة (شعبان ، ٢٠١٠)

بعنوان (القياس المحاسبى للمشتقات المالية :- دراسة ميدانية)

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فى دراسة مشاكل القياس المحاسبى المرتبطة بالمشتقات المالية بصفة عامة وفى بيئة التقرير المصرية بصفة خاصة وذلك فى محاولة لتوقع المشاكل التى يمكن أن تحدث عند التوسع فى إستخدام المشتقات المالية فى الواقع العملى فى البيئة المصرية ، ومحاولة إيجاد بعض الحلول التى يمكن الأخذ بها عند التطبيق ، وإختبار مدى ملاءمة المعيار المصرى رقم ٢٦ بعنوان (الأدوات المالية :- الإعتراف والقياس) بصورته الحالية للتطبيق فى البيئة المصرية .

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- تعد القيمة العادلة أفضل بديل لقياس المشتقات المالية فى البيئة المصرية.

٢- عدم تأهيل السوق المصرى للتعامل فى المشتقات المالية.

٣- يتم تقدير القيمة العادلة باستخدم أحد نماذج التقدير نظرا لأن السوق المصرى غير نشط، وتعد عملية تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة أكبر المشاكل التى يمكن أن تظهر عند التطبيق وقد اقترحت الدراسة الإستفادة من درجية القيمة العادلة التى حددها المعيارالأمريكى رقم ١٥٧(SFAS 157) عند تقدير القيمة العادلة.

٤- عدم ملاءمة المعيار المصرى رقم ٢٦ بصورته الحالية للتطبيق فى البيئة المصرية.

وقد ركزت هذه الدراسة على الإعتراف والقياس المحاسبى للأدوات المالية المشتقة حيث تناولت معيار المحاسبى الأمريكى رقم ١٣٣ (SFAS 133) ومعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ (IAS 39) وتوضيح المشاكل المرتبطة بتطبيقهما ، كما تناولت المعيار الأمريكى ١٥٧.

(١٠) - دراسة (Prochazka, 2011)

بعنوان

(The Role of Fair Value Measurement in the Recent Financial Crunch)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى ساهم فى حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة أم لا.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى لم يؤدى إلى حدوث الأزمة المالية.

٢- يوفر إستخدام القيمة العادلة معلومات ملاءمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية لإتخاذ قراراتهم حيث تعبر المعلومات الواردة بالتقارير المالية عن الواقع.

٣- يجب أن تعتمد القيمة العادلة على أسعار السوق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر حتى يمكن الإعتماد عليها.

(١١) - دراسة (Georgiou & Jack , 2011)

بعنوان (In Pursuit of Legitimacy: a history behind Fair Value Accounting)

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع إهتمام المعايير المحاسبية سواء الدولية أو الأمريكية بالمحاسبة عن القيمة العادلة ، وإجراء مقارنة بين إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى وإستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبى.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- هناك إجماع من قبل معدى المعايير المحاسبية سواء الدولية أو الأمريكية على إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى.

٢- يوفر إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية.

٣- يوفر إستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبى معلومات أقل ملاءمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية ولكنها أكثر موضوعية.

٤- يجب إستخدام المدخل المختلط الذى يجمع بين كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية عند إعداد التقارير المالية.

(١٢) - دراسة (Laghi, etal, 2012)

بعنوان :-

(Fair Value Hierarchy in Financial Instruments Disclosure :- Is Transparency Well Assessed For Investors? Evidence from Banking Industry)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المستوى الفعلى للشفافيه ومدى فائدة هرمية القيمة العادلة التى حددها معيار المحاسبة المالى الأمريكى رقم ١٥٧(SFAS 157) والتى تقوم الشركات بالإفصاح عنها فى ضوء متطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم ٧ (IFRS 7) للمستثمرين.

وقد اجريت الدراسة على أكثر من ٢٥٠٠ بنك من مختلف الدول وذلك لإجابة عن السؤال التالى:-

هل هرمية القيمة العادلة تحسن الشفافيه فى تقييم الأدوات المالية فى التقرير السنوى للبنوك أم هل تعتبر هرمية القيمة العادلة أداة من أدوات إدارة الأرباح؟

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- يعتبر المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة أقل ملاءمة للبنوك حيث يوفر معلومات غير موضوعية.

٢- لم يتم إقرار تطبيق مستويات القيمة العادلة بشكل واسع حيث أظهرت الدراسة التطبيقية أن ٢٨١ بنك فقط تطبق مستويات القيمة العادلة على النحو الذى يتطلبه المعايير (SFAS 157 & IFRS 7).

٣- يوجد نتائج متباينة بين البنوك فى تقدير القيمة العادلة طبقا للمستوى الثالث ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها النموذج المستخدم والإفتراضات التى اعتمد عليها التقييم.

٤- أظهرت نتائج تحليل الإنحدار للتحقق من المتغيرات الثلاثة (القيمة السوقية ، صافى الدخل ، المستويات الثلاثة للقيمة العادلة) أن هناك إرتباط إلى حد بعيد فى ظل إفتراضات معينة ولكنها لا تقدم معلومات واضحة للمستثمرين ليستفيدوا منها فى وضع إستراتيجيتهم لتخصيص رأس المال.

٥- تساعد القيمة العادلة المستثمرن فى فهم أفضل حول إتجاه قيمة الأداة المالية إلا انها تواجة مشكلتين رئيسين هما:-

أ – الموضوعية فى تقدير القيمة العادلة.

ب – التغيرات قصيرة الأجل فى النتائج نتيجة التغيرات فى متغيرات الإقتصاد الكلى.

وقد ركزت هذه الدراسة على إختبار مدى فائدة هرمية القيمة العادلة الواردة بمعيار المحاسبة الأمريكى (SFAS 157) ومتطلبات الإفصاح الواردة بمعيار (IFRS 7) للمستثمرين.

(١٣) – دراسة (Birt, etal, 2013)

بعنوان

(Derivatives use and financial instrument disclosure in the extractives industry)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أو فحص العلاقة بين إستخدام الأدوات المالية المشتقة ومستوى الإفصاح عن الأدوات المالية فى ظل المتطلبات الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) بعنوان الأدوات المالية :- الإفصاحات وذلك للإفصاح عن المخاطر والتى يرتبط الكثير منها بإستخدام المشتقات والتقلبات فى القيمة العادلة .

وقد اجريت الدراسة على ٣٤١ شركة من الشركات العاملة بالصناعات الإستخراجية الإسترإليه وقد تبين أن ٧٩ شركة (٢٣ % من العينة) تستخدم المشتقات المالية منها ٤٦ شركة لم تفصح بالتقارير المالية عن الغرض من استخدامها ، وأن هناك ٣٣ شركة تستخدم المشتقات للتحوط من المخاطر المالية .

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه:-

١- تعتبر أهم أهداف الشركات التى تستخدم المشتقات التخفيض من مخاطر السلع الأساسية ومخاطر تغير سعر الصرف الأجنبى.

٢- تعد أكثر أنواع المشتقات شيوعا المستخدمة فى القطاع لأغراض التحوط إتفاقيات سعرالصرف الأجل والخيارات.

٣- يرتبط إستخدام المشتقات المالية إرتباطا ايجابيا (طرديا) مع المخاطر المالية وحجم الشركة.

٤- يزداد الإفصاح عن الأدوات المالية والإلتزام بمتطلبات معيار(IFRS 7) من قبل الشركات المستخدمة للمشتقات المالية التى يقوم بمراجعتها أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى (Big 4).

وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم مدى إلتزام الشركات العاملة فى الصناعات الإستخراجية الإسترإليه والتى تستخدم المشتقات المالية بالمتطلبات الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى رقم ٧ وذلك للإفصاح عن المخاطر حيث قامت بالربط بين كل من حجم الشركة وخصائص الشركة ومراقب الحسابات من ناحية ومستوى الإفصاح عن الأدوات المالية من ناحية أخرى.

(١٤) دراسة (شحاتة ، ٢٠١٣)

بعنوان (إطار محاسبى مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفيه لمتطلبات [IFRS 7] بهدف تعزيز الإفصاح والشفافيه :- دراسة تطبيقية على بنك الرياض)

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة فى تقييم مدى إدراك الإدارة المصرفيه لبنك الرياض لمتطلبات معيار التقرير المالى (IFRS 7) لتعزيز الإفصاح والشفافيه.

وفى سبيل تحقيق الهدف الرئيس للدراسة تم تحديد الأهداف الفرعية التاليه:-

١- دراسة وتحليل طبيعة الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية (الموقف المالى ، إعادة التصنيف ، المكاسب والخسائر المقاسة وغير المقاسة بالقيمة العادلة ، السياسات المحاسبية) لتقييم مستوى الإفصاح والشفافيه ببنك الرياض.

٢- دراسة وتحليل طبيعة المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية (الإفصاح الوصفى ، الإفصاح الكمى ، مخاطر الإئتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة) لتقييم مستوى الإفصاح والشفافيه ببنك الرياض.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- ضعف درجة الإفصاح لدى بنك الرياض عن أهمية الأدوات المالية وبالتالى فإن إدراك إدارة البنك لمتطلبات معيار التقرير المالى (IFRS 7) فيما يخص الهدف الأول لهذا المعيار وهو الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية ضعيف.

٢- توجد ثلاثة عوامل رئيسة هى مصدر ضعف درجة الإفصاح لدى بنك الرياض عن أهمية الأدوات المالية حيث لا يتم الإفصاح عنها فى القوائم المالية للبنك وهذه العوامل هى:-

- أهمية الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية.
- الأصول والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية.

٣- ضعف درجة الإفصاح لدى بنك الرياض عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية وإن كان هناك تحسنا تدريجيا بنسبة ضئيلة فى هذا الإفصاح من سنة إلى أخرى بداية من عام ٢٠٠٧.

٤- يتم الإفصاح عن مخاطر السوق بدرجة أكبر من الإفصاح عن كل من مخاطر الإئتمان ، ومخاطر السيولة.

٥- توجد ثلاثة عوامل لا يتم الإفصاح عنها فى أنواع المخاطر الرئيسه وهى:-

- أساليب قياس المخاطر.
- البيانات الكمية عن المخاطر.
- تركيز المخاطر.

وقد ركزت هذه الدراسة على دراسة الواقع العملى لتحديد مدى إدراك الإدارة المصرفيه لبنك الرياض لما جاء بمعيار التقرير المالى (IFRS 7).

(١٥) دراسة (نوفل ، ٢٠١٤)

بعنوان(أثر إستخدام محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية فى ضوء معايير المحاسبة الدولية :- دراسة تطبيقية)

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفاهيم القيمة العادلة فى القياس المحاسبى خصوصا فى ظل الإتجاه المتزايد نحو إستخدام القيمة العادلة فى تقييم الأصول والإلتزامات وفقا للمعايير الدولية ، بالإضافة إلى التحديات التى واجهت تطبيق مفاهيمها ، وكذلك أثرها على مستخدمى القوائم المالية.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- هناك إتجاه عالمى متسارع لإستخدام القيمة العادلة فى عمليات القياس المحاسبى.

٢- أن الإتجاه نحو إستخدام القيمة العادلة يقترب من المفاهيم الإقتصادية للربح.

٣- هناك إيجابيات عديدة لإستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى ، وكذلك هناك سلبيات عديدة.

٤- إن إيجابيات القيمة العادلة تفوق سلبياتها.

٥- هناك تحديات ومعوقات لإستخدام مفاهيم القيمة العادلة فى القياس المحاسبى.

٦- يساعد إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى مستخدمى البيانات المالية على إتخاذ قراراتهم بشكل أفضل.

وقد ركزت هذه الدراسة على إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى ، والمشاكل والمعوقات المترتبة على ذلك ، ومدى النفع الذى يعود على مستخدمى المعلومات المحاسبية من إستخدامها.

ومن خلال الدراسات السابقة المتعلقة بتقييم معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية يمكن إستخلاص ما يلى :-

- تتجة كثير من الدراسات إلى المفاضلة بين إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى وبين إستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبى، وهنا أنقسم الباحثين إلى ثلاثة فرق فالفريق الأول يؤيد إستخدام التكلفة التاريخية ويتمسك بها نظرا للمشاكل التى تواجه معايير الأدوات المالية وخاصة فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة فى حالة عدم وجود سوق نشط مما يؤدى إلى إحتمال إستغلال إدارة الشركات للقيمة العادلة فى التلاعب بالأرقام المحاسبية على حسب أهداف الإدارة وأستند مؤيدوا هذا الفريق إلى حالات إنهيار الشركات الكبيرة ومنها شركة إنزون ، والفريق الثانى يؤيد إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى نظرا لأنها توفر معلومات ملاءمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية وتعكس الواقع الفعلى للأرقام المحاسبية كما أن إتجاه معدى المعايير المحاسبية سواء الدولية أو الأمريكية يشير إلى المضى نحو إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس بشكل كبير، بينما يؤيد الفريق الثالث من الباحثين الجمع بين إستخدام كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية معا كأساس للقياس المحاسبى وهو ما يطلق عليه الأساس المختلط، **ويميل الباحث** إلى رأى الفريق الثانى الذى يؤيد إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى وذلك بشرط قيام الشركات بالوفاء بالمتطلبات الواردة بالمعيار السابع للتقرير المالى الدولى (IFRS 7) فيما يتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة بشكل كامل.
- ضرورة تعديل المعايير المصرية لتواكب التغيرات المتلاحقة فى المعايير الدولية فقد أظهرت الدراسات أن البيئة المصرية غير مؤهلة للتعامل بالقيمة العادلة نظرا لعدم وجود سوق نشط وعدم تعديل المعايير المصرية وضعف درجة الإفصاح والشفافيه.
- أظهرت الدراسات أن تطبيق معايير المحاسبة عن الأدوات المالية يرتبط بالخصائص المميزة للشركات على سبيل المثال تطبق المؤسسات المالية هذه المعايير بشكل أكثر من المؤسسات غير المالية وكذلك المؤسسات كبيرة الحجم وهكذا.
- أظهرت الدراسات أن تطبيق المعيار السابع للتقرير المالى الدولى(IFRS7) يؤثر بالإيجاب على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وإن كانت الشركات تحتاج إلى المزيد من الوقت

لفهم متطلبات المعيار حيث أظهرت النتائج عدم الإدراك الكافى لمتطلبات المعيار من قبل المؤسسات، **ويرى الباحث** أن هذا المعيار يعتبر نقلة كبيرة فى الإفصاح المحاسبى حيث أهتم بالإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية ولا سيما فى ظل الإتهام المستمر للقيمة العادلة والأدوات المالية المشتقة بأنها سبب رئيس فى حدوث الأزمات المالية وإنهيار الشركات الكبرى.

المبحث الثانى

دراسات تناولت دوافع المنشآت لإستخدام الأدوات المالية

يتعرض الباحث فى هذا المبحث للدراسات السابقة التى تناولت دوافع المنشآت لإستخدام الأدوات المالية وذلك لتحديد هذه الدوافع ، وتحديد ما إذا كانت هذه الدوافع تزيد من المخاطر التى تتعرض لها المنشآت أم لا.

(١) – دراسة (Barton, 2001)

بعنوان

(Does the Use of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت المشتقات المالية بإعتبارها أداة ماليه جديدة يمكن إستخدامها فى إدارة الأرباح من قبل مديرى الشركات كبديل للإستحقاق الإختيارى أم لا.

وقد اجريت الدراسة على عينة من الشركات المستخدمة للمشتقات المالية خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٦.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- يمكن إستخدام المشتقات المالية كبديل لإستحقاق الإختيارى من قبل مديرى الشركات فى عمليات إدارة الأرباح.

٢- الشركات التى تحتفظ بمشتقات ماليه بمبالغ كبيرة تكون لديها فرصة كبيرة لإدارة الأرباح أو بعبارة أخرى إستخدام الأدوات المالية بدافع المضاربة.

(٢) – دراسة (Dodd, 2001)

بعنوان (The Role Of Derivatives In The East Asian Financial Crisis)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ما إذا كانت المشتقات المالية ساهمت فى حدوث الأزمة المالية العالمية أم لا والتى حدثت بدول شرق أسيا سنة ١٩٩٧ ، أو بعبارة أخرى هل المشتقات المالية لها دور فى حدوث الأزمة المالية بدول شرق أسيا سنة ١٩٩٧ أم لا.

وقد توصلت هذة الدراسة إلى أن المشتقات المالية ساهمت فى حدوث الأزمة المالية ويرجع ذلك إلى عدم تنظيم أسواق المشتقات مما أدى إلى إستخدام المشتقات بدافع المضاربة وذلك على خلاف الهدف الذى إستحدثت من أجلة وهو دافع التحوط ضد المخاطر.

وقد ركزت الدراسة على دور الأدوات المالية المشتقة فى فى حدوث الأزمة المالية بدول شرق أسيا سنة ١٩٩٧، أو بعبارة أخرى إستخدام الأدوات المالية بدافع المضاربة.

(٣) – دراسة (Yang, etal,2006)

بعنوان (Effects of Derivatives on Bank Risk)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين إستخدام المشتقات المالية من قبل البنوك الكورية ومخاطر البنوك.

وقد توصلت هذة الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين إستخدام المشتقات المالية ومخاطر البنوك حيث تشير النتائج إلى أن إستخدام المشتقات يقلل من مخاطر البنوك مما يعنى أن المشتقات المالية تستخدم بدافع التحوط ولذلك أوصت الدراسة بالإهتمام بقواعد المحاسبة عن التحوط.

(٤) – دراسة (Nguyen& Faff, 2010)

بعنوان :-

(Are firms hedging or speculating? The relationship between financial derivatives and firm risk)

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين إستخدام المشتقات المالية ومخاطر الشركة.

وقد اجريت الدراسة على ٥٠٠ شركة من أكبر الشركات الإسترإليه المدرجة ببورصة الأوراق المالية الإسترإليه.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- العلاقة بين إستخدام المشتقات المالية ومخاطر الشركة علاقة غير خطية.

٢- يرتبط إستخدام المشتقات المالية بتقليل مخاطر المنشأة أو بعبارة أخرى يتمثل الدافع الرئيس من إستخدام المشتقات المالية فى التحوط.

٣- لم يتم التوصل إلى دليل يؤكد أن إستخدام المشتقات يؤدى إلى زيادة المخاطر أو بعبارة أخرى لم يتم التوصل إلى دليل يشير إلى إستخدام المشتقات بدافع المضاربة.

(٥) – دراسة (Bartram, etal, 2011)

بعنوان (The Effects of Derivatives on Firm Risk and Value)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استخدام الشركة للمشتقات المالية من ناحية وكل من مخاطر وقيمة الشركة من ناحية أخرى وذلك لتحديد دوافع الشركات لإستخدام المشتقات.

وقد اجريت الدراسة على عدد كبير جدا من الشركات غير المالية حيث اشتملت عينة الدراسة على ٦٨٨٨ شركة غير ماليه من ٤٧ دولة مختلفة.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- إستخدام المشتقات يؤدى إلى تقليل كل من المخاطر الكلية والمخاطر المنتظمة.

٢- إستخدام المشتقات يؤثر بشكل إيجابى على قيمة الشركة.

٣- إستخدام المشتقات يتم بشكل أوسع فى الشركات التى تتعرض بشكل أكبر لكل من مخاطر معدل الفائدة ، ومخاطر التغير فى سعر الصرف الأجنبى ، ومخاطر السعر.

٤- الدافع الرئيس لإستخدام المشتقات هو دافع التحوط وليس المضاربة.

وقد ركزت الدراسة على تحليل أثر استخدام الشركات للمشتقات على كل من مخاطر وقيمة الشركة.

(٦) - دراسة (Kozarevic, etal, 2012)

بعنوان :-

(The Usage Derivatives In Financial Risk Management By Companies In Bosna and Herzg)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نطاق إستخدام المشتقات من قبل الشركات فى البوسنة والهرسك لأغراض إدارة المخاطر المالية وذلك من خلال إجراء تحليل مقارن مع الشركات فى سلوفينيا وكرواتيا من أجل تحديد ما إذا كانت الشركات فى البوسنة والهرسك تستخدم أدوات التحوط بشكل مناسب أم لا، وإقتراح التحسينات الممكنة لإدارة المخاطر بصورة أكثر كفاءة.

وفى سبيل تحقيق هدف الدراسة تحاول الدراسة إختبار الفروض التاليه :-

١- لا تختلف الشركات فى البوسنة والهرسك عن الشركات فى سلوفينيا وكرواتيا من حيث سياسات إدارة المخاطر المالية.

٢- لم تستفيد الشركات فى البوسنة والهرسك من مزايا إستخدام المشتقات فى إدارة المخاطر المالية بشكل كامل.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- إنخفاض إستخدام الأدوات المالية المشتقة فى البوسنة والهرسك لأغراض إدارة المخاطر المالية مقارنة بسلوفينيا وكرواتيا ويرجع ذلك إلى عدم وجود معلومات حول إجراءات إستخدام المشتقات.

٢- إن قرار إستخدام المشتقات المالية لأغراض التحوط يعتمد على كل من حجم الشركة ، ورغبة الشركة فى الحد من تقلبات التدفقات النقدية والإيرادات.

وقد ركزت الدراسة على دور الأدوات المالية المشتقة فى إدارة المخاطر المالية أو بعبارة أخرى إستخدام الأدوات المالية بدافع التحوط.

ومن خلال الدراسات السابقة التى تناولت دوافع المنشآت لإستخدام الأدوات المالية يمكن إستخلاص ما يلى :-

- ركزت معظم الدراسات السابقة على دافعين فقط لإستخدام الأدوات المالية وهما دافع التحوط والتى أستحدثت من أجلة المشتقات ، ودافع المضاربة ولذلك قامت معايير المحاسبة عن

الأدوات المالية بالتمييز فى المعالجة المحاسبية وفقا للغرض من إقتناء الأداة المالية المشتقة.

- تكمن المشكلة الكبرى عندما يتم إستخدام المشتقات بدافع المضاربة حيث يؤدى ذلك إلى حدوث أزمات ماليه وإنهيارات لشركات ضخمة.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على أهمية تنظيم سوق الأدوات المالية المشتقة حيث أظهرت الدراسات أن ٩٥ % من إجمالى قيمة المعاملات تتم خارج السوق ولا تسجل بالأسواق الرسمية الأمر الذى يؤدى إلى حدوث كوارث.

ويرى الباحث أن التطورات المستمرة فى البيئة المحيطة وعولمة النشاط الإقتصادى والشركات متعددة الجنسيات أدى إلى قيام الهندسة المالية بإنتاج أدوات ماليه جديدة هذه الأدوات أدت إلى تعرض الشركات للمزيد من المخاطر ، وإذا لم تواكب المعايير المحاسبية هذه التغيرات سوف تحدث عواقب وخيمة.

المبحث الثالث

دراسات تناولت المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية

يتعرض الباحث فى هذا المبحث للدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية حيث تؤثر تلك المخاطر على الوضع المالى للمنشأة وعلى قرارات مستخدمى المعلومات المحاسبية وإغفال هذه المخاطر يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية ومن الممكن أن يؤدى إلى إنهيار المنشآت مما يؤثر بالسلب على الإقتصاد القومى.

(١) دراسة (عامر ، ٢٠٠٣)

بعنوان (مخاطر السوق المرتبطة بالتعامل فى المشتقات المالية من منظور المفهوم والإعتراف والإفصاح المحاسبى – دراسة نظرية وتطبيقية)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معالجة قضايا الإعتراف والقياس والإفصاح المرتبطة بالتعرض لمخاطر السوق الناتجة عن إستخدام المشتقات المالية والسلعية.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- يجب الإفصاح الوصفى والكمى عن مخاطر السوق كلما أمكن ذلك.

٢- فيما يتعلق بالإعتراف والقياس المحاسبى للتعرض لمخاطر السوق أوضحت الدراسة أن تقديم الجديد دائما من المشتقات المالية والسلعية أدى إلى عجز المحاسبة عن ملاحقته ومن ثم يتم معالجة العديد من المشتقات المالية والسلعية كبنود خارج الميزانية.

(٢) – دراسة (Bonetti, etal, 2012)

بعنوان

(Market Reactions to the Disclosures on Currency Risk Under IFRS 7)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ما إذا كان الإفصاح عن مخاطر تغير سعر الصرف طبقا لمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين أم لا.

وقد اجريت الدراسة على عينة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة ميلانو وذلك لتحليل تأثير كل من عوائد الأسهم وحجم التداول.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- رد فعل السوق لتغيرات سعر الصرف الأجنبى يتفق مع المعلومات الكمية التى توفرها الشركات وذلك بعد تطبيق متطلبات معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) مما يعنى أن تطبيق المعيار يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين حول مخاطر تغير سعر الصرف.

٢- أظهرت النتائج انه قبل تطبيق متطلبات معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) لم يتمكن المستثمرين من تقييم مخاطر تغير سعر الصرف بشكل صحيح حيث ساهم المعيار فى

تقليل حالة عدم التأكد لدى المستثمرين بشان مدى تعرض الشركات لمخاطر تغير سعر الصرف.

وقد ركزت هذه الدراسة على دراسة أثر تطبيق متطلبات معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر تغير سعر الصرف فقط على قرارات المستثمرين وذلك بعمل دراسة مقارنة لقرارات المستثمرين قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

المبحث الرابع

دراسات تناولت دور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية

يتعرض الباحث فى هذا المبحث للدراسات السابقة المتعلقة بدور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية وذلك لتوضيح مدى أهمية الإفصاح المحاسبى لمستخدمى المعلومات المحاسبية.

(١) دراسة (إبراهيم ، ٢٠٠٣)

بعنوان (مدى أهمية الإفصاح المحاسبى عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الإستثمار فى سوق الأوراق المالية :- دراسة تطبيقية)

تهدف هذه الدراسة إلى مايلى:-

١- توضيح إلى أى مدى يساهم الإفصاح المحاسبى عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية فى تشجيع المستثمرين على الإستثمار فى سوق الأوراق المالية.

٢- إختبار مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية فى بيئة الأعمال المصرية.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- يساعد الإفصاح المحاسبى عن معلومات القيمة العادلة فى تشجيع الإستثمار فى الأوراق المالية.

٢- هناك قصور شديد فى معايير المحاسبة عن القيمة العادلة حيث لم تستطيع معايير المحاسبة المصرية ملاحقة التغيرات فى المعايير الدولية.

وقد ركزت الدراسة على توضيح أثر الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وإنعكاس ذلك المستثمرين فى سوق الأوراق المالية كأحد مستخدمى المعلومات المحاسبية.

(٢) - دراسة (Broadley , 2007)

بعنوان

(Discussion of Financial Reporting Quality:- Is Fair Value a Plus or a Minus?)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إستخدام القيمة العادلة فى عملية إعداد التقارير المالية وذلك لتوضيح ما إذا كانت القيمة العادلة تزيد من جودة التقارير المالية أم تنقصها.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- فى حالة وجود سوق نشط فإن إستخدام القيمة العادلة يزيد من جودة التقارير المالية مما يؤدى إلى تحسين المحتوى الإعلامى للتقارير المالية ، الأمر الذى يؤدى إلى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على إتخاذ قرارات أفضل.

٢- فى حالة عدم وجود سوق نشط فإن إستخدام القيمة العادلة سوف ينقص من جودة التقارير المالية ويرجع ذلك إلى قيام إدارة الشركات بتقدير القيمة العادلة مما يؤدى إلى إحتمال التلاعب بالأرقام المحاسبية على حسب أهداف الإدارة وبالتالى تصبح القيمة العادلة غير عادلة ، الأمر الذى يؤدى إلى إنخفاض جودة التقارير المالية وتضليل مستخدمى المعلومات المحاسبية.

وقد ركزت الدراسة على توضيح أثر إستخدام القيمة العادلة عند إعداد التقارير المالية على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وإنعكاس ذلك على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

(٣) دراسة (صالح ، ٢٠٠٩)

بعنوان (أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية)

تتمثل اهداف هذه الدراسة فيما يلى :-

١- دراسة وتحليل معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم المشاكل المتوقعة من تطبيقها فى الشركات المدرجة بقطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية .

٢- تحديد مدى أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة .

٣- تحديد إنعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية لتلك الشركات المدرجة بقطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية وذلك من خلال إختبار أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة الأصلية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين فى الشركات المدرجة بقطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية .

٢- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابى على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات الإستثمارية المدرجة بالبورصة المصرية .

٣- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابى على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات المدرجة بقطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية .

٤- أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمى التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية حيث تعكس بشكل أفضل الوضع المالى الحاضر ، كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضى ، والتنبؤات المستقبلية إلا أنها فى نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية .

٥- أن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية وإنما كانت إحدى الأدوات التى أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الإئتمانية ، أى أن معايير المحاسبة كانت هى المشخصة للعيوب وليست المسئوله عنها .

٦- أن لمعايير القيمة العادلة أثر جيد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ولكن بشرط توافر الأسواق المالية النشطة ، وتوافر القوانين والتشريعات التى تساهم فى ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة ، وتوافر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة .

وقد ركزت هذه الدراسة على تحديد أثر معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية حيث ركزت على اربعة خصائص وهى الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة وتوصلت الى أن إستخدام معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وبالتالى على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

(٤) دراسة (عوض ، ٢٠١٣)

بعنوان (تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة كأحد أساليب القياس المحاسبى والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إطار المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التاليه :-

١- تؤثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 9,IFRS 13)على محاسبة القيمة العادلة كأحد أساليب القياس المحاسبى حيث يؤثر تطبيق تلك المعايير على خاصيتى الملاءمة

والمصداقية للتقارير المالية مما يؤثر بالإيجاب على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وبالتالى على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

٢- توجد علاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إطار معايير التقارير المالية حيث أظهرت النتائج أن إستخدام محاسبة القيمة العادلة يوفر معلومات ملاءمة لإتخاذ القرارات ، كما يوفر معلومات تعبر بصدق عن القيم الحقيقية والواقعية للأصول ، بالإضافة إلى توفير معلومات قابلة للمقارنة والتحقق والفهم وفى الوقت المناسب.

وقد ركزت الدراسة على توضيح أثر إستخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى عند إعداد التقارير المالية على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وإنعكاس ذلك على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

ومن خلال الدراسات السابقة التى تناولت دور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية يمكن إستخلاص ما يلى :-

- أظهرت الدراسات السابقة الدور الهام الذى يقوم به المحتوى الإعلامى فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية.
- اظهرت معظم الدراسات السابقة أن معلومات القيمة العادلة تزيد من المحتوى الإعلامى للتقارير المالية حيث تزيد من جودة المعلومات المحاسبية ولعل هذا السبب هو الدافع وراء توجه معدى المعايير نحو القيمة العادلة ومن ثم تساهم معلومات القيمة العادلة فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية بشرط وجود سوق نشط لقياس القيمة العادلة.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسات المرتبطة بموضوع الرسالة المتعلق بدور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية فى تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمى المعلومات المحاسبية ، حيث يقصد بالسياسات المحاسبية فى هذه الرسالة تطبيق معايير المحاسبة عن الأدوات المالية فى التقارير المالية التى تصدرها منشأت الأعمال بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة ، كما يقصد بمخاطر المنشأة تلك المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية.

وقد قام الباحث بتقسيم هذه الدراسات إلى أربعة مجموعات ، حيث **تناولت المجموعة الأولى** تقييم معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية وفيها تم التعرض المشاكل المرتبطة بتطبيق معايير المحاسبة عن الأدوات المالية ، ووجهة نظر الباحثين بشان إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى ، مدى إدراك الشركات لمتطلبات تطبيق معايير الأدوات المالية ، ومدى توافق المعايير المصرية مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأدوات المالية.

وتناولت المجموعة الثانية دوافع المنشآت لإستخدام الأدوات المالية حيث وضح الباحثين أن هناك دافعين لإستخدام الأدوات المالية المشتقة وهما دافعى المضاربة والتحوط ، والعواقب الوخيمة الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية المشتقة بدافع المضاربة ، وأوصت الدراسات بضرورة تنظيم سوق الأدوات المالية المشتقة.

وتناولت المجموعة الثالثة المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية حيث ينتج عن إستخدام الأدوات المالية مخاطر إئتمان ومخاطر سوق ومخاطر سيولة مما يؤدى إلى زيادة المخاطر التى تتعرض لها المنشأة وبالتالى يجب الإفصاح عن هذه المخاطر بالتقارير المالية حتى تعكس القوائم المالية الصورة الحقيقية لوضع المنشأة المالى.

وتناولت المجموعة الرابعة دور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث أشارت الدراسات إلى الدورالهام للمحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية ، وأهمية معلومات القيمة العادلة فى زيادة المحتوى الإعلامى للتقارير المالية حيث تؤدى إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث

دور معايير الأدوات المالية الدولية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة

الفصل الثالث

دور معايير الأدوات المالية الدولية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبيةعلى تقييم مخاطر المنشأة

يهدف هذا الفصل إلى تحليل معايير الأدوات المالية الدولية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية أم لا وتحديد إلى أى مدى تساعد معايير الأدوات المالية مستخدمى المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التاليه :-

- **المبحث الأول** :- نظرة عامة حول مستخدمى المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة عن الأدوات المالية.
- **المبحث الثانى** :- دور معيار المحاسبة الدولى IAS 39 و IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.
- **المبحث الثالث** :- دور معيار المحاسبة الدولى IAS 32 بعنوان الأدوات المالية العرض فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.
- **المبحث الرابع** :- دور معيار التقرير المالى IFRS 7 بعنوان الأدوات المالية الإفصاح فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة.

المبحث الأول

نظرة عامة حول مستخدمى المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة عن الأدوات المالية

يحاول الباحث فى هذا المبحث دراسة مستخدمى المعلومات المحاسبية وإحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية ومدى أهمية تقييم المخاطر التى تواجة المنشأة عند إتخاذهم لقراراتهم، ومفهوم الأدوات المالية فى الفكر المحاسبى ، والمخاطر الناتجة عن إستخدامها، ومدى إهتمام واضعى المعايير بالأدوات المالية، وأسباب الإهتمام بها والتطور الدائم فى معايير الأدوات المالية.

وفى سبيل تحقيق ذلك سوف يتعرض الباحث للنقاط التاليه:-

١- مستخدمى المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية.

٢- مفهوم الأدوات المالية فى الفكر المحاسبى.

٣- المخاطر الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية.

٤- معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية.

١/١/٣ :- مستخدمى المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية

حدد إطار إعداد وعرض القوائم المالية لمعايير المحاسبة المصرية فى الفقرة (٩) مستخدمى المعلومات المحاسبية وإحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية على النحو التالى:-

يشمل مستخدمى المعلومات المحاسبية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجارين الأخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء التقارير المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتى تشمل ما يلى :-

(أ) المستثمرين الحاليين والمحتملين

يهتم مقدمى رأس المال بالمخاطر المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها ومن ثم فإنهم يحتاجون إلى معلومات تساعدهم على إتخاذ قرار بالشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما يهتم المستثمرون بالمعلومات التى تساعدهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح على الأسهم.

(ب) الموظفين

يهتم الموظفين والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار ربحية أرباب الأعمال، كما يهتمون بالمعلومات التى تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافاتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

(ج) المقرضين

يهتم المقرضين بالمعلومات التى تساعدهم على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق أم لا.

(ء) الموردون والدائنون التجاريون الأخرون

يهتم الموردون والدائنون التجاريون الأخرون بالمعلومات التى تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق أم لا ، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيس لهم.

(هـ) العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى بها أو إعتماد عليها.

(و) الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالى أنشطة المنشآت، كما يحتاجون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة ، وتحديد السياسات الضريبية ، وكأساس لإحصاءات الدخل القومى وإحصاءات مشابهة.

(ز) الجمهور

تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلى بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين يعملون وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للتقارير المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة فى نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

يتضح من خلال عرض مستخدمى المعلومات المحاسبية وإحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية أن المخاطر التى تتعرض لها المنشأة تلعب دور رئيس فى قرارات مستخدمى المعلومات المحاسبية فعلى سبيل المثال بالنظر إلى المستثمرين الحاليين والمحتملين عند إتخاذ قرارهم بشأن الإستثمار فى المنشأة أم لا أو زيادة إستثماراتهم أو تخفيضها فإنهم يقارنون بين العائد المتوقع والمخاطر المرتبطة بالإستثمار ومن ثم فإنهم فى حاجة ماسة إلى تقييم المخاطر التى تتعرض لها المنشأة بطريقة سليمة ، وبالنظر إلى المقرضين والموردون والدائنون التجاريون نجد أنهم فى حاجة ماسة إلى تقييم المخاطر التى تتعرض لها المنشاة لإتخاذ قرارهم بشأن تحديد مدى قدرة المنشاة على سداد ديونها فى مواعيد استحقاقها لتحديد هل يتم زيادة التعامل مع المنشأة أم يجب تقليص التعامل مع المنشأة ، كذلك العاملين بحاجة إلى معرفة مدى إستقرار المنشأة والمخاطر التى تواجهها والتى قد تعوق إستمرارها ، وعند النظر إلى الحكومة نجد أنها أيضا فى حاجة ماسة لتقييم المخاطر التى تتعرض لها المنشأة لتحديد مدى قدرة المنشأة على الإستمرار فإفلاس المنشأة لا يؤثر على المنشأة وحدها بل ينعكس بالسلب على الإقتصاد القومى فعندما حدثت الأزمة المالية العالمية إنهارت إقتصاديات دول بالكامل وذلك نتيجة عدم تقييم المخاطر بطريقة سليمة.

وسوف تقتصر الرسالة على المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية ودور معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم هذه المخاطر.

٢/١/٣ :- مفهوم الأدوات المالية فى الفكر المحاسبى

عرفت الفقرة ١١من المعيار الدولى (IAS 32) الأداة المالية بأنها عقد ينتج عنه أصل مالي لمنشأة معينة والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.

والجدير بالذكر أن الفقرة ١٢من المعيار الدولى (IAS 32) عرفت العقد بأنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر لها نتائج وآثار إقتصادية واضحة ولا يملك أطراف العقد إلا خيارات محدودة لتجنب الوفاء بالعقد وذلك لأن العقد قابل للتنفيذ بقوة القانون.

كماعرفت الفقرة ١١من المعيار الدولى (IAS 32) الأصل المالى بأنه أى أصل يكون عبارة عن:-

(أ) – نقد.

أو(ب) – أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.

أو (ج)- حق تعاقدي :

١- لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى .

٢- أو لمبادلة الأصول والإلتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط إيجابية محتملة للمنشأة.

أو (د)- عقد سيتم تسويته أو قد يتم تسويته فى أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ويكون :

١- غير مشتق بحيث تكون المنشأة ملزمة أو قد تكون ملزمة بإستلام عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها.

٢- أو مشتق تتم تسويته أو قد تتم تسويته بطريقة غير مبادلة مبلغ نقدى ثابت أو أصل مالى أخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

كما عرفت الفقرة ١١من المعيار الدولى (IAS 32) الإلتزام المالى بأنه أى إلتزام يكون عبارة عن:-

(أ)- إلتزام تعاقدي :

١- لتقديم نقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى .

٢- أو لمبادلة الأصول والإلتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط محتملة غير ملاءمة للمنشأة .

أو (ب)- عقد سيتم تسويته أو قد يتم تسويته فى أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ويكون :

١- غير مشتق بحيث تكون المنشأة ملزمة أو قد تكون ملزمة بتسديد عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها.

٢- أو مشتق تتم تسويته أو قد تتم تسويته بطريقة غير مبادلة مبلغ نقدى ثابت أو أصل مالى أخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

كما عرفت الفقرة ١١من المعيار الدولى (IAS 32) أداة حق الملكية بأنها أى عقد يثبت الحصة المتبقية فى أصول منشأة ما بعد طرح كافة إلتزاماتها .

ويعرف (**صابر، عبيد، ٢٠٠٩، ص ٣٧٩**) الأداة المالية بأنها عبارة عن :-

(أ) النقدية.

(ب) أى تعاقد أو إتفاق بين المنشأة وطرف أخر يعطى للمنشأة الحق فى إستلام نقدية أو أى أصل مالى أخر من هذا الطرف أو يوجب على المنشأة تسليم نقدية أو أى أصل مالى أخر لهذا الطرف فى تاريخ معين بشروط معينة سواء كانت هذه الشروط ملاءمة أو غير ملاءمة للمنشأة.

(ج) أى تعاقد أو إتفاق بين المنشأة وطرف أخر يتم بمقتضاة مبادلة أداة ماليه بين المنشأة وهذا الطرف بشروط معينة يحتمل بدرجة كبيرة أن تكون فى صالح المنشأة.

وبالنظر إلى هذا التعريف يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الأدوات المالية فالشق الأول من التعريف (أ ، ب) وهو " النقدية أو أى تعاقد أو إتفاق بين المنشأة وطرف أخر يعطى للمنشأة الحق فى إستلام نقدية أو أى أصل مالى أخر من هذا الطرف أو يوجب على المنشأة تسليم نقدية أو أى أصل مالى أخر لهذا الطرف فى تاريخ معين بشروط معينة سواء كانت هذه الشروط ملاءمة أو غير ملاءمة للمنشأة " يعنى أن بعض عناصر الأصول والإلتزمات المعتاد ظهورها فى القوائم مثل النقدية ، حسابات المدينين وأوراق القبض ، حسابات الدائنين وأوراق الدفع ، الإستثمارات فى الأوراق المالية وكذلك قرض السندات يمكن أن تصنف على أنها أدوات ماليه ويطلق على هذه النوعية من الأدوات مصطلح الأدوات المالية الأصلية ، وتجدر الإشارة إلى أن الأصول الملموسة مثل المخزون ، الأصول الثابتة ،الأصول المستأجرة وكذلك الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية وبراءات الإختراع طبقا للتعريف السابق لا تعد من بين الأدوات المالية لأنها وإن كانت تساعد الشركة فى توليد النقدية فى المستقبل إلا أنها لا تؤدى إلى نشوء حق لإستلام نقدية أو أى أصل مالى أخر ، كما لا تعتبر المصروفات المقدمة من الأدوات المالية حيث تتمثل منافعها فى إستلام سلع وخدمات فى المستقبل وليس إستلام نقدية أو أى أصل مالى أخر ، وبالمثل لا تعتبر الإيرادات المقدمة من الأدوات المالية حيث ترتبط بتسليم سلع أو خدمات فى المستقبل وليس تسليم نقدية أى أصل مالى أخر. أما الشق الثانى من التعريف (ج) " أى تعاقد أو إتفاق بين المنشأة وطرف أخر يتم بمقتضاة مبادلة أداة ماليه بين المنشأة وهذا الطرف بشروط معينة يحتمل بدرجة كبيرة أن تكون فى صالح المنشأة " فإنة يشير إلى نوعية أخرى من الأدوات المالية المستحدثة مثل عقود مبادلة سعر الفائدة ، عقود خيارات الأسهم ، العقود المستقبلية ، العقود المؤجلة وغيرها والتى أطلق عليها مصطلح الأدوات المالية المشتقة حيث لا تتولد قيم هذه الأدوات ذاتيا وإنما تشتق من أو تعتمد على قيم أصول أخرى مثل الأسهم والسلع ، أو ترتبط مع بعض الأسعار السائدة فى السوق مثل أسعار الفائدة وأسعارصرف العملات الأجنبية وغيرها من الأسعار السوقية(**صابر، عبيد، ٢٠٠٩، ص ص ٣٧٩ ،٣٨٠**).

٣/١/٣ :- المخاطر الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية

يترتب على التعامل فى الأدوات المالية مخاطر عديدة أهمها مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وسوف نتناول هذه المخاطر بشئ من التفصيل على النحو التالى:-

١/٣/١/٣ :- مخاطر الإئتمان

عرف الملحق (أ) من المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 7) مخاطر الإئتمان بأنها تلك المخاطر الناتجة عن إخفاق أحد أطراف الأداة المالية فى تلبية إلتزام ما مما يتسبب فى تحمل الطرف الأخر لخسارة ماليه .

٢/٣/١/٣ :- مخاطر السيولة

عرف الملحق (أ) من المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 7) مخاطر السيولة بأنها تلك المخاطر الناتجة عن صعوبة أداء الإلتزامات المرتبطة بالإلتزامات المالية التى قد تواجه المنشأة.

٣/٣/١/٣ :- مخاطر السوق

عرف كل من الملحق (أ) من المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 7)، **(Earnst&Young,2008,P.24)** مخاطر السوق بأنها تلك المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات فى أسعار السوق .

وتشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع وهى :-

أ – مخاطر تغير سعر الصرف.

ب – مخاطر سعر الفائدة.

ج – مخاطر السعر الأخرى.

كما عرف مخاطر تغير سعر الصرف بأنها تلك المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة ماليه بسبب التغيرات فى سعر الصرف الأجنبى .

كما عرف مخاطر سعر الفائدة بأنها تلك المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة ماليه بسبب التغيرات فى سعر الفائدة فى السوق .

كماعرف مخاطر السعر الأخرى بأنها تلك المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة ماليه بسبب التغيرات فى أسعار السوق بإستثناء تلك الناتجة عن مخاطر تغير سعر الصرف أو مخاطر سعر الفائدة ، سواء تسبب فى هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التى أصدرتها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة فى السوق .

٤/٣/١/٣ :- مخاطر قانونية

وهى تلك المخاطر الناتجة عن عدم توخى الحرص والدقة عند توثيق العقد أو عدم تمتع الطرف الأخر بالصلاحيات القانونية اللازمة للتعاقد أو عدم قدرته على تنفيذ أحكام القضاء الناشئة عن التعاقد.

٥/٣/١/٣:- مخاطر تشغيلية

وهى تلك المخاطر الناتجة عن الخسائر المالية المحتملة والناشئة عن الفشل فى إدارة وتشغيل عقود الأدوات المالية داخل المنشأة نفسها.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك فى الإستنتاج رقم ٦٥ من أساس الإستنتاجات للمعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 7) إلى أن تعريف وقياس المخاطر التشغيلية لازالا فى

بدايتهما ولا يتعلقان بالضرورة بالأدوات المالية كما قرر أن موقع هذه الإفصاحات سيكون مناسبا أكثر خارج البيانات المالية.

٦/٣/١/٣:- مخاطر رقابية

هى تلك المخاطر الناتجة عن الخسائر المالية المحتملة والناشئة عن فشل نظام الرقابة الداخلية فى المنشأة من منع أو إكتشاف أى أخطاء أو مشكلات قد تعوقها عن تحقيق أهدافها من حيازة الأدوات المالية.

ولم تتطرق معايير المحاسبة عن الأدوات المالية لهذه النوعية من المخاطر حيث أنها لا تتعلق بالضرورة بالأدوات المالية.

٤/١/٣:- معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية

١/٤/١/٣:- أسباب الإهتمام بمعايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية

تحظى معايير الأدوات المالية بإهتمام بالغ من قبل الأكاديميين والمهنيين ومستخدمى القوائم المالية ، وترجع هذه الأهمية لعدد من الأسباب أهمها الإنتقادات التى توجه إلى هذه المجموعة من المعايير بسبب الإنهيارات المالية وأخرها وأشدها ما لقيته معايير الأدوات المالية من إنتقادات شديدة أثناء وبعد الأزمة المالية التى بدأت تعصف بالأسواق المالية فى أواخر عام ٢٠٠٨ ، ثانى أسباب الإهتمام بها يرجع إلى أنها تغطى أنواع عديدة ومتنوعة من الأدوات المالية التى لا يتوقف مبتكروها عن طرح المزيد منها بصفة دورية وبالتالى يتعين على المجالس المعنية (IASB) ملاحقة هذه الأدوات بشكل دائم ومستمر ، ثالث هذه الأسباب يتعلق بحجم الصعوبات والإختلافات التى تواجه الشركات والمراجعين عند تطبيق المتطلبات الواردة فى هذه المعايير على الأخص المعيار الدولى ٣٩ (IAS 39) الأمر الذى يلقى بمسئوليات كبيرة على مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير وتبسيط متطلبات المعيار ، رابع هذه الأسباب يرجع إلى أن هذه المجموعة من المعايير ترتبط إرتباط وثيق بأسواق المال سواء كمصدر لمعلومات القياس المحاسبى للأدوات المالية (الأصول المالية والإلتزامات المالية) أو كمستقبل للمعلومات المالية عن نتائج القياس والعرض والإفصاح وبالتالى فإن هناك تأثير متبادل بين القيم المالية التى تنتجها المعايير ونتائج تداولات الأوراق المالية فى الأسواق (**أبوالخير،٢٠١٣، ص ٢**).

٢/٤/١/٣:- معايير المحاسبة المرتبطة بالأدوات المالية

فى البداية نود أن نشير إلى أنه يمكن تعريف المعايير المحاسبية وفقا للإطار الفكرى لممارسة العمل المحاسبى بأنها إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها تصدرها مجلس كمجلس معايير المحاسبة الدولية أو جمعية كجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو جهة حكومية كوزارة الإقتصاد لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على إختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية

المعروضة على الغير بهدف تمكين الأطراف الخارجية من إتخاذ قرارات ماليه وإقتصادية رشيدة **(أبو طالب ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٧).**

وعند التعرض للمعايير المرتبطة بالأدوات المالية نجد انها كما حظت باهتمام بالغ حيث تعددت المعايير الصادرة فى هذا الشأن سواء كانت معايير امريكية أو دولية أو مصرية وسوف نعرض فيما يلى لقائمة بالمعايير المرتبطة بالأدوات المالية.

معايير المحاسبة الأمريكية المتعلقة بالأدوات المالية

يوضح جدول (١/١/٣ معايير المحاسبة الأمريكية المتعلقة بالأدوات المالية)

السنة	رقم المعيار	موضوع المعيار
١٩٩٠	SFAS 105	الافصاح عن المعلومات الخاصة بالأدوات المالية ذات المخاطر والتى لا تظهر فى الميزانية مع التركيز على مخاطر الإئتمان
1991	SFAS 107	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية
1993	SFAS 115	المحاسبة عن الإستثمارات فى الأوراق المالية
1995	SFAS 119	الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية
1998	SFAS 133	المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط
1999	SFAS137	تعديل المعيار SFAS 133
2000	SFAS 138	تعديل المعيار SFAS 133
2003	SFAS 149	تعديل المعيار SFAS 133
2006	SFAS 155	المحاسبة عن الأدوات المالية المزدوجة
2006	SFAS 157	المحاسبة بالقيمة العادلة

معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية

يوضح جدول (٢/١/٣ معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية)

السنة	رقم المعيار	موضوع المعيار
١٩٩٠	IAS 30	الافصاحات فى البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.
١٩٩٥	IAS 32	الأدوات المالية :- العرض
٢٠٠١	IAS 39	الأدوات المالية :- الإعتراف والقياس صدر سنة ١٩٩٩ ليبدأ تطبيقة فى ١ يناير ٢٠٠١.

٢٠٠٥	IFRS 7	الأدوات المالية :- الإفصاح حل محل IAS 30 ومتطلبات الإفصاح الواردة IAS 32 ليقتصر IAS 32 على العرض فقط، وبدأ تطبيقة فى ١ يناير ٢٠٠٧.
٢٠٠٩	IFRS 9	الأدوات المالية :- الإعتراف والقياس وسيحل بشكل كامل محل IAS 39 فى يناير ٢٠١٨.
٢٠١١	IFRS 13	قياس القيمة العادلة ليبدأ تطبيقة فى ١ يناير ٢٠١٣.

المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية تتضمن المعايير التاليه :-

١- المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 2) بعنوان المدفوعات المبنية على الأسهم.

٢- المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 4) بعنوان عقود التأمين.

٣- المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 3) بعنوان تجميع الأعمال.

٤- المعيار الدولى (IAS 17) بعنوان الإيجار.

٥- المعيار الدولى (IAS 18) بعنوان الإيراد.

٦- المعيار الدولى (IAS 21) بعنوان تأثير التغيرات فى أسعار الصرف.

معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالأدوات المالية

يوضح جدول (٣/١/٣ معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالأدوات المالية)

سنة الإصدار	رقم المعيار	موضوع المعيار
٢٠٠٦	معيار ٢٥	الأدوات المالية :- العرض والإفصاح
٢٠٠٦	معيار ٢٦	الأدوات المالية :- الإعتراف والقياس

وسوف ينصب إهتمام الرسالة على معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية وكذلك معايير المحاسبة المصرية والتى تعد ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية وتحليل وضع معايير المحاسبة المصرية فى ظل التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة فى معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية ، ولم تتطرق الرسالة للمعايير الأمريكية المتعلقة بالأدوات المالية كما لم تتعرض الرسالة للمعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية .

المبحث الثانى

دور معيار المحاسبة الدولى IAS 39 و IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة

يحاول الباحث فى هذا المبحث تحليل معيار المحاسبة الدولى IAS 39 ومعيار التقرير المالى الدولى IFRS 9 والمتعلقان بالإعتراف والقياس للأدوات المالية لتحديد مدى مساهمتهما فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية.

وفى سبيل تحقيق ذلك سوف يتعرض الباحث للنقاط التاليه:-

١- تحليل معيار المحاسبة الدولى IAS 39

٢- تحليل معيار التقرير المالى الدولى IFRS 9

١/٢/٣ :- تحليل معيار المحاسبة الدولى IAS 39

١/١/٢/٣:- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار

عند تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار نجد مايلى :-

أ. إنتشار إستخدام الأدوات المالية على نطاق واسع حيث لاحظت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة ١٩٩٧ إستعمال الأدوات المالية على نطاق واسع فى العالم نتيجة إبتكار الهندسة المالية لأدوات ماليه جديدة وممارسات متطورة.

ب. عدم وجود أسس للإعتراف بالأدوات المالية وقياسها حيث أقرت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة ١٩٩٧ أن وجود معيار حول الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها أصبح ضرورة ملحة.

ج. عدم تمتع القوائم المالية بالقابلية للمقارنة نتيجة غياب أسس الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها الأمر الذى أدى إلى عدم إعتراف المنشآت بالأدوات المالية بقوائمها المالية أو الإعتراف بجزء ضئيل من قيمتها لا يعبر عن قيمتها الحقيقية وبالتالى إفتقاد القوائم المالية لخاصية القابلية للمقارنة الأمر الذى أنعكس بالسلب على جودة القوائم المالية والمعلومات الواردة بها وقرارات مستخدمى المعلومات المحاسبية.

د. لا تعكس القوائم المالية المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية نتيجة غياب أسس الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها الأمر الذى أدى إلى قيام المنشآت بالتوسع فى إستخدام الأدوات المالية وخاصة عقود المشتقات التى تتداول فى أسواق غير منظمة مما أدى إلى تحمل المنشآت المزيد من المخاطر دون إلزام لها بالإفصاح عن هذه المخاطر الأمر الذى أنعكس بالسلب على جودة القوائم المالية والمعلومات الواردة بها وقرارات مستخدمى المعلومات المحاسبية.

٣/١/٢/٢:- إصدار المعيار وتعديلاته

يلخص جدول (٣/٢/١) التعديلات التى تمت على المعيار

السنة	مضمون التعديل
مارس ١٩٩٩	إصدار المعيار
نوفمبر ١٩٩٩	٥ تعديلات محدودة أو شكلية
مارس ٢٠٠٠	إصدار الإرشادات التنفيذية للمعيار فى صورة أسئلة وأجوبة
يناير ٢٠٠١	بدء العمل بالمعيار
أبريل ٢٠٠١	قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إستمرار العمل بكافة المعايير والتفسيرات الصادرة بموجب الدساتير السابقة ما لم يتم تعديلها أو إلغاءها.
يونيو ٢٠٠٣	تعديل محدود ليتفق مع معيار التقرير المالى IFRS 1
ديسمبر ٢٠٠٣	اصدر المعيار بعد تنقيحة مرفقا بالإرشادات التى حلت محل الإرشادات السابقة ليبدأ تطبيقة بدأ من ١ يناير ٢٠٠٥ مع السماح بالتطبيق المبكر
مارس ٢٠٠٤	محاسبة التحوط لتحوطات مخاطر سعر الفائدة
ديسمبر ٢٠٠٤	الإعتراف الأولى بالأصول والإلتزامات المالية
أبريل ٢٠٠٥	محاسبة التحوط لتحوطات التدفق النقدى
يونيو ٢٠٠٥	خيار القيمة العادلة
أغسطس ٢٠٠٥	عقود الضمان المالى
٢٠٠٨	البنود المؤهلة للتحوط
٢٠٠٨	إعادة تصنيف الأصول المالية
٢٠٠٨	إعادة تصنيف الأصول المالية
٢٠٠٩	المشتقات اللصيقة

(المصدر :- أبو الخير، ٢٠١٣، ص٤ بتصرف من الباحث)

يلاحظ من خلال عرض التعديلات التى تمت على المعيار أن المعيار لا يتسم بالثبات بل يتغير بإستمرار لدرجة أن المعيار يتم تعديلة فى عام واحد ثلاث مرات (٢٠٠٥ & ٢٠٠٨) وذلك لكى يتوافق مع التغيرات المستمرة فى الأدوات المالية التى لا يتوقف مبتكروها عن طرح المزيد منها، ولمعالجة المشاكل التى تواجة التطبيق العملى للمعيار وذلك لتعظيم منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية .

٣/١/٢/٣:- الموضوعات الأساسية التى تناولها المعيار

عند تحليل معيار المحاسبة الدولى IAS 39 نجد انه تناول ثلاثة موضوعات رئيسه وهى :-

١- الإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية حيث تناول المعيار هذا الموضوع فى الفقرات من ١٤ إلى ٤٢.

٢- موضوع القياس حيث تناول المعيار هذا الموضوع فى الفقرات من ٤٣ إلى ٧٠ على النحو التالى :-

أ. القياس الأولى للأصول المالية (فقرتى ٤٣ ، ٤٤).

ب. القياس اللاحق للأصول المالية (فقرتى ٤٥ ، ٤٦).

ج. القياس اللاحق للإلتزامات المالية (فقرة ٤٧).

د. إعتبارات قياس القيمة العادلة (فقرات ٤٨ ، ٤٨ أ ، ٤٩).

هـ. إعادة التصنيف (من فقرة ٥٠ إلى ٥٤).

و. الأرباح والخسائر (من فقرة ٥٥ إلى ٥٧).

ز. إنخفاض قيمة الأصول وعدم إمكانية تحصيلها (من فقرة ٥٨ إلى ٧٠).

٣ – موضوع التحوط حيث تناول المعيار هذا الموضوع فى الفقرات من ٧١ إلى ١٠٢ موضحا أدوات التحوط ، بنود التحوط ، محاسبة التحوط.

وسوف ينصب إهتمام الرسالة على الموضوعين الأول والثانى المتعلقان بالإعتراف والقياس لتحديد مدى مساهمة المعيار فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم المخاطر التى تتعرض لها المنشأة نتيجة تعاملها فى الأدوات المالية ، ولم تتطرق الرسالة للموضوع الثالث المتعلق بالتحوط حيث أنه عندما يوجد أدوات تحوط ضد المخاطر فلا يوجد مخاطر نتيجة نقل المخاطر إلى طرف أخر.

٤/١/٢/٣:- قواعدالإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية

فى واقع الأمر أحتلت قضية الإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية إهتماما بالغا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث تم إدخال مفاهيم جديدة لتحديد متى يتم الإعتراف بالأدوات المالية ومتى يتم إلغاء الإعتراف بها فقد قدم المعيار إرشادات جديدة حول تطبيق مفاهيم المخاطر والمنافع والسيطرة.

وفى البداية نود أن نشير إلى أن الفقرة ١٤ من المعيار ألزمت المنشآت بالإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية فى قائمة المركز المالى فقط عندما تصبح طرفا فى الأحكام التعاقدية لأداة المالية وهو ما يسمى بالإعتراف الأولى.

ولتحديد متى يتم إعتراف المنشأة بالأصل المالى ومتى يتم إسبعاده من الدفاتر وفقا للمعيار نعرض الشكل التالى (شكل ١/٢/٣ قواعد الإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية) :-

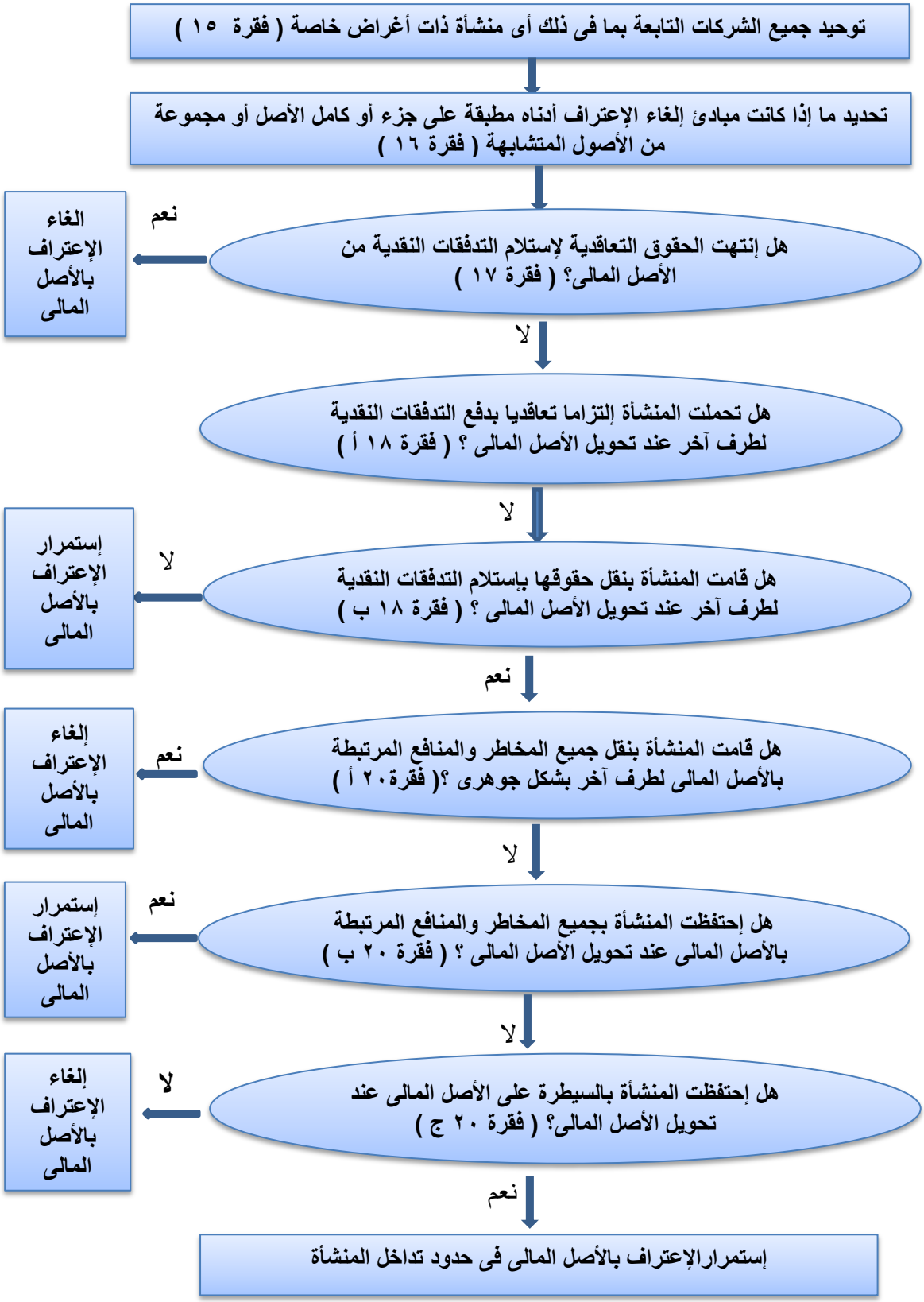

(المصدر :- تطبيق ٣٦ لمعيار المحاسبة الدولى IAS 39)

وعند تحليل الشكل السابق نلاحظ إستخدام مجلس معايير المحاسبة الدولية لمفهوم المخاطر والمنافع ولتحديد مدى إحتفاظ المنشأة بالمخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المالى بشكل جوهرى عند تحويل الأصل المالى نقوم بإجراء مقارنة لتحديد مدى تعرض المنشأة للتغيرات فى مبالغ وتوقيت صافى التدفقات النقدية وذلك قبل وبعد عملية تحويل الأصل المالى وينتج عن هذه المقارنة أحد الإحتمالين التاليين :-

- الإحتمال الأول:- عدم حدوث تغير بشكل جوهرى فى القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المرتبطة بالأصل المالى، فى هذه الحاله يمكن القول بأن المنشأة إحتفظت بشكل جوهرى بكامل المنافع والمخاطر المرتبطة بالأصل المالى.
- الإحتمال الثانى:- حدوث تغير بشكل جوهرى فى القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المرتبطة بالأصل المالى ، فى هذه الحاله يمكن القول بأن المنشأة حولت بشكل جوهرى كامل المنافع والمخاطر المرتبطة بالأصل المالى.

كما يلاحظ عند تحليل الشكل السابق إستخدام مجلس معايير المحاسبة الدولية لمفهوم السيطرة ولتحديد مدى سيطرة المنشأة على الأصل المحول فإننا نواجة إحتمالين هما :-

- الإحتمال الأول:- الطرف الذى حول إليه الأصل المالى له الحق فى بيع الأصل ككل إلى طرف آخر ليس ذو صلة وبدون أى قيود إضافيه على التحويل فى هذه الحالة لا تحتفظ المنشأة بالسيطرة على الأصل المالى.
- الإحتمال الثانى:- الطرف الذى حول إليه الأصل المالى ليس له الحق فى بيع الأصل ككل إلى طرف آخر ليس ذو صلة وبدون أى قيود إضافيه على التحويل فى هذه الحالة تحتفظ المنشأة بالسيطرة على الأصل المالى.

كما إهتم المعيار ببيان كيفيه إعتراف المنشأة بالأصل المالى فى حدود تداخلها أو ما يطلق عليه حالة التداخل المستمر فى الأصول المحولة وتحدث هذه الحالة كما يتضح من الشكل السابق عندما تحول المنشأة الأصل المالى ولم تحتفظ جوهريا بكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بها ولكنها تسيطر على الأصل المالى ، وفى هذه الحالة يكون إجراءات المحاسبة عن الجزء الذى تحتفظ به المنشأة كالتالى:-

١- تعترف المنشأة بالأصل المالى فى حدود تعرض المنشأة للتغيرات فى القيمة العادلة للأصل المالى المحول ويتوقف ذلك على تصنيف الأصول والإلتزمات المالية ، وهنا نواجة الحالات التاليه :-

- اذا كان الأصل والإلتزام المالى مبوب بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الإعتراف بالتغيرات فى الربح أو الخسارة.

- اذا كان الأصل والإلتزام المالى مبوب على أنه متاح للبيع يتم الإعتراف بالتغيرات فى بيان الدخل الشامل.
- اذا كان الأصل والإلتزام المالى مثبت بالتكلفة المطفأة يتم الإعتراف بالتغيرات فى الربح أو الخسارة

٢- تستمر المنشأة بالإعتراف بأى إيراد أو مصروف ناتج عن التعامل فى الأصل المالى المحول فى حدود تداخلها فيه.

ويتضح من خلال العرض السابق أن المعيار وضع مجموعة من القواعد والأسس والشروط للإعتراف أو إلغاء الإعتراف بالأدوات المالية فى التقارير المالية للمنشآت من خلال تبنى مفاهيم المخاطر والمنافع والسيطرة ، ولم يترك المعيار حرية للمنشآت تمكنها من عدم الإعتراف بالأدوات المالية فى التقارير المالية لها كما هو الحال قبل إصدار المعيار حيث كانت المنشآت لا تعترف بالأدوات المالية فى التقارير المالية أو تعترف بجزء ضئيل منها.

ويرى الباحث أن هذه القواعد تساهم بشكل كبير فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تمكنهم من معرفة الأدوات المالية التى تتعامل فيها المنشأة بطريقة سليمة ، الأمر الذى ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية ومستخدمى المعلومات المحاسبية.

٣/٢/١/٥:- أسس قياس الأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية

فى واقع الأمر أحتلت قضية قياس الأدوات المالية اهتمام بالغ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولازالت تشغل المجلس نتيجة المشاكل والصعوبات التى تواجه التطبيق العملى ، ونتيجة الإتهامات الموجهة إلى إستخدام القيمة العادلة فى قياس الأدوات المالية ، وسوف نعرض فيما يلى لأسس قياس الأصول المالية والإلتزامات المالية وكيفيه تحديد القيمة العادلة والمشاكل الناتجة عنها ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المالية.

٣/٢/١/٥/١:- أسس قياس الأصول المالية

عند تحليل المعيار نجد انة تناول اسس قياس الأصول المالية فى الفقرات من ٤٣ إلى ٤٦ كما تناولها فى الملحق أ الخاص بالتطبيقات الإرشادية للمعيار من التطبيق ٦٤ إلى ٦٨ .

ويوضح الشكل التالى (٣ /٢ /٢ أسس قياس الأصول المالية طبقا للمعيار)

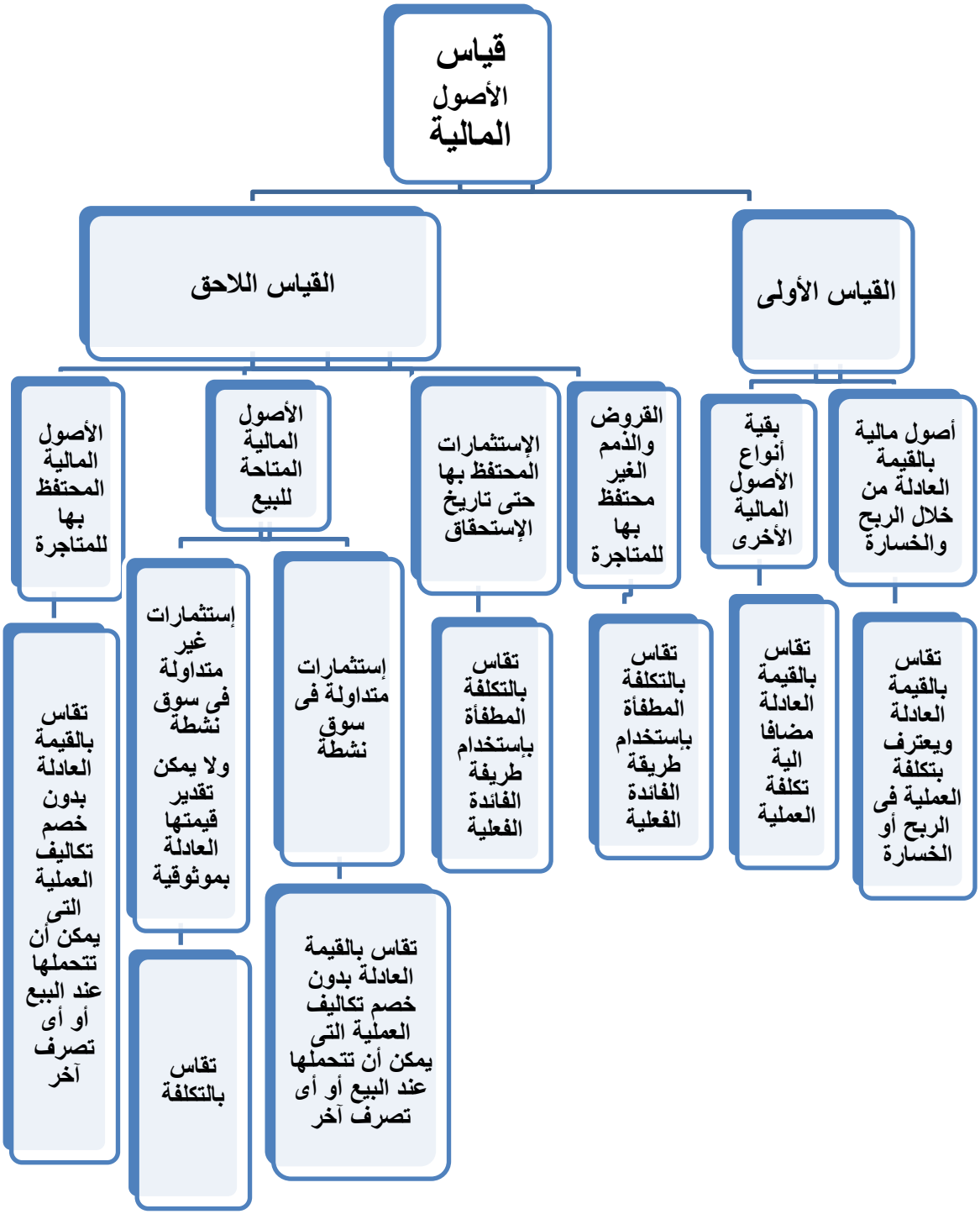

(المصدر :- من إعداد الباحث)

يتضح من خلال إستعراض أسس قياس الأصول المالية توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى للأدوات المالية.

٢/٥/١/٢/٣:- مفهوم القيمة العادلة فى الفكر المحاسبى

تضمن المعجم الوجيز تعريف القيمة العادلة من خلال تعريف الفعل قيم ، والفعل عدل ، وعند وضع قيمة للشئ يقال قيم الشئ تقييما أى قدر قيمته ، ويقال عادل بين الشيئين أو وازن بينهما وجعل الشئ مثله قائما مقامه ، والعدل إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه.

ولذلك يمكن القول بأن المعنى اللغوى للقيمة العادلة هى قيمة الشئ المقدرة تقديرا صحيحا بعيدا عن التحيز والخطأ (**زهران ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢**)

وفى المحاسبة هناك إتفاق حول أهمية إستخدام القيمة العادلة فى توفير إحتياجات مستخدمى القوائم المالية فى إتخاذ قراراتهم وترشيد أحكامهم إلا أن هناك إختلاف حول مفهوم القيمة العادلة ، وحول المؤشرات المستخدمة فى التعبير عن القيمة العادلة ، وفى مجال تحديد القيمة العادلة يعتبر من أهم المداخل أو المؤشرات المستخدمة القيمة السوقية أو سعر السوق وفى هذه الحالة يطلق عليها القيمة السوقية العادلة (**المليجى & كريمة ، ٢٠١٢ ، ص ٨٦٨**).

وعند التعرض لمفهوم القيمة العادلة محاسبيا نجد أن هناك تعريفات كثيرة للقيمة العادلة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:-

- لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية فى الفقرة ١١من المعيار الدولى(IAS 32) القيمة العادلة بأنها تلك القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لدية الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .
- كما عرفت مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذى يجعل الملكية تتبدل بين مشترى راغب فى الشراء وبائع راغب فى البيع بشرط ألا يكون الأول مكرها على الشراء والثانى مكرها على البيع ، وأن يكون لدى الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية(**حسانين ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١٥**).
- كما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية فى المعيار رقم ١٠٧ بأنها تلك القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام فى عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة فى التعامل بشرط ألا تكون هذه العملية فى حالات التصفيه أو البيع الجبرى.
- كما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية فى المعيار رقم ١٥٧ بأنها ذلك السعر الذى يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعة عند تحويلة لأحد الإلتزمات فى عملية منتظمة بين شركاء السوق فى تاريخ القياس.
- ويرى (**المليجى & كريمة ، ٢٠١٢ ، ص ٨٦٩**) أن القيمة العادلة يمكن تعريفها بأنها قيمة أصل يحقق أعلى وأفضل إستعمال ، أو إلتزام يتم نقله بمعرفة الطرف الآخر بمخاطر لا تتغير قبل أو بعد نقله ، وذلك فى سوق نشطة بين طرفين عالمين وراغبين وقادرين

ومستقلين عن وحدة التقرير ، وبأسلوب قياس يكون ملائما للظروف وتتوافر عنه معلومات لها قيمة تنبؤية عإليه.

- كما يرى(**حماد ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٢٥**) أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسين هما:-

المحور الأول :- الأطراف الداخلة فى الصفقة ويفترض توافر ما يلى :-

١- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوى علاقة بمعنى أن الصفقة تتم بين طرفين مستقلين ، وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها ، فعلى سبيل المثال إذا كانت شركة تشترى أرض بمبلغ قدرة مليون جنية فإنة يتوقع حينئذ أن البائع لم يكن قادرا على الحصول على سعر أعلى من مشترى آخر كما أن المشترى لم يكن قادرا على إيجاد قطعة أرض مساوية بسعر أدنى ، أما إذا أفترضنا أن الصفقة تمت بين طرفين يملك إحداهما السيطرة على قرارات الطرف الآخر فى هذه الحالة فإن السعر المحدد غالبا لا يعكس الواقع ولذلك فهو سعر غير عادل.

٢- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة فى عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة بمعنى عدم وجود معلومات هامة لدى طرف دون الآخر وهو ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثانى :- الظروف التى تتم فيها الصفقة

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية) فالصفقات التى تتم مثلا فى ظل ظروف التصفيه لا تعبر عن القيمة العادلة حيث يكون البائع مجبر على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشترى زاد التحريف فى القيمة العادلة.

- ويرى (**لوندى ، ٢٠٠٢ ، ص ٩**) أنه لا بد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية للتمكن من قياس القيمة العادلة ، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلى :-

١- وجود موضوع للتبادل.

٢- وجود طرفى لعملية التبادل (العرض والطلب).

٣- تمتع طرفى عملية التبادل بالإرادة الحرة فى إجراء التبادل.

٤- إلمام طرفى عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية.

٥- وجود سوق نشط لتتلاقى من خلالها الإرادة الحرة لطرفى عملية التبادل.

٦- إستمرار طرفى عملية التبادل فى ممارسة نشاطها دون وجود أى إتجاه للتصفيه أو تقليص النشاط بصورة جوهرية.

٧- تمتع البيئة الإقتصادية المحيطة بطرفى عملية التبادل بالإستقرار النسبى.

وإذا حدث أى خلل فى أى من المقومات السابقة فإن ذلك لا بد أن ينعكس بالضرورة على القياس الصحيح للقيمة العادلة ، ويتم قياس القيمة العادلة بتحفظ أو محاولة الإقتراب من القيمة العادلة قدر الإمكان بإستخدام الأساليب المناسبة.

- ويرى (**نوفل ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤**) انه يمكن تعريف القيمة العادلة بهذين التعريفين :-

التعريف الأول :- هى القيمة التى يمكن بها تبادل الأصول والخصوم بين أطراف تامى الرضا وبإستخدام القيمة السوقية العادلة ، وفى حالة عدم وجود القيمة السوقية العادلة يمكن تحديد القيمة العادلة من خلال بعض الأساليب المحاسبية المقبولة بحيث تحظى فى النهاية بالقبول من جميع الأطراف.

التعريف الثانى :- القيمة العادلة ليست قيمة مطلقة وإنما هى قيمة نسبية يتم تحديدها فى وقت معين وبإستخدام طريقة محاسبية معينة متعارف عليها وعلى أساس فروض معينة يتم الإفصاح عنها وتكتسب القيمة التى يتم التوصل إليها صفة العدالة من قبول جميع الأطراف المعنية لها.

ويتفق الباحث مع التعريفين السابقين حيث يرى أنهما يتسما بالشمولية.

٣/٥/١/٢/٣:- إعتبارات قياس القيمة العادلة

عند تحليل المعيار نجد انة تناول إعتبارات قياس القيمة العادلة فى الفقرات ٤٨ ، ٤٨ أ ، ٤٩ كما تناولها فى الملحق أ الخاص بالتطبيقات الإرشادية للمعيار من التطبيق ٦٩ إلى ٨٢ .

ويوضح (شكل ٣/٢/٣ إعتبارات قياس القيمة العادلة طبقا للمعيار):-

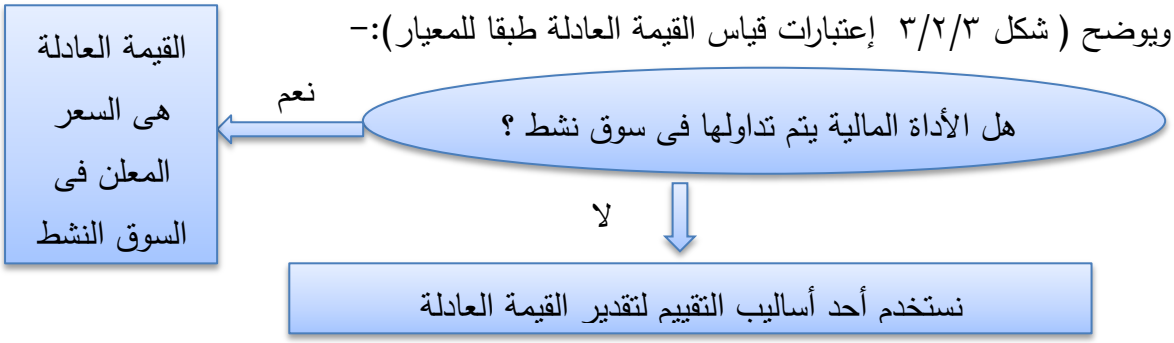

(المصدر :- من إعداد الباحث)

يتضح من خلال الشكل السابق ما يلى:-

- طبقا للمعيار هناك طريقتين لقياس القيمة العادلة وهما السعر المعلن لأداة فى سوق نشطة ، أو إستخدام أحد أساليب التقييم فى حالة عدم وجود سوق نشط لأداة.
- إن أفضل دليل لقياس القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة فى سوق نشط ، ويكون السوق نشطاً عندما يكثر فيه عدد البائعين والمشترين وتبث فيه المعلومات بشكل شفاف ومنتظم ولا يتعرض لهزات وتذبذات كبيرة فى القيمة العادلة إذا حدث عرض كبير أو طلب كبير ولذلك حتى يكون السوق نشطاً يجب أن يتصف بخاصيتين هما :-

- خاصية العمق:- وتعنى أن السوق يستوعب أكبر كمية معروضة من الأسهم بدون أن يحدث تذبذب كبير فى القيمة العادلة ويكون ذلك على مستوى الورقة المالية الواحدة فمثلا عندما تقوم شركة بطرح ١٠٠٠سهم وسعر السهم العادل ١٠٠جنية لا يتغير سعر السهم ولا يحدث تذبذب كبير فى سعر السهم بطرح ١٠٠٠ سهم اضافى أو اى كمية أخرى من الأسهم.
- خاصية الإتساع:- وتعنى أن السوق يستوعب عدد كبير من الأوراق المالية ويكون ذلك على مستوى كل الأوراق المالية وبذلك يكون هناك بدائل كثيرة تمكن المتعاملين فى السوق من تكوين تشكيلة من الأوراق المالية.

- فى حالة عدم تداول الأداة المالية فى سوق نشط يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أحد أساليب التقييم ومنها الرجوع إلى القيمة العادلة لأداة أخرى مشابهة إلى حد كبير ، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة ، ونماذج تسعير الخيارات ، وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين فى السوق لتسعير الأداة المالية وتبين أن ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثوقة لأسعار التى يتم الحصول عليها من معاملات السوق الفعليه تستخدم المنشأة ذلك الأسلوب.
- عند تقدير القيمة العادلة لأداة المالية بإستخدام أحد أساليب التقييم يجب أن يشتمل مدخلات أسلوب التقييم على واحد أو أكثر من العوامل التاليه :-
  - القيمة الزمنية للنقود.
  - مخاطر الإئتمان.
  - أسعار صرف العملات الأجنبية.
  - أسعار السلع.
  - أسعار حقوق الملكية.
  - مخاطر السوق.
  - مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل ويمكن تقدير مخاطر الدفع المسبق للأصول المالية وأنماط التنازل المتوقعة للإلتزمات المالية من خلال البيانات التاريخية.
  - وقد يوجد عوامل أخرى يمكن أن تقوم المنشأة بإستخدامها كمدخلات.

٤/٥/١/٢/٣:- مشاكل قياس القيمة العادلة

عندما تعرضنا لإعتبارات قياس القيمة العادلة فى البند السابق أشرنا إلى وجود طريقتين لقياس القيمة العادلة وهما :-

- الطريقة الأولى:- عندما يتم تداول الأداة المالية فى سوق نشط فإن القيمة العادلة عبارة عن سعر السوق لأداة المالية وفى هذه الحالة لايوجد مشاكل فى قياس القيمة العادلة حيث أنها تعبر عن القيمة الحقيقية لأداة المالية.
- الطريقة الثانية:- عندما لا يتم تداول الأدوات المالية فى سوق نشط كما هو الحال فى السوق المصرى فإن القيمة العادلة يتم تقديرها بإستخدام أحد أساليب التقييم وهنا تظهر مشاكل قياس القيمة العادلة حيث تصبح عملية تحديد القيمة العادلة من الأمور المعقدة ويجعلها عرضة للتلاعب وإستخدام التقديرات الشخصية عند تحديد مدخلات أسلوب التقييم بما يخدم إدارة المنشأة ، الأمر الذى يؤدى إلى أن القيمة العادلة تصبح غير عادلة.

ويرى الباحث أنه يجب توافر مجموعة من المقومات للتغلب على مشاكل قياس القيمة العادلة أهمها ضرورة توافر أسواق ماليه نشطة لتداول الأدوات المالية حتى نقلل من إستخدام المنشآت لأساليب التقييم عند تقدير القيمة العادلة مما يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية ، كما يجب توافر كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة ومواكبة التطورات المتلاحقة فى البيئة المحيطة فى ظل توجة معايير المحاسبة نحو تطبيق القيمة العادلة بعد أن كان القياس المحاسبى قاصرا على إستخدام التكلفة التاريخية ، كما يجب توافر مجموعة من التشريعات والقوانين التى تساهم فى ضبط أخلاقيات إدارات المنشآت المطبقة لمعايير القيمة العادلة وتكون هذه التشريعات رادعة لكل من تسول له نفسه التلاعب بالمعلومات الواردة بالتقارير المالية لتضليل مستخدمى المعلومات المحاسبية.

والجدير بالذكر أن القيمة السوقية لا يمكن أن تعبر عن القيمة العادلة إلا فى حالة توافر سوق نشط وكفء يعكس القيمة الحقيقية للأوراق المالية ، ولا تتأثر فيه قيمة الأوراق المالية بالشائعات ، ويتعامل فيه جميع الأطراف بإرادة حرة ، وتتوافر جميع المعلومات لجميع الأطراف فى نفس الوقت.

٣/٢/١/٥/٥:- مزايا إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى

لم يكن إتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو التوسع فى إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى إتجاه عشوائى غير مدروس ولكنه نابع من مدى أهمية إستخدام القيمة العادلة ودورها فى تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية ومن ثم خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية ، وسوف نتعرض فيما يلى للعديد من المزايا التى دفعت المجلس إلى التوسع فى إستخدام القيمة العادلة ومنها :-

١- تحسن القيمة العادلة من إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو متشابهة والأشياء غير المتشابهة تبدو مختلفة ، وعلى النقيض من ذلك نجد أن التكلفة التاريخية تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس.

٢- تثبت القيمة العادلة المكاسب والخسائر من التغيرات السعرية عندما تحدث بعكس التكلفة التاريخية التى تثبت التغيرات السعرية فقط عندما تتحقق بالبيع أوالتسوية.

٣- أثبتت العديد من الدراسات نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر **(صالح ٢٠٠٩ ، عوض ٢٠١٣ ، الأغا ٢٠١٣ ، Broadley 2007)** أن القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابى على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية للمنشآت مما يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية الأمر الذى ينعكس بالإيجاب على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

٤- تعمل القيمة العادلة على تحقيق التقارب بين الدخل الإقتصادى والدخل المحاسبى من خلال إمكانية تطبيق ما يسمى بالدخل الشامل.

٥- تتغلب القيمة العادلة على مشكلة تغير القوة الشرائية لوحدة النقد مما يجعل الأرقام الواردة بقائمة المركز المالى معبرة عن الوضع الإقتصادى للمنشأة بشكل صحيح ، وعلى النقيض من ذلك تعانى التكلفة التاريخية من هذه المشكلة حيث تفترض ثبات القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يؤثر على مصداقية الأرقام الواردة بقائمة المركز المالى وعدم تمثيلها للوضع الإقتصادى للمنشأة بشكل صحيح.

٦- تساعد القيمة العادلة مستخدمى المعلومات المحاسبية على إجراء التحليلات المالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية حيث تقدم معلومات ملاءمة وذلك بعكس التكلفة التاريخية.

٧- تعتبر القيمة العادلة أداة لتقييم المخاطر وإدارتها حيث لا تعكس محاسبة القيمة العادلة فقط تسجيل وتبويب الأحداث الإقتصادية للمنشأة بل تنظر إلى أبعد من ذلك فتهتم بالمخاطر المحيطة بإتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيه مثل تغيرات أسعار الفائدة والتضخم ومدى سيولة المنشأة وتقلبات القيمة السوقية فكما ذكرنا عند تقديرالقيمة العادلة فإنة يجب الأخذ فى الإعتبار المخاطر المحيطة بالأداة المالية.

٦/٥/١/٢/٣:- الإنتقادات الموجهة لإستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى

يعد من أهم الإنتقادات الموجهة إلى القيمة العادلة إتهامها بأنها من الأسباب الرئيسة فى حدوث الأزمة المالية العالمية ، الأمر الذى إستدعى من مجلس معايير المحاسبة الدولية الرد على هذا الإتهام حيث قام بتقديم تقرير لمؤتمر قمة العشرين الذى عقد فى ٢٠٠٨/١١/١٥ بالولايات المتحدة الأمريكية حول دور معايير المحاسبة فى الأزمة المالية، ويمكن تلخيص أهم ما جاء فى هذا التقرير فيما يلى **(صالح ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٩ - ٦٠) :-**

١- أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة فى أزمة الإئتمان وبشكل مكثف ، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به فى إضفاء الشفافيه عإليه الجودة على المعلومات المالية ، وكاستجابة للأزمة فقد قام المجلس بإتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة.

٢- إن السبب الحقيقى وراء الأزمة المالية العالمية يعود إلى الممارسات السيئة التى أتبعت فى عمليات الإقراض ، وأقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الإقتصادية للبنوك.

٣- لإعادة الثقة للسوق يجب مواجهة الخسائر كاملة ، وإلا لن تسطيع البنوك فى المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها ، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها ، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافيه من خلال عدم إستخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك فى تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

٤- لقد أظهرت أزمة البنوك الإئتمانية الحاجة لمنهجية عالمية فى تشريع ، ومراقبة الأسواق الرأسماليه ، ومسئولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية بإعتبارها جهات تشريع مستقلة يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها إنطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة ، كما يجب ألا يساء إستخدام مخرجاتها للتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

٥- يجب أن يتم الإستمرار بإستخدام معايير القيمة العادلة بشكل مكثف أكثر من السابق بغض النظر عن أى أزمات وخصوصا أنها لها دور لا يستهان به فى إضفاء الشفافيه على معلومات القوائم المالية ، وفى حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية ، وتم الإستشهاد بنتائج الإستفتاء الذى قام به إتحاد المستثمرين العالمين لعينة من ٥٩٧ مستثمر ، والذى أشار إلى :-

- أن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
- أن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون أنه فى حالة إيقاف إستخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدنى الثقة بالنظام البنكى.

ويتفق الباحث مع ما جاء بتقرير مجلس معايير المحاسبة الدولية ويرى أهمية التوسع فى إستخدام القيمة العادلة لما لها من آثار إيجابية على جودة وملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للمنشأت بعكس التكلفة التاريخية التى تجعل القوائم المالية غير ملاءمة وإن كانت تمتاز بالموضوعية ولكن ما فائدة الموضوعية إذا كانت المعلومات الواردة بالتقارير المالية غير ملاءمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية ولا تعبر بصدق عن الوضع الإقتصادى الحالى للمنشأة بصورة صحيحة.

وقد ذكر (**نوفل ، ٢٠١٤ ، ص ٤١**) مجموعة من الإنتقادات لإستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى وهى :-

- يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الإجتهاد والحكم الشخصى وإتباع أسس قياس متباينة.

- تمثل القيمة العادلة خروجا عن مفاهيم المحاسبة الأصلية ، وليس هناك مبررات محاسبية نظرية تبررها.
- إن الإيرادات تتحق من إستمرارية المنشأة عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.
- محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة ، منها ما يتعلق برغبة المنشأة فى الإحتفاظ بالإستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
- عدم توافر أسواق جاهزة لكثير من الأصول حيث أن كل أصل من الأصول يمتلك مواصفات فريدة ، وكل عملية بيع تخضع لمفاوضات خاصة ، ونتيجة لذلك فإن القياس بالقيمة العادلة لا يحقق خاصية المقارنة، كما أن لجوء الشركات إلى التقييم الذاتى سيساهم فى تخويف مستخدمى المعلومات المحاسبية من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير حيث تستطيع إدارات الشركات إستخدامها فى التلاعب المتعمد.

ويرى الباحث أنه بالرغم من كل الإنتقادات السابقة وخاصة الإنتقاد المتعلق بإستخدام إدارات الشركات القيمة العادلة فى التلاعب نظرا لعدم وجود أسواق نشطة فى الغالب وإستخدام أساليب ونماذج لتقدير القيمة العادلة إلا أن القيمة العادلة توفر معلومات ذات أهمية بالغة ومفيدة لمستخدمى المعلومات المحاسبية لا يمكن للتكلفة التاريخية توفيرها لهم ، وفيما يتعلق بالمخاوف السابقة يمكن للمعايير إلزام الشركات بمتطلبات معينة تقلل من استخدام الحكم الشخصى وتحد من التلاعب المتعمد بالقوائم المالية.

٢/٢/٣ :-تحليل معيار التقرير المالى الدولى IFRS 9

١/٢/٢/٣ :-أسباب إصدار المعيار

فى البداية نود أن نشير إلى أن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) قد أحدثث ثورة هائلة فى التقارير المالية عن طريق نقل الممارسات المحاسبية نحو القيمة العادلة بعد أن كانت كل الممارسات المحاسبية ترتكز إلى إستخدام التكلفة التاريخية فقط ، كما أهتمت بقرارت المستثمرين القائمة على أساس التدفقات النقدية المستقبلية **(Georgiou&Jack,2011,p.318)**.

لقد صدر هذا المعيار فى نوفمبر ٢٠٠٩ ليحل محل معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) بشكل كامل فى يناير ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر، ويرجع أهم أسباب إصدار هذا المعيارما يلى :-

١- الشكاوى العديدة التى وصلت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل مستخدمى المعلومات المحاسبية والمتعلقة بمعيار (IAS 39) والتى تتمثل فى صعوبة فهمة وتطبيقة حيث وصفوه بأنه معقد جدا.

٢- الحاجة إلى تطوير معيار شامل للأدوات المالية نتيجة للخسائر التى لحقت بالإقتصاد العالمى عقب الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ فى ضوء المقترحات التى قدمت للمجلس من قبل العديد من الهيئات العالمية أهمها مجلس الإستقرار المالى.

٢/٢/٢/٣:-أوجه الإختلاف بين معيار (IFRS 9) ومعيار(IAS 39)

عند تحليل معيار (IFRS 9) نجد أنه يمتاز بالعديد من السمات عن معيار(IAS 39) ، ويمكن تحديد تلك الإختلافات على النحو التالى(**أبو الخير، ٢٠١٣ ، ص ص ٦-٧**) :-

١- التحول إلى المبادئ بدلا من القواعد فى العديد من متطلبات المعيار ، ويتضح هذا التطور فى هدف المعيار حيث ركز الهدف على تأسيس مبادئ التقرير المالى للأصول المالية والإلتزامات المالية التى يترتب عليها تقديم معلومات ملاءمة لمستخدمى التقارير المالية ، بينما كان هدف معيار (IAS 39) وضع أسس للإعتراف والقياس للأصول والإلتزامات المالية وكذلك بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية.

٢- فصل المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية عن تلك المتعلقة بالإلتزامات المالية.

٣- ربط المعيار بين تصنيف الأدوات المالية وطرق قياسها.

٤- إستخدام المعيار طريقتين فقط للقياس المحاسبى وهما طريقة القيمة العادلة وطريقة التكلفة المستنفدة بعد أن كانت طرق القياس تشمل التكلفة لبعض أدوات حق الملكية.

٥- يعكس المعيار توجها واضحا نحو تبنى القيمة العادلة حيث إعتبرها الأساس فى القياس أما القياس بالتكلفة المستنفدة فيعد إستثناء إذا توافرت الشروط اللازمة لتطبيقة ، كما أعطى الحق للمنشأة فى القياس بالقيمة العادلة حتى ولو توافرت متطلبات القياس بالتكلفة المستنفدة.

٦- أدخل المعيار تعديلات جوهرية على عملية إعادة التصنيف لتكون واضحة عند التطبيق، كما ربطها بنفس أسس التصنيف عند الإعتراف الأولى بعد أن كانت غامضة فى معيار (IAS 39).

ويمكن إجراء مقارنة بين أسس قياس الأصول المالية فى ظل معيار(IAS 39) ومعيار(IFRS 9) كما بالجدول التالى (جدول ٢/٢/٣):-

معيار (IAS 39)	معيار (IFRS 9)
١- القروض والمديونيات تقاس بالتكلفة المستنفدة. ٢- إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق تقاس بالتكلفة المستنفدة. ٣- استثمارات محتفظ بها للمتاجرة تقاس بالقيمة العادلة. ٤- أدوات حق ملكية ليس لها سعر تقاس بالتكلفة. ٥- أدوات حق ملكية متداولة تقاس بالقيمة العادلة. ٦- أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تقاس بالقيمة العادلة.	١- أدوات ماليه بالقيمة العادلة (الأساس) ٢- أدوات ماليه بالتكلفة المستنفدة

يتضح من خلال عرض أسس قياس الأصول المالية فى ظل معيار (IFRS 9) أنه لم يعد هناك إلا نوعين فقط عند تصنيف الأدوات المالية مما يؤدى إلى تبسيط الممارسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتى كان يشوبها تعقيدات كثيرة فى ظل معيار(IAS 39) بناء على الشكاوى التى وصلت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية من مستخدمى المعلومات المحاسبية، كما يتضح مدى إتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطبيق القيمة العادلة بشكل واسع .

كما عرضت دراسة (**عوض ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٦٠-١٦١**) لمقارنة بين معيار (IAS 39) ومعيار (IFRS 9) على شكل جدول على النحو التالى (جدول ٣/٢/٣):-

البند	معيار (IAS 39)	معيار (IFRS 9)
خسارة إنخفاض القيمة	يتطلب المعيار تقييم خسارة إنخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة فى قائمة الدخل ، كما يتم الإعتراف بأرباح إستعادة خسائر الإنخفاض فى قائمة الدخل بإستثناء أدوات حقوق الملكية لا يتم الإعتراف بها إلا عند البيع الفعلى.	الأصول المالية الوحيدة التى تخضع لإختبار إنخفاض القيمة هى الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة ، كما يمكن عكس جميع خسائر الإنخفاض فى القيمة فى قائمة الدخل.

العقود المركبة	يتم قياسها من خلال عدة طرق :- • البعض يتم قياسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. • البعض يفصل العقد إلى جزئين يقاس إحداهما (المشتقات الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسى غير مشتق) بالتكلفة المستنفدة أو كعقد تنفيذى بإستخدام محاسبة الإستحقاق. • فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد أوعلى أساس التقسيم إلى جزئين وفقا لإختيار الإدارة.	ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسى أصل مالى بحيث :- • لايتم فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسى عبارة عن أصل مالى. • يتم تصنيف هذه العقود بمجملها وفقا لمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى. • لا يوجد أى تغيير فى طريقة المحاسبة عن العقود المختلفة إذا كان العقد الأساسى عبارة عن إلتزام أو بند غير مالى.
الإستثمارات الإستراتيجية	لا يشمل المعيار على بديل للإستثمارات الإستراتيجية فى أدوات الملكية.	يتوفر عرض بديل للإستثمارات الإستراتيجية فى أدوات الملكية :- • عند الإعتراف الأولى تستطيع المنشأة فى حالة تحقيق الشروط فى التغير فى القيمة العادلة فى الدخل الشامل الآخر. • يتم عرض توزيعات الأرباح المحصلة من هذه الإستثمارات فى قائمة الدخل. • لايسمح بتدوير المكاسب والخسائر بين قائمة الدخل وبين الدخل الشامل الآخر لهذه الإستثمارات.

أدوات الملكية التى ليس لها سعر سوق	يتضمن المعيار إستثناء من قواعد القياس فيما يخص أدوات حقوق الملكية التى ليس لها سوق (المشتقات المرتبطة بهذه الأدوات والتى يجب تسويقها من خلال تسليم هذه الأدوات) والتى لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها ، يتم قياس هذه الأصول بالتكلفة.	يجب أن يتم قياس جميع الإستثمارات فى أدوات الملكية بالقيمة العادلة ، وللتخفيف من المخاوف المتعلقة بشأن القدرة على قياس بعض هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة :- • وذلك بمساعدة المنشآت على كيفيه قياس مثل هذه الأصول. • تحديد الظروف التى تمثل فيها أدوات الملكية بالقيمة العادلة.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن معيار (IFRS 9) يساهم فى تحسين قدرة مستخدمى المعلومات المحاسبية على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف ، وتوفير مبرر أكثر وضوحا للقياس ، وتطبيق منهج إنخفاض قيمة واحد على كافة الأصول المالية لتحل محل مناهج إنخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة الواردة بمعيار (IAS 39) ، كما أنه يلغى الكثير من التعقيد فى معيار (IAS 39).

المبحث الثالث

دور معيار المحاسبة الدولى IAS 32 بعنوان الأدوات المالية – العرض فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة

يحاول الباحث فى هذا المبحث تحليل معيار المحاسبة الدولى IAS 32 والمتعلق بعرض الأدوات المالية لتحديد مدى مساهمته فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية.

١/٣/٣:- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار

عند تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار نجد مايلى :-

أ. عدم وجود أسس لعرض الأدوات المالية كأصول أو إلتزامات أو حقوق ملكية بالرغم من إنتشار إستخدام الأدوات المالية.

ب. عدم وجود أسس لإجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية.

ج. إصدار لجنة معايير المحاسبة الدولية لمعيار(IAS 30) سنة ١٩٩٠ بعنوان الإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة حيث يعد هذا المعيار أول معايير منظومة الأدوات المالية وتناول جانب الإفصاح فقط لقطاع واحد فقط وهو البنوك والمؤسسات المالية ، ثم بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية العمل على مجموعة معايير الأدوات المالية إعتبارا من سنة ١٩٩١ من خلال مشروع الأدوات المالية :- العرض والإفصاح رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ ثم مشروع رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٤ حتى صدر معيار (IAS 32) بعنوان الأدوات المالية العرض والإفصاح سنة ١٩٩٥ ليتناول العرض والإفصاح للأدوات المالية لجميع المنشآت دون تحديد ويضع مبادئ وأسس لعرض الأصول والإلتزامات المالية وحقوق الملكية وكيفيه إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية.

٢/٣/٣:- إصدار المعيار وتعديلاته

ويلخص جدول (١/٣/٣) التعديلات التى تمت على المعيار

السنة	مضمون التعديل
يونيو ١٩٩٥	إصدار المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية.
أبريل ٢٠٠١	تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار
ديسمبر ٢٠٠٣	اصدر المعيار بعد تنقيحة مرفقا بالإرشادات التى حلت محل الإرشادات السابقة ليبدأ تطبيقة من ١ يناير ٢٠٠٥ مع السماح بالتطبيق المبكر.
يونيو ٢٠٠٥	**إقتصار المعيار على جانب العرض وفصل جانب الإفصاح فى معيار مستقل IFRS 7**

فبراير ٢٠٠٨	تصنيف بعض الأدوات المالية المطروحة للتداول والإلتزامات الناتجة عن التصفيه على أنها حقوق ملكية.
أكتوبر ٢٠٠٩	تصنيف بعض الحقوق التى تظهر بعملة أجنبية على أنها حقوق ملكية.
ديسمبر ٢٠١١	تعديل بعض إرشادات التطبيق لتتناول بعض حالات عدم التوافق المتعلقة بمعايير مقاصة الأصول والإلتزامات المالية.

يلاحظ من خلال عرض التعديلات التى تمت على المعيار أنه لا يتسم بالثبات بل يتغير بإستمرار حيث يخضع دائما للفحص والمراجعة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك لكى يتوافق مع التغيرات المستمرة فى الأدوات المالية التى لا يتوقف مبتكروها عن طرح المزيد منها ، ولمعالجة المشاكل التى تواجة التطبيق العملى للمعيار وذلك لتعظيم منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية.

والجدير بالذكر أن معايير المحاسبة عن الأدوات المالية جميعا سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح دائما محل مراجعة وإهتمام وتنقيح من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية نظرا للأسباب عديدة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر مايلى:-

- إتهام معايير الأدوات المالية بانها سبب حدوث الأزمة المالية العالمية نظرا للإعتمادها على القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية.
- صعوبة فهمها من قبل معدى التقارير المالية حيث يروا انها تتسم بالتعقيد.
- صعوبة تنفيذ متطلباتها لعدم توافر كوادر بشرية مؤهلة.
- عدم توافر أسواق نشطة لكثير من الأدوات المالية.
- عدم توافر أسواق ماليه تتسم بالكفاءة ، فالقيمة السوقية المتداولة فى السوق لا تعبر عن القيمة العادلة.

٣/٣/٣:- الهدف من المعيار

يهدف المعيار إلى تحقيق هدفين هما:-

- وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية كأصول أو إلتزامات ماليه أو أدوات حق ملكية.
- وضع مبادئ لإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية.

ولذلك يمكن القول بأن المعيار يسعى لتوضيح متى يتم عرض الأداة المالية كأصل مالى أو كإلتزام مالى أو كأداة حق ملكية ، وتوضيح الحالات التى يتم فيها إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية.

وسوف نتناول كيفيه تحقيق الهدفين السابقين بشئ من التفصيل طبقا للمتطلبات الواردة بالمعيار:-

١/٣/٣/٣:- مبادئ عرض الأدوات المالية

يسعى المعيار إلى بيان الحالات التى يتم فيها عرض الأدوات المالية فى قائمة المركز المالى على أنها أصل مالى أو إلتزام مالى أو أداة حق ملكية.

١/١/٣/٣/٣:- عرض الأدوات المالية كأصول ماليه

يوضح (شكل ١/٣/٣ الحالات التى يتم فيها عرض الأداة المالية كأصل مالى)

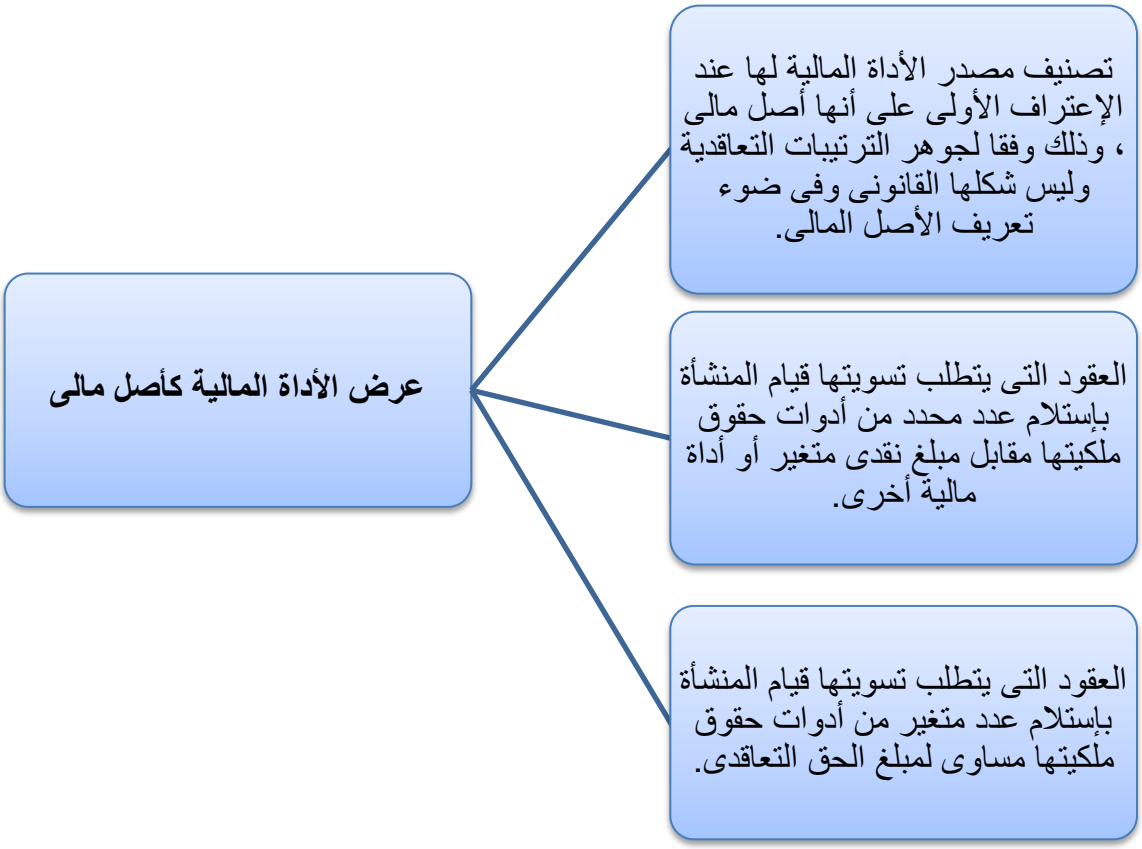

(المصدر :- من إعداد الباحث)

٢/١/٣/٣/٣:- عرض الأدوات المالية كإلتزامات ماليه

يوضح (شكل ٢/٣/٣ الحالات التى يتم فيها عرض الأداة المالية كإلتزام مالى)

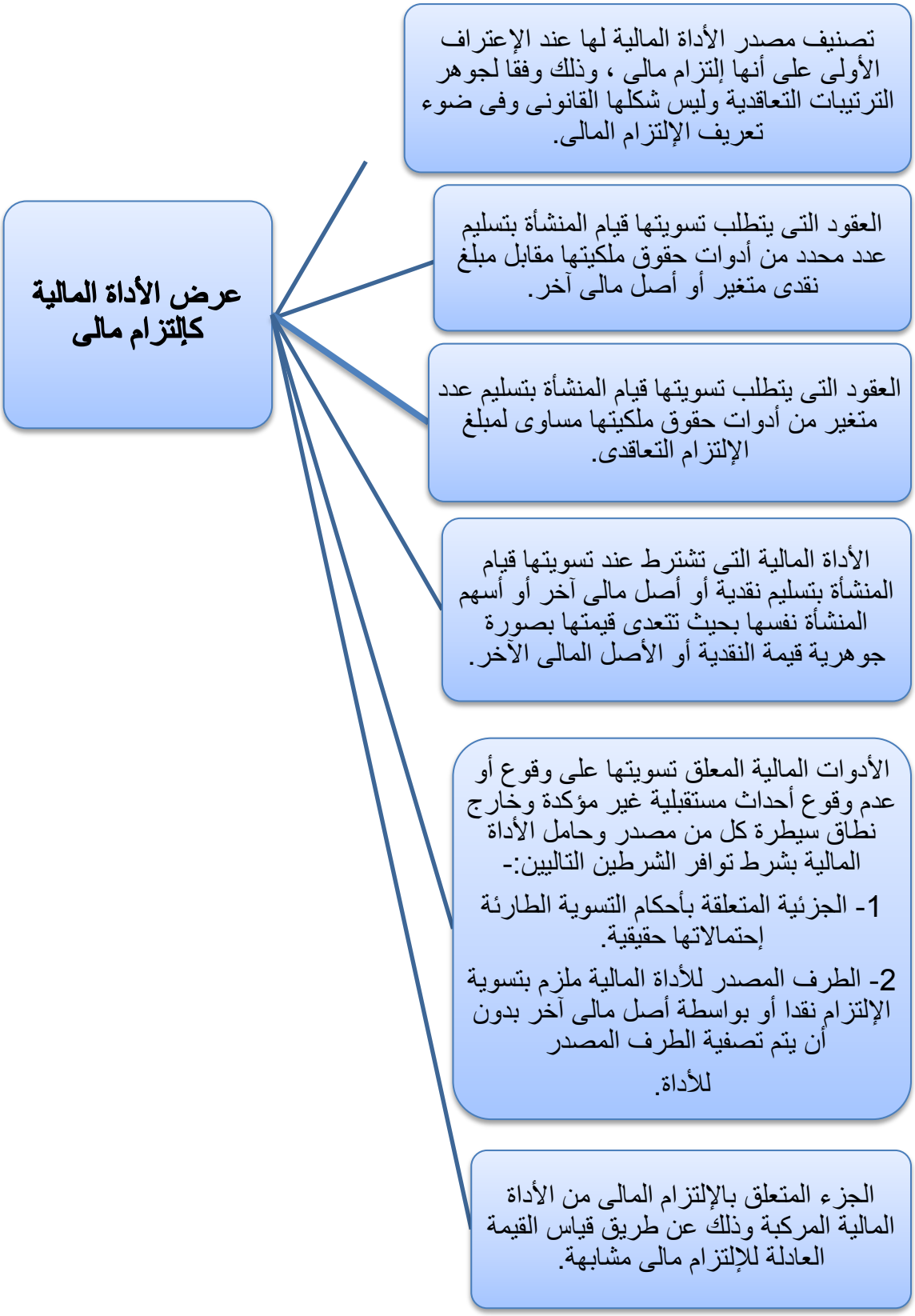

(المصدر :- من إعداد الباحث)

٣/١/٣/٣/٣:- عرض الأدوات المالية كأدوات حقوق ملكية

يوضح (شكل ٣/٣/٣ الحالات التى يتم فيها عرض الأداة المالية كأداة حق ملكية)

(المصدر :- من إعداد الباحث)

٢/٣/٣/٣:- مبادئ إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية

يوضح (شكل ٤/٣/٣ الشروط الواجب توافرها لإجراء المقاصة طبقا لمتطلبات المعيار)

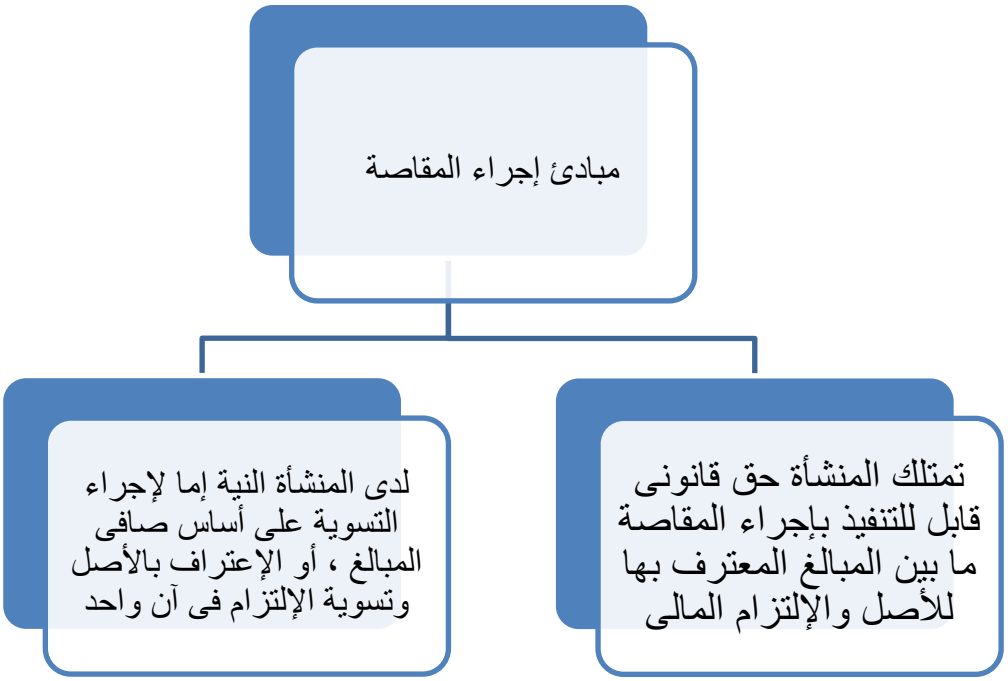

(المصدر :- من إعداد الباحث)

ويتضح من خلال الشكل السابق أنه يجب توافر الشرطين معا لإجراء المقاصة، ففى حالة توافر شرط واحد فقط لا يمكن إجراء المقاصة، ولذلك يجب توافر الحق القانونى ونية التسديد معا لإجراء المقاصة.

والجدير بالذكر أن عملية إجراء المقاصة تتفق مع عملية إلغاء الإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية فى أن كل منهما ينشأ عنه إستبعاد أصل أو إلتزام مالى من العرض بقائمة المركز المالى، ولكنهما يختلفان فى أن عملية إجراء المقاصة لا ينتج عنها أرباح أو خسائر وذلك بخلاف إلغاء الإعتراف.

وقد أشار المعيار إلى مجموعة من الحالات لا يجب إجراء المقاصة لها وهى:-

- الأدوات المالية المركبة
- الأدوات المالية التى لها مخاطر واحدة ولكنها مع أطراف مختلفة.
- تقديم أصول ماليه أو غير ماليه كضمانات للإلتزامات ماليه غير قابلة للإسترداد.
- تجنيب أصول ماليه فى صندوق منفصل بواسطة المدين بغرض تسوية إلتزام معين بدون أن يتم قبول تلك الأصول من قبل الدائن لتسوية الإلتزام.
- من المتوقع أن يتم إسترداد الإلتزامات التى تحملتها المنشأة كنتيجة للأحداث أدت إلى حدوث خسائر من طرف ثالث فى شكل مطالبة تعويض بموجب عقد تأمين.

كما أشار المعيار إلى إمكانية إجراء مقاصة نتيجة لوقوع حدث معين وذكر حالتين هما:-

- إتفاقية التصفيه الشاملة وذلك عند دخول المنشأة فى عدد من الأدوات المالية مع عميل واحد وتوافر شرطين إجراء المقاصة.
- وقوع حدث التخلف عن السداد أو الإفلاس.

٤/٣/٣:- دور المعيار فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية

تساهم المتطلبات الواردة فى المعيار فى تحسين عرض القوائم المالية وذلك فى ظل زيادة المنافسة بين الشركات ، والإنفتاح العالمى وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات ، والتحديات المتزايدة التى تواجة منشات الأعمال **(Rahahleh & Siam,2009, pg.35)**

ويرى الباحث أن المتطلبات الواردة بالمعيار تؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية حيث توفر مجموعة من الأسس والقواعد لعرض الأدوات المالية ، وكيفيه إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية وذلك فى ظل إنتشار إستخدام الأدوات المالية ومن ثم تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية على إتخاذ قرارات أفضل.

المبحث الرابع
دور معيار التقرير المالى الدولى IFRS 7 بعنوان الأدوات المالية الإفصاح فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة

يحاول الباحث فى هذا المبحث تحليل معيار االتقرير المالى الدولى IFRS 7 والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية لتحديد مدى مساهمته فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية.

٣/١/٤:- أسباب إصدار المعيار

صدر المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية فى أغسطس ٢٠٠٥ ، على أن يتم تطبيقة للفترات المحاسبية التى تبدأ فى الأول من يناير ٢٠٠٧ وما بعدها وذلك ليحل محل كل من معيار المحاسبة الدولى (IAS 30) والمتعلق بالإفصاحات فى البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة والصادر من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية فى أغسطس ١٩٩٠ ، كما يحل هذا المعيار محل متطلبات الإفصاح الواردة بمعيارالمحاسبة الدولى (IAS 32) االمتعلق بالعرض والإفصاح عن الأدوات المالية والصادر من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية فى يونيو ١٩٩٥ ليقتصر معيارالمحاسبة الدولى (IAS 32) على الجزء المتعلق بالعرض فقط ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها أنه فى السنوات الأخيرة تطورت الأساليب التى تستخدمها المنشآت لقياس وإدارة التعرض للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية وتم قبول مفاهيم وأساليب جديدة لإدارة المخاطر حيث أقترح القطاعين العام والخاص عدة مبادرات لإجراء تحسينات على إطار الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية ، وثانى هذه الأسباب يرجع إلى إعتقاد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن مستخدمى المعلومات المحاسبية بحاجة إلى معلومات حول تعرض المنشأة للمخاطر وكيفيه إدارة هذه المخاطر حيث إن هذه المعلومات من الممكن أن تؤثر على تقييم المستخدم للمركز المالى والأداء المالى للمنشأة أو لقيمة وتوقيت تقلب تدفقاتها النقدية المستقبلية مما يتيح لمستخدمى المعلومات المحاسبية إتخاذ قرارات أفضل حول تقييم مخاطر المنشأة.

لقد أدت التعقيدات المتزايدة فى بيئة الأعمال، والطلب المتزايد من قبل الجهات المعنية فى سياق الحوكمة الجيدة للشركات على الشفافيه لتحسين جودة التقارير المالية إلى الضغط على الشركات لتوفير معلومات حول المخاطر التى تواجهها وكيفيه إدارتها وذلك لمساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر الشركات **(Lajili & Zeghal,2005,p.125)**

ويود الباحث أن يشير إلى أنه لا يعنى إحلال هذا المعيار محل المعايير سالفة الذكر أن هذه المعايير سيئه ولكن يعنى ذلك أن هذه المعايير كانت ملاءمة للوقت التى أصدرت فيه ولكن مع

ظهور مفاهيم جديدة وأدوات ماليه جديدة وتعرض المنشآت وخاصة المنشآت المالية للمزيد من المخاطر نتيجة إستخدامها للأدوات المالية كان لزاما على مجلس معايير المحاسبة الدولية التدخل بإصدار معايير تساهم فى تحقيق المزيد من الشفافيه فى القوائم المالية لتساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية على إتخاذ قرارات أفضل لتقييم مخاطر المنشأة.

٣/٤/٢:- الموضوعات الأساسية التى تناولها المعيار

يهدف المعيار إلى إلزام المنشآت التى تتعامل فى الأدوات المالية بتقديم معلومات تمكن مستخدمى المعلومات المحاسبية من تقييم شيئين هما:-

١- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها.

٢- طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التى تتعرض لها المنشأة أثناء السنة المالية وعند إعداد التقارير المالية ، وكيفيه إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

ولذلك يمكن القول بأن المعيار يدور حول موضوعين رئيسين ويندرج تحتهما موضوعات كثيرة لتحقيقهما سوف نتناولها بشئ من التفصيل فيما يلى:-

٣/٤/٣:- أثر الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز والأداء المالى للمنشأة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

تناول المعيار هذا الموضوع فى الفقرات من ٧ إلى ٣٠ على النحو التالى :-

- كيفيه الإفصاح عن فئات الأصول والإلتزامات المالية (فقرة ٨).
- كيفيه الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (فقرة ٩).
- كيفيه الإفصاح عن الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة(فقرة ١٠).
- كيفيه الإفصاح عند إعادة تصنيف الأصل المالى (فقرة ١٢).
- كيفيه الإفصاح عند إلغاء الإعتراف بالأصل المالى (فقرة ١٣).
- كيفيه الإفصاح عن الضمانة (فقرتى ١٤ ، ١٥).
- كيفيه الإفصاح عن مخصص خسائر الإئتمان (فقرة ١٦).
- كيفيه الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة (فقرة ١٧).
- كيفيه الإفصاح فى حالة عدم الوفاء بالقروض المستحقة (فقرتى ١٨ ، ١٩).
- كيفيه الإفصاح عن بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر (فقرة ٢٠).
- كيفيه الإفصاح عن أنواع التحوط (الفقرات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤).
- كيفيه الإفصاح عن القيمة العادلة (الفقرات من ٢٥ إلى ٣٠).

٣/٤/٣/١:- أثر الإفصاح عن فئات الأصول والإلتزامات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية

الزم المعيار المنشآت بالإفصاح فى قائمة المركز المالى أو الإيضاحات المتممة بشكل صريح عن فئات الأصول والإلتزامات المالية التاليه ويوضح (شكل ٣/٤/١) ذلك :-

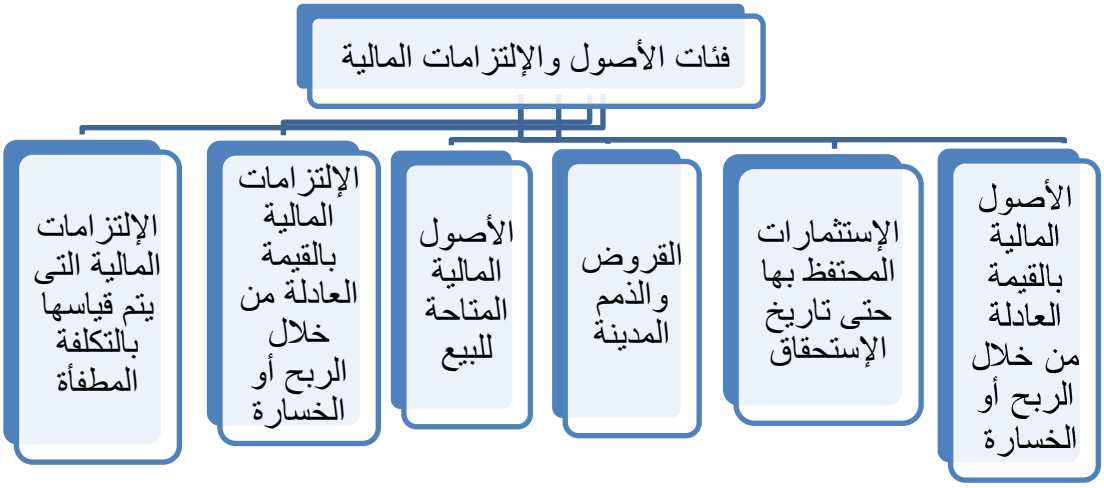

(المصدر :- من إعداد الباحث)

ويرى **مجلس معايير المحاسبة الدولية** أن الإفصاح عن كل فئة قياس سيساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية على فهم المدى الذى تؤثر فيه السياسات المحاسبية على المبالغ المسجلة للأصول والإلتزامات المالية ، كما أن الإفصاح بشكل منفصل عن هذه المبالغ المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة وتلك المحددة عند الإعتراف الأولى على أنها أصول وإلتزامات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة سيكون مفيدا لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث أن هذا التحديد تم حسب تقدير المنشأة.

ويرى (**bischof & ebert, 2014 , p. 276**) أن إختيارات الإدارة عند الإفصاح عن الأدوات المالية بإستخدام فئات الأصول والإلتزامات المالية الواردة بمعيار(IFRS 7) سيؤثر على تقييم المستثمرين للمخاطر الناتجة عنها.

ويرى الباحث أن هذا التصنيف سيساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية، ولكن هناك ست فئات للأصول والإلتزامات المالية كما سبق ذكرها وهذا قد يؤثر بالسلب على فهم المستخدمين ومن ثم تقييم المخاطر ولذلك يجب تبسيط فئات القياس ولهذا **يتفق الباحث** مع ما ورد بمعيار(IFRS 9) بشان إختصار تصنيف الأدوات المالية إلى نوعين فقط وهما أدوات ماليه بالقيمة العادلة ، وأدوات ماليه بالتكلفة المستنفذة وذلك لإزالة التعقيد مما يؤثر بالإيجاب على فهم مستخدمى المعلومات المحاسبية ومن ثم تقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية بشكل أفضل.

٢/٣/٤/٣:- أثر الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت التى تحدد قرضا أو ذمة مدينة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالإفصاح عن الأتى :-

- أقصى تعرض لخطر الإئتمان فى نهاية الفترة المالية.
- مقدار تخفيف أية مشتقات ذات علاقة أو أدوات مماثلة لذلك التعرض الأقصى لخطر الإئتمان.
- مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمى فى القيمة العادلة للقرض أو الذمة المدينة الذى ينسب للتغيرات فى خطر الإئتمان للأصل المالى المحدد.
- مقدار التغير فى القيمة العادلة الذى حدث لأية مشتقات ماليه ذات علاقة أو أدوات مماثلة خلال الفترة وبشكل تراكمى منذ أن تم تحديد القرض أو الذمة المدينة.

ويرى **مجلس معايير المحاسبة الدولية** أن الإفصاح عن هذه المعلومات سيعود بالنفع على مستخدمى المعلومات المحاسبية ويساعدهم على تقييم المخاطر بشكل أفضل.

ويتفق الباحث مع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى أن المتطلبات السابقة سيكون لها أثر إيجابى على تقييم مستخدمى المعلومات المحاسبية للمخاطر الناتجة عن الأصول المالية ، ولكن تكمن المشكلة فى كيفيه التقدير الكمى للتغيرات فى القيمة العادلة للقرض أو الذمة المدينة الذى ينسب للتغيرات فى مخاطر الإئتمان من الناحية العملية ، وهل يتم إعتبار التغيرات فى القيمة العادلة التى لا تنسب إلى ظروف السوق على أنها تنسب إلى خطر الإئتمان ؟ ، والجدير بالذكر أن هذه الصعوبات قد أثارها بعض المستجيبين لمسودة العرض وكان رد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذا المتطلب يهدف إلى توفير معلومات حول التغيرات فى مخاطر الإئتمان وأن المنشآت يجب أن تقدم معلومات بقدر الإمكان عن التغير فى القيمة العادلة للأصول والإلتزمات المالية التى ترجع إلى مخاطر الإئتمان.

٣/٣/٤/٣:- أثر الإفصاح عن الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت التى تحدد إلتزاما ماليا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالإفصاح عن الأتى:-

- مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمى فى القيمة العادلة للإلتزام المالى الذى ينسب للتغيرات فى خطر الإئتمان.
- الفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالى والمبلغ المطلوب دفعه من قبل المنشأة حسب التعاقد عند الإستحقاق للطرف الدائن.

ويرى **مجلس معايير المحاسبة الدولية** أن الإفصاح عن هذه المعلومات سيعود بالنفع على مستخدمى المعلومات المحاسبية ويساعدهم على تقييم المخاطر بشكل أفضل فعلى سبيل المثال عندما تقوم المنشأة بالإفصاح عن الفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالى والمبلغ المطلوب دفعه من قبل المنشأة حسب التعاقد عند الإستحقاق للطرف الدائن فإن هذه المعلومة تعد هامة جدا لمستخدمى المعلومات المحاسبية وخاصة الدائنين فإذا كان هناك إختلاف كبير بين القيمة العادلة ومبلغ التسوية ويحدث ذلك بشكل خاص للإلتزمات المالية طويلة الأجل عندما تكون المنشأة قد عانت من تدهور كبير فى قيمتها الإئتمانية منذ إصدارها ففى هذه الحالة يعتبر مبلغ التسوية هام جدا للدائنين.

ويتفق الباحث مع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى أن المتطلبات السابقة سيكون لها أثر إيجابى على تقييم مستخدمى المعلومات المحاسبية للمخاطر الناتجة عن الإلتزامات المالية.

٤/٣/٤/٣:- أثر الإفصاح عن إعادة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت التى تقوم بإعادة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية بالإفصاح عن الأتى :-

- اسباب إعادة التصنيف.
- المبلغ المعاد تصنيف.

ويرى **مجلس معايير المحاسبة الدولية** أن الإفصاح عن هذه المعلومات سيعود بالنفع على مستخدمى المعلومات المحاسبية ويساعدهم على تقييم المخاطر بشكل أفضل.

ويتفق الباحث مع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى أن المتطلبات السابقة سيكون لها أثر إيجابى على تقييم مستخدمى المعلومات المحاسبية للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية حيث إن طريقة التصنيف المستخدمة ستؤثر على قياس الأدوات المالية سواء بالتكلفة أو التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة وكذلك تختلف المعالجات المحاسبية بإختلاف التصنيف المستخدم من قبل إدارة المنشأة ، كما أن المعيار لم يترك المجال للمنشأة بتغير التصنيف والتلاعب بالأرقام المحاسبية وإدارة الربح حيث ألزم المنشآت بالإفصاح عن أسباب إعادة تصنيف الأصول والإلتزامات المالية.

٥/٣/٤/٣:- أثر الإفصاح عن إلغاء الإعتراف بالأصول المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت التى تقوم بتحويل الأصول المالية بطريقة لا يتأهل جزء من الأصول المالية أو جميعها لإلغاء الإعتراف بالإفصاح عن الأتى :-

- طبيعة الأصل المالى المحول.
- طبيعة المخاطر والمنافع الخاصة بالملكية التى لا زالت المنشأة معرضة لها نتيجة الأصل المالى المحول.

- يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصل المالى والإلتزام المرتبط به عندما تستمر المنشأة بالإعتراف بكامل الأصل المالى.
- يجب الإفصاح عن إجمالى القيمة الدفترية للأصول المالية ، وقيمة الأصول التى لا زالت المنشأة تعترف بها ، والقيمة الدفترية للإلتزامات المرتبطة بها وذلك عندما تستمر المنشأة فى الإعتراف بالأصول المالية إلى مدى مشاركتها المستمرة.

ويرى **مجلس معايير المحاسبة الدولية** أن الإفصاح عن هذه المعلومات سيعود بالنفع على مستخدمى المعلومات المحاسبية ويساعدهم على تقييم المخاطر بشكل أفضل. **ويتفق الباحث** مع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى أن المتطلبات السابقة سيكون لها أثر إيجابى على تقييم مستخدمى المعلومات المحاسبية للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية حيث تساعد هذه المتطلبات المستخدمين على تقييم أهمية المخاطر المحتفظ بها ، ومعرفة هل تم نقل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المالى كلة إلى طرف آخر أم لا تزال المنشأة محتفظة بها أو بجزء منها.

٦/٣/٤/٣:- أثر الإفصاح عن الضمانة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

فرق المعيار عند الإفصاح عن الضمانة بين حالتين هما :-

- حالة الضمانة التى قدمتها المنشأة للأخرين (فقرة ١٤).
- حالة الضمانة التى أستلمتها المنشأة من الأخرين وكان مسموح للمنشأة ببيعها أو إعادة رهنها عند وجود تقصير من جانب صاحب الضمانة (فقرة ١٥).

ويوضح شكل (٣/٤/٢) كيف يتم الإفصاح عن الضمانة

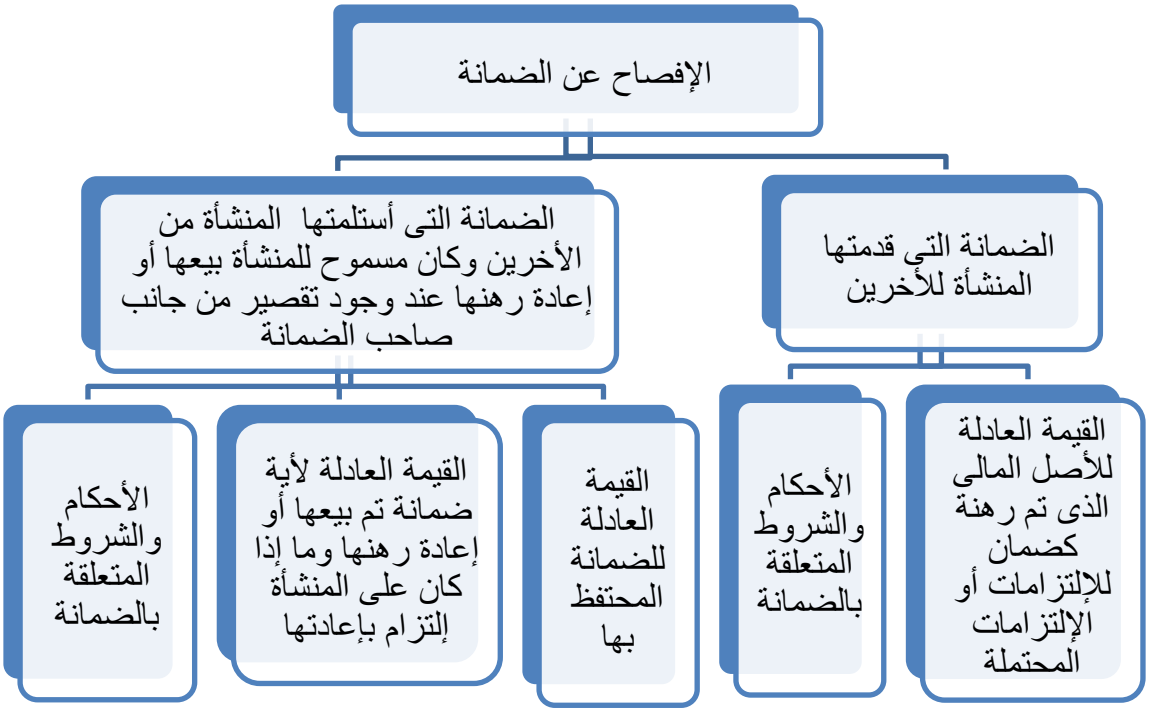

(المصدر :- من إعداد الباحث)

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح عن الضمانة الواردة بالمعيار تعد كافيه لتلبية إحتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية وتؤثر بشكل إيجابى على مدى فهمم للأصول المالية المرهونة والمحتفظ بها كضمان والمباعة ومن ثم تقييم المخاطر المرتبطة بهم.

٣/٤/٣/٧:- أثر الإفصاح عن مخصص خسائر الإئتمان على مستخدمى المعلومات المحاسبية

عندما تستخدم المنشأة حساب منفصل لتسجيل خسائر إنخفاض قيمة الأصول المالية بسبب خسائر الإئتمان مثل حساب مخصص أو حساب مشابة يستخدم لتسجيل الإنخفاض الجماعى فى قيمة الأصول المالية بدلا من تخفيض قيمة الأصول المالية مباشرة ، فى هذه الحالة ألزم المعيار المنشآت بالإفصاح عن مطابقة التغيرات فى ذلك الحساب خلال الفترة لكل فئة من الأصول المالية.

وقد تم إعلام مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن المحللين الماليين والمستخدمين الأخرين يجدون هذه المعلومة نافعة فى تقييم مدى كفاية مخصص خسائر الإنخفاض فى القيمة لهذه المنشآت وكذلك عند مقارنة منشأة بأخرى (**استنتاج رقم ٢٦ من أساس الإستنتاجات المرفق بالمعيار**) .

ويتفق الباحث مع رأى المحللين الماليين فى أن هذه المعلومة تعد نافعة لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تساعدهم فى تقييم المخاطر المتعلقة بالأصول المالية.

٣/٤/٣/٨:- أثر الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

عرف المعيار الدولى (IAS 32)الأدوات المالية المركبة بأنها أدوات ماليه تتضمن من وجهة نظر المصدر لها مكون إلتزام ومكون حق ملكية ، على سبيل المثال السند أو الأداة المالية المماثلة التى يمكن لحاملها تحويلها إلى أسهم عادية للجهة المصدرة حيث تشمل هذه الأداة من منظور الجهة المصدرة على مكونين هما إلتزاما ماليا (ترتيبا تعاقديا لتسليم نقد أو أصول ماليه أخرى) وأداة حق ملكية (حق إختيار يمنح حامل الأداة الحق لفترة محددة من الوقت فى التحويل إلى أسهم عادية للجهة المصدرة).

والجدير بالذكر أن المعيار الدولى (IAS 32) قد ألزم المنشاة بعرض مكونى الأدوات المالية المركبة (الإلتزام المالى ، أداة حق الملكية) بشكل منفصل فى قائمة المركز المالى ويعتبر ذلك أمرا سهلا بالنسبة للأدوات المالية المركبة غير المشتقة ، أما عند الحديث عن الأدوات المالية المركبة التى لها خصائص المشتقات الضمنية المتعددة فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدا حيث تعتمد قيمة المشتقات الضمنية على بعضها البعض لذلك ألزم معيار (IFRS 7) المنشأة بالإفصاح عن الخصائص المرتبطة بهذه الأداة.

٣/٤/٣/٩:- أثر الإفصاح عن حالة عدم الوفاء بالقروض المستحقة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت التى تتخلف عن سداد القروض المستحقة عليها فى نهاية فترة إعداد التقارير بالإفصاح عن الأتى :-

- تفاصيل أية حالات عدم وفاء بالقروض المستحقة خلال الفترة سواء لمبلغ القرض أو الفائدة أو شروط القرض.
- القيمة الدفترية للقروض المستحقة التى لم يتم الوفاء بها فى نهاية فترة إعداد التقارير.
- كيف تعاملت المنشأة معها أو بعبارة أخرى هل قامت بتسويتها أم قامت بإعادة التفاوض بشأن شروطها قبل إعداد التقارير المالية.

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح عن حالات عدم الوفاء بالقروض المستحقة الواردة بالمعيار تعد كافيه لتلبية إحتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث توفر معلومات مفيدة جدا تمكنهم من تقييم القيمة الإئتمانية للمنشأة ومدى إمكانية حصولها على قروض مستقبلية مما يؤدى إلى توفير صورة واضحة حول المخاطر التى تتعرض لها المنشأة ومن ثم تقييم هذه المخاطر بشكل أفضل.

٣/٤/٣/١٠:- أثر الإفصاح عن بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت بالإفصاح فى بيان الدخل الشامل أو الإيضاحات المتممة عن صافى المكاسب أو الخسائر االمتعلقة بالأتى :-

- الأصول أو الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع فصل المحددة عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة عن المحتفظ بها للمتاجرة.
- الأصول المالية المتاحة للبيع مع فصل مبلغ المكسب أو الخسارة المعترف به مباشرة فى الدخل الشامل الآخر خلال الفترة عن المبلغ الذى تم إعادة تصنيفة من حقوق الملكية وتم الإعتراف به فى ربح أو خسارة الفترة.
- الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.
- القروض والذمم المدينة.
- الإلتزامات المالية التى تم قياسها بالتكلفة المطفأة.

كما ألزم المعيار المنشآت بالإفصاح فى بيان الدخل الشامل أو الإيضاحات المتممة عن إجمالى دخل أو مصروف الفائدة للأصول أو الإلتزامات المالية التى ليست مقدرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، واية خسائر ناتجة عن إنخفاض القيمة لكل فئة من الأصول المالية.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن متطلبات الإفصاح عن بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الواردة بالمعيار توفر معلومات مفيدة لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث

تمكنهم من فهم الأداء المالى للأدوات المالية للمنشأة بناء على أسس القياس المختلفة الواردة بمعيار المحاسبة الدولى (IAS 39) (**استنتاج رقم ٣٣ من أساس الإستنتاجات المرفق بالمعيار**).

ويتفق الباحث مع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى أن المتطلبات السابقة ستنعكس بالإيجاب على مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تمكنهم من فهم الأداء المالي لفئات الأصول والإلتزمات المالية المختلفة ومن ثم تقييم المخاطرالمرتبطة بهم بصورة أفضل ، كما تمكنهم من إجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة.

٣/٤/٣/١١:- أثر الإفصاح عن القيمة العادلة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

تعد معلومات القيمة العادلة بالغة الأهمية لمستخدمى المعلومات المحاسبية لذلك إهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بها وأفرد لها ٦ فقرات كاملة حيث تناولها فى الفقرات (٢٥ إلى ٣٠) ، وعند تحليل هذه الفقرات نجد أن الأدوات المالية مقسمة إلى ثلاثة أنواع ولكل نوع منها متطلبات معينة يتم الإفصاح عنها على النحو المبين بشكل(٣/٤/٣):-

(المصدر :- من إعداد الباحث)

عند تحليل متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية نجد مايلى :-

- بالنسبة للأدوات المالية المتداولة فى سوق نشط لا يوجد أى مشكلة حيث يحددها السوق ومن ثم لا يوجد أى نوع من التقدير لمستخدمى المعلومات المحاسبية ، وقد وفر المعيار معلومات عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والإلتزامات المالية تمكن المستخدمين من الرجوع لها لإجراء المقارنات بين الأدوات المالية التى لها نفس الخصائص، كما تساعدهم فى تقييم أداء إدارة المنشأة المتعلق بالأدوات المالية.

- بالنسبة للأدوات المالية غير المتدولة فى سوق نشط تكمن المشكلة حيث يتم تقديرها بإستخدام أحد أساليب تقييم معتمدة على إفتراضات شخصية من قبل إدارة المنشأة مما يجعل هذه القيمة العادلة المقدرة بأسلوب تقييم أقل موثوقية من المحددة عن طريق السوق ، الأمر الذى يتطلب من مستخدمى المعلومات المحاسبية التحقق من الإفتراضات المبنى عليها أسلوب التقييم وذلك للحكم على مدى الموثوقية بالقيمة العادلة المفصح عنها لذلك يلزم المعيار المنشآت التى تستخدم أساليب تقييم لتقدير القيمة العادلة بالإفصاح عن أسلوب التقييم والإفتراضات المبنى عليها.
- بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة فى سوق نشط ويصعب تقدير قيمة عادلة لها بشكل موثوق به فقد ألزم المعيار المنشآت بتوفير معلومات تمكن مسخدمى المعلومات المحاسبية من تقدير القيمة العادلة مثل وصف الأدوات المالية ، قيمتها الدفترية، وتوضيح أسباب عدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به، ومعلومات حول سوق الأدوات المالية، ومعلومات حول ماإذا كانت المنشأة تنوى التصرف فى هذه الأدوات أم لا وكيف ستتصرف فيها.

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية الواردة بالمعيار توفر معلومات مفيدة وضرورية لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تمكنهم من تقييم أداء المنشأة وتقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية بصورة أفضل.

٤/٤/٣:- أثر الإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية

تتعرض المنشآت التى تتعامل فى الأدوات المالية للكثير من المخاطر لذلك يحتاج مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى معلومات تمكنهم من تقييم تلك المخاطر بصورة أفضل ، وتبعا لذلك أهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالمخاطر حيث ألزم المنشآت بالإفصاح عن معلومات تتيح للمستخدمين تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية أثناء السنة المالية وعند إعداد التقارير المالية ، وكيفيه إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

لقد علم مجلس معايير المحاسبة الدولية (**استنتاج رقم ٤٠ من أساس الإستنتاجات المرفق بالمعيار**) أن مستخدمى المعلومات المحاسبية يقدرون المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية مثل مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التى تتعرض لها المنشأة والأساليب المستخدمة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة هذه المخاطر ، وبناء على ذلك قرر المجلس طلب الإفصاح عن هذه المعلومات ، كما قرر الموازنة بين هدفين :-

- يجب أن تطبق متطلبات ثابتة على جميع المنشآت بحيث يتسلم المستخدمين معلومات مقارنة حول المخاطر التى تتعرض لها المنشأة.

- يجب أن تعتمد الإفصاحات المقدمة على مدى إستخدام المنشأة للأدوات المالية والمدى الذى تتحمل به المخاطر المرتبطة بها ، فالمنشأة ذات الأدوات المالية العديدة والمخاطر ذات العلاقة يجب أن تقدم مزيدا من الإفصاح لإيصال هذه المخاطر للمستخدمين ، وعلى العكس من ذلك فالمنشأة ذات الأدوات المالية القليلة والمخاطر ذات العلاقة يمكنها تقديم إفصاحات أقل شمولا.

ويود الباحث أن يشير إلى أن موقع الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية قد أثار جدلا كبيرا بين المستجيبين لمسودة العرض الخاصة بالمعيار حيث يرى البعض انه يجب الإفصاح عن هذه المعلومات خارج البيانات المالية سواء فى تقرير الإدارة أو فى تقرير مخاطرة ليس جزءا من البيانات المالية للأسباب التاليه :-

- التحقق من هذه المعلومات سيكون امرا صعبا ومكلفا.
- تختلف هذه المعلومات عن المعلومات الواردة بشكل عام فى البيانات المالية لأنها شخصية وخاصة بالمستقبل ومبنية على تقدير الإدارة مما يفقد هذه المعلومات خصائص القابلية للمقارنة والتمثيل الصحيح والاكتمال.

ويرى أخرين ضرورة الإفصاح عن هذه المعلومات كجزء من البيانات المالية.

وقد توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن هذه المعلومات يجب أن تكون جزءا من البيانات المالية حيث يوفر المزيد من الشفافيه لمستخدمى المعلومات المحاسبية (**استنتاجى ٤٣ ، ٤٥ من أساس الإستنتاجات المرفق بالمعيار**).

ويتفق الباحث مع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى أنه يجب الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية كجزء من البيانات المالية حيث تفقد التقارير المالية مصداقيتها وتصبح مضللة إذا لم يتوافر بها تلك المعلومات.

وقد تناول المعيار هذا الموضوع فى الفقرات من ٣١ إلى ٤٢ على النحو التالى :-

- كيفيه الإفصاح النوعى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية (فقرة ٣٣).
- كيفيه الإفصاح الكمى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية (فقرتى ٣٤ ، ٣٥).
- كيفيه الإفصاح عن مخاطر الإئتمان المرتبطة بالأدوات المالية (الفقرات ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨).
- كيفيه الإفصاح عن مخاطر السيولة المرتبطة بالأدوات المالية (فقرة ٣٩).
- كيفيه الإفصاح عن مخاطر السوق المرتبطة بالأدوات المالية (الفقرات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢).

ويوضح (شكل ٤/٤/٣ عناصر إطار الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية طبقا للمعيار)

المصدر (Pucci & Tutino , 2013 , pg. 412)

٣/٤/٤/١:-أثر الإفصاح الوصفى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت التى تتعامل فى الأدوات المالية بالإفصاح لكل نوع من المخاطر الناتجة عنها عما يلى:-

- حالات تعرض المنشأة للمخاطر وكيفيه نشأتها ، ومن الممكن أن تصف المعلومات حول التعرض للمخاطر كلا من إجمالى وصافى المخاطر المحولة وعمليات تخفيف المخاطر الأخرى.
- سياسات وأساليب المنشأة لقبول وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر والتى يمكن أن تشمل ما يلى:-
  - نطاق وطبيعة أنظمة إعداد التقارير حول المخاطر.
  - سياسات المنشأة الخاصة بالتحوط أو تخفيف المخاطر.
  - أساليب الإدارة لمتابعة الفاعليه المستمرة لهذه التحوطات أو أدوات التخفيف.

- سياسات وإجراءات المنشأة لتجنب التركيزات الزائدة للمخاطر.

- التغيرات التى حدثت فى البندين السابقين مقارنة بالفترة السابقة والإفصاح عن أسباب التغير لمعرفة ما إذا كانت هذه التغيرات حدثت نتيجة التعرض للمخاطر أو نتيجة التغيرات فى طريقة إدارة هذا التعرض.

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح النوعى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية الواردة بالمعيار توفر معلومات مفيدة وضرورية لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تمكنهم من تقييم أداء المنشأة وتقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية بصورة أفضل وخاصة إذا وفرت معلومات توضح للمستخدمين العلاقة بين الأدوات المالية التى يمكن أن تؤثر على مبلغ أو توقيت أو الشك فى التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ومدى تغير التعرض للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية لهذه العلاقة.

٣/٤/٤/٢:- أثر الإفصاح الكمى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية

يوضح (شكل ٣/٤/٥ كيفيه الإفصاح الكمى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية) حيث الزم المعيار المنشآت التى تتعامل فى الأدوات المالية بالإفصاح الكمى عن العناصر التاليه لكل نوع من المخاطر.

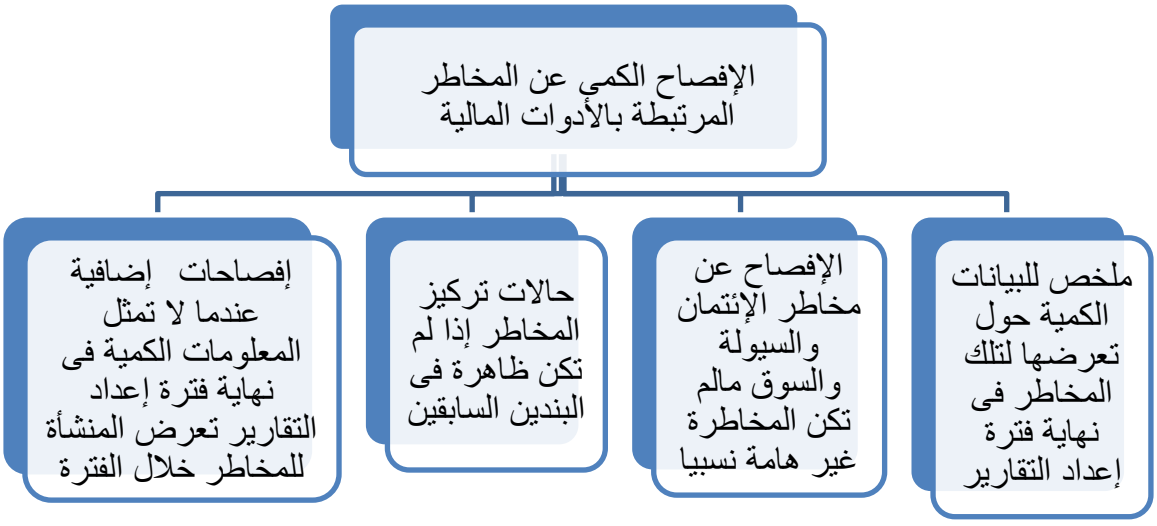

(المصدر :- من إعداد الباحث)

عند تحليل متطلبات الإفصاح الكمى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية نجد مايلى:-

- توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية (**استنتاج رقم ٤٧ من أساس الإستنتاجات المرفق بالمعيار**) إلى أنه يجب أن يتم الإفصاح عن ملخص البيانات الكمية حول تعرض المنشأة لتلك المخاطر فى نهاية فترة إعداد التقارير بناء على المعلومات المتوفرة داخليا لموظفى

الإدارة الرئيسين – على سبيل المثال مجلس الإدارة أو المسئول التنفيذى الرئيس للمنشأة – وهذا الأسلوب يحقق المزايا التاليه :-

- يوفر فهما متعمقا ومفيدا للكيفيه التى تنظر بها المنشأة للمخاطر وتديرها.
- ينتج عنه معلومات لها قيمة تنبؤية أكبر من المعلومات المبنية على إفتراضات وأساليب لا تستخدمها الإدارة.
- أكثر فاعليه بالنسبة للتأقلم مع التغيرات فى إدارة المخاطر وأساليب الإدارة والتطورات فى البيئة الخارجية.
- يحقق مزايا عملية لمعدى البيانات المالية حيث يتيح لهم إستخدام البيانات التى يستخدمونها فى إدارة المخاطر.
- يتفق هذا الأسلوب مع الأسلوب المستخدم فى معيار التقرير المالى الدولى IFRS (8) بعنوان القطاعات التشغيلية.

- كما يتطلب المعيار الإفصاح عن البيانات الكمية حول تركيزات المخاطر، وتنجم تركيزات المخاطر من الأدوات المالية التى لها خصائص مشابهة وتتأثر بشكل مماثل بالتغيرات فى الظروف الإقتصادية والظروف الأخرى ، ويتطلب تحديد تركيزات المخاطر الحكم الشخصى مع الأخذ فى الإعتبار ظروف المنشأة ، ويشمل الإفصاح عن تركيزات المخاطر ما يلى :-
  - وصف لكيفيه تحديد الإدارة لحالات تركيز المخاطر.
  - وصف للخاصية المشتركة التى تحدد كل تركيز على سبيل المثال الجهة المناظرة أو المنطقة الجغرافيه أو العملة أو السوق.
  - مقدار التعرض للمخاطر المرتبطة بكافة الأدوات المالية التى تتشارك فى تلك الخاصية.
- وقد عرض (**إرشاد رقم ١٨ من إرشادات التنفيذ المرفقة بالمعيار**) لمجموعة من الأمثلة لتوضيح كيف تنشأ تركيزات المخاطر وذلك كما يلى :-
  - قد تنشأ تركيزات مخاطر الإئتمان من قطاعات الصناعة إذا كانت الأطراف المماثلة للمنشأة مركزة فى قطاع صناعة واحد ، أو التوزيع الجغرافى إذا كانت الأطراف المماثلة للمنشأة مركزة فى سوق جغرافى واحد.
  - قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة من شروط تسديد الإلتزامات المالية ، أو مصادر تسهيلات الإقتراض ، أو الإعتماد على سوق معين لكى تحقق فيه أصول سائلة.
  - قد تنشأ تركيزات مخاطر الصرف الأجنبى إذا كانت للمنشأة صافى مركز مفتوح هام فى عملة واحدة أو إجمالى صافى مراكز مفتوحة من عدة عملات تميل لأن تتحرك مع بعضها.

- كما يتطلب المعيار إفصاحات إضافيه عن المخاطر وذلك عندما تكون المعلومات الكمية فى نهاية فترة إعداد التقارير لا تمثل تعرض المنشأة للمخاطرة خلال الفترة ، ولتلبية هذا المتطلب من الممكن أن تفصح المنشأة عن أعلى وأدنى ومتوسط مبلغ المخاطرة التى تعرضت لها خلال الفترة ، فعلى سبيل المثال إذا كانت المنشأة عادة تعرض كبير لعملة معينة ولكن فى نهاية الفترة يخف هذا الوضع فإنه يمكن للمنشأة أن تفصح عن رسم بيانى يوضح التعرض فى أوقات مختلفة خلال الفترة أو الإفصاح عن أعلى وأدنى ومتوسط مبلغ المخاطرة (**إرشاد رقم ٢٠ من إرشادات التنفيذ المرفقة بالمعيار**).

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح الكمى عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية الواردة بالمعيار توفر معلومات مفيدة وضرورية لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تمكنهم من تقييم أداء المنشأة وتقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية بصورة أفضل.

٣/٤/٤/٣:- أثرالإفصاح عن مخاطر الإئتمان على مستخدمى المعلومات المحاسبية

فرق المعيار عند الإفصاح عن مخاطر الإئتمان بين ثلاثة حالات هى :-

- حالة الأدوات المالية (فقرة ٣٦).
- حالة الأصول المالية التى إنقضى تاريخ إستحقاقها أو إنخفضت قيمتها (فقرة ٣٧).
- حالة الممتلكات المرهونة كضمان والتعزيزات الإئتمانية الأخرى المتحصل عليها (فقرة ٣٨).

ويوضح (شكل ٦/٤/٣ متطلبات الإفصاح عن مخاطر الإئتمان)

(المصدر :- من إعداد الباحث)

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح عن مخاطر الإئتمان الواردة بالمعيار توفر معلومات مفيدة وضرورية لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تزودهم بمعلومات عن الحد الأقصى لتعرض المنشأة لمخاطر الإئتمان ، والضمانات والتعزيرات التى تمتلكها المنشأة ، والأصول المالية التى إنخفضت قيمتها أو إنقضى تاريخ إستحقاقها مما يضع أمام مستخدمى المعلومات المحاسبية صورة شاملة حول مدى تعرض المنشأة لمخاطر الإئتمان.

٣/٤/٤/٤:- أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت التى تتعامل فى الأدوات المالية بالإفصاح عن مخاطر السيولة كما يوضحها (شكل ٣/٤/٧)

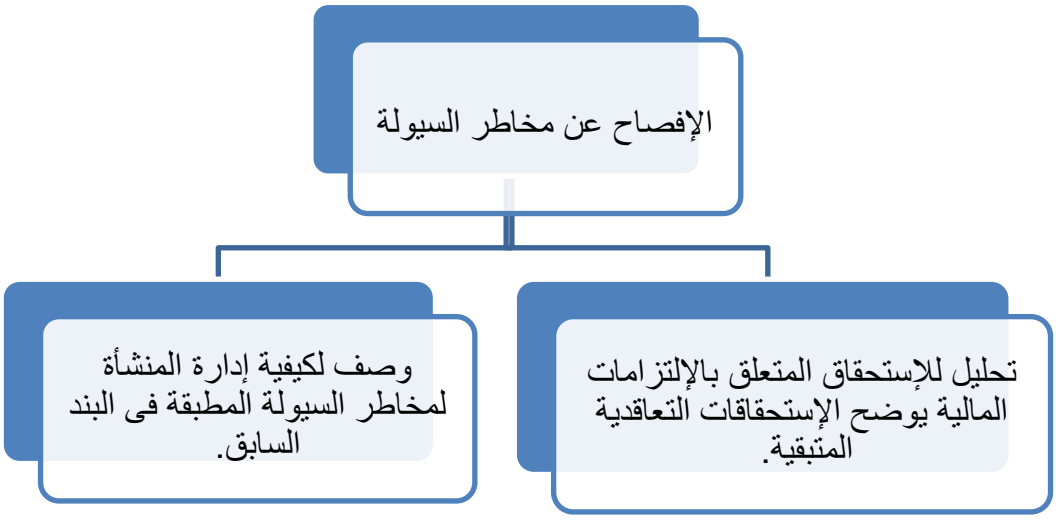

(المصدر :- من إعداد الباحث)

عند تحليل متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة نجد مايلى:-

- أشارت إرشادات التطبيق الملحقة بالمعيار إلى أنه عند إعداد تحليل الإستحقاق التعاقدى يجب على المنشأة إستخدام حكمها لتحديد عدد مناسب من الفترات الزمنية ، فعلى سبيل المثال يمكن أن تحدد المنشأة أن الفترات الزمنية التاليه مناسبة :-
  - ما لا يزيد عن شهر واحد.
  - أكثر من شهر وما لا يزيد عن ثلاثة شهور.
  - اكثر من ثلاثة شهور وما لا يزيد عن سنة واحدة.
  - أكثر من سنة وما لا يزيد عن خمس سنوات.
- كما أشارت إرشادات التطبيق الملحقة بالمعيار إلى أن المبالغ التى يتم الإفصاح عنها فى تحليل الإستحقاق هى التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية على سبيل المثال :-
  - إجمالى إلتزامات التاجير التمويلى (قبل خصم رسوم التمويل).
  - الأسعار المحددة فى الإتفاقيات الأجلة لشراء أصول ماليه مقابل نقد.
  - صافى مبالغ مقايضات سعر الفائدة العائم وسعر الفائدة الثابت التى يتم تبادل صافى التدفقات النقدية لها.
  - المبالغ التعاقدية التى سيتم تبادلها فى أداة ماليه مشتقة والتى يتم مقابلها تبادل إجمالى التدفقات النقدية.
  - إجمالى إلتزامات القروض.
- كما يتطلب المعيار من المنشأة توضيح كيفيه إدارتها لمخاطر السيولة الذاتية فى تحليل الإستحقاق للإلتزامات المالية التعاقدية المتبقية ، ويمكن للمنشأة تحقيق ذلك من خلال إتباع الأتى على سبيل المثال لا الحصر :-

- تحتفظ بأصول ماليه يوجد لها سوق جاهز والتى تعتبر قابلة للبيع بسهولة لتلبية إحتياجات السيولة.
- تحتفظ بأصول ماليه لا يوجد لها سوق جاهز ، ولكن يتوقع أن تولد تدفقات نقدية واردة تكون متوفرة لتلبية إحتياجات السيولة.
- تحتفظ بودائع فى البنوك لتلبية إحتياجات السيولة.
- توفير مصادر تمويل متنوعة.

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الواردة بالمعيار توفر معلومات مفيدة وضرورية لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث توفر لهم معلومات تمكنهم من تقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها، وكيفيه إدارة المنشأة لمخاطر السيولة، ومدى تعرض المنشأة للعسر المالى.

٣/٤/٤/٥:- أثر الإفصاح عن مخاطر السوق على مستخدمى المعلومات المحاسبية

ألزم المعيار المنشآت بالإفصاح عن مخاطر السوق المرتبطة بالأدوات المالية عن طريق إستخدام تحليل الحساسية ، وقد عرض المعيار طريقتين للإفصاح عن تحليل الحساسية هما :-

- تحليل الحساسية المبنى على كل نوع من مخاطر السوق (فقرة ٤٠).
- تحليل الحساسية المبنى على أساس القيمة المعرضة للمخاطر (فقرة ٤١).

ويوضح (شكل ٣/٤/٨ متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق بإستخدام تحليل الحساسية)

(المصدر :- من إعداد الباحث)

عند تحليل متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق نجد مايلى:-

- قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية (**استنتاج رقم ٥٩ من أساس الإستنتاجات المرفق بالمعيار**) طلب الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطرة السوق (فقرة ٤٠) للأسباب التاليه :-
  - تأكيد المستخدمين على الأهمية الكبيرة لتحليل الحساسية.
  - يمكن الإفصاح عن تحليل الحساسية لجميع أنواع مخاطر السوق ومن قبل جميع المنشآت ، وهو نسبيا يسهل فهمه وحسابه.
  - مناسب لجميع المنشآت – بما فى ذلك المنشآت غير المالية – التى لها أدوات ماليه ، وهو مدعم بإفصاحات عن كيفيه إدارة المنشأة للمخاطر وبالتالى فإن هذا الإفصاح أكثر بساطة وملاءمة من الأساليب الأخرى.
- يتطلب الطريقة الأولى للإفصاح عن مخاطر السوق (فقرة ٤٠) الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطر السوق التى تتعرض لها المنشأة ، وهناك ثلاثة أنواع من مخاطر السوق وهى مخاطر سعر الفائدة ومخاطر تغير سعر الصرف ومخاطر الأسعار الأخرى ، ومن الممكن أن تشمل مخاطر الأسعار الأخرى مخاطر سعر السلع ومخاطر الدفع المسبق ومخاطر أسعار أدوات حقوق الملكية ، وقد وضح (**إرشاد رقم ٢٠ من إرشادات التنفيذ المرفقة بالمعيار**) متغيرات المخاطرة الخاصة بالإفصاح عن مخاطر السوق فيما يلى دون أن تكون مقتصرة على ذلك :-
  - منحنى العائد لأسعار الفائدة فى السوق.
  - أسعار الصرف الأجنبى.
  - أسعار أدوات حقوق الملكية.
  - أسعار السوق للسلع.

ويعد الإفصاح عن المقاييس الكمية لمخاطر السوق بإستخدام القيمة المعرضة للمخاطر على سبيل المثال مفيدا لمستخدمى المعلومات المحاسبية إذا تم توضيح كيف تم حسابه ، وماهى إجراءات المنشأة لإدارة هذه المخاطر(**Perignon & Smith, 2010, P.363**).

ويرى الباحث أن متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق الواردة بالمعيار توفر معلومات مفيدة وضرورية لمستخدمى المعلومات المحاسبية حيث توفر لهم معلومات تمكنهم من تقييم مدى تعرض المنشأة لمخاطر السوق ، وكيفيه إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل تحليل معايير الأدوات المالية الدولية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية أم لا وتحديد إلى أى مدى تساعد معايير الأدوات المالية مستخدمى المعلومات المحاسبية.

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا للهدف منه ، فقد قام الباحث بتقسيم الفصل إلى أربع مباحث على النحو التالى:-

تناول المبحث الأول نظرة عامة حول مستخدمى المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة عن الأدوات المالية وقد قام الباحث بتناول العناصر التالية:-

١- مستخدمى المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية.

٢- مفهوم الأدوات المالية فى الفكر المحاسبى.

٣- المخاطر الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية.

٤- معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية.

تناول المبحث الثانى دور معيار المحاسبة الدولى (IAS 39 , IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة، وقد قام الباحث بتحليل كل من معيار المحاسبة الدولى IAS 39 ومعيار التقرير المالى الدولى IFRS 9 ، حيث قام الباحث بتحليل معيار (IAS 39) من خلال تناول العناصر التالية:-

- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار
- إصدار المعيار والتعديلات التى تمت علية حيث لاحظ الباحث من خلال عرض التعديلات التى تمت على المعيار أن المعيار لا يتسم بالثبات بل يتغير بإستمرار لدرجة أن المعيار يتم تعديلة فى عام واحد ثلاث مرات (٢٠٠٥ & ٢٠٠٨) وذلك لكى يتوافق مع التغيرات المستمرة فى الأدوات المالية التى لا يتوقف مبتكروها عن طرح المزيد منها، ولمعالجة المشاكل التى تواجة التطبيق العملى للمعيار وذلك لتعظيم منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية.
- قواعدالإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث قام المعيار بوضع مجموعة من القواعد والأسس والشروط للإعتراف أو عدم الإعتراف بالأدوات المالية فى التقارير المالية للمنشآت من خلال تبنى مفاهيم المخاطر والمنافع والسيطرة، ولم يترك المعيار حرية للمنشآت تمكنها من عدم الإعتراف بالأدوات المالية فى التقارير المالية لها كما هو الحال قبل إصدار المعيار حيث

كانت المنشآت لا تعترف بالأدوات المالية فى التقارير المالية أو تعترف بجزء ضئيل منها، **ويرى الباحث** أن هذه القواعد تساهم بشكل كبير فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تمكنهم من معرفة الأدوات المالية التى تتعامل فيها المنشأة بطريقة سليمة، الأمر الذى ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية ومستخدمى المعلومات المحاسبية.

- أسس قياس الأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تناول الباحث أسس القياس الواردة بالمعيار وتبين منها توجة مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى للأدوات المالية ولذلك قام الباحث بتناول مفهوم القيمة العادلة فى الفكر المحاسبى وإعتبارات قياسها ومشاكل التطبيق الناتجة عن إستخدامها فى القياس المحاسبى ومزايا إستخدامها والإنتقادات الموجهه لها.

كما قام الباحث فى هذا المبحث بتحليل معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) من خلال تناول العناصر التالية:-

- أسباب إصدار المعيار حيث صدر هذا المعيار فى نوفمبر ٢٠٠٩ ليحل محل معيار (IAS 39) بشكل كامل فى يناير ٢٠١٨.
- أوجه الإختلاف بين معيار (IFRS 9) ومعيار(IAS 39) حيث تبين من خلال عرض أسس قياس الأدوات المالية فى ظل معيار (IFRS 9) أنه لم يعد هناك إلا نوعين فقط عند تصنيف الأدوات المالية وهما أدوات مالية بالقيمة العادلة (الأساس) وأدوات مالية بالتكلفة المستنفدة مما يؤدى إلى تبسيط الممارسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتى كان يشوبها تعقيدات كثيرة فى ظل معيار(IAS 39) بناء على الشكاوى التى وصلت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية من مستخدمى المعلومات المحاسبية، كما يتضح مدى إتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطبيق القيمة العادلة بشكل واسع، كما يمكن القول بأن معيار (IFRS 9) يساهم فى تحسين قدرة مستخدمى المعلومات المحاسبية على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف وتوفير مبرر أكثر وضوحا للقياس وتطبيق منهج إنخفاض قيمة واحد على كافة الأصول المالية لتحل محل مناهج إنخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة الواردة بمعيار (IAS 39).

تناول المبحث الثالث دور معيار المحاسبة الدولى IAS 32 بعنوان الأدوات المالية العرض فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة، وقد قام الباحث بتناول العناصر التالية:-

- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار
- إصدار المعيار والتعديلات التى تمت علية

- تناول مبادئ عرض الأدوات المالية كأصول أو إلتزامات مالية أو أدوات حق ملكية الواردة بالمعيار حيث تم توضيح الحالات التى يتم فيها عرض الأدوات المالية فى قائمة المركز المالى على أنها أصل مالى أو إلتزام مالى أو أداة حق ملكية.
- تناول مبادئ إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية الواردة بالمعيار، والحالات التى لا يجب إجراء المقاصة لها.

تناول المبحث الرابع دور معيار التقرير المالى IFRS 7 بعنوان الأدوات المالية الإفصاح فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة، وقد قام الباحث بتناول العناصر التالية:-

- أسباب إصدار المعيار
- الموضوعات الأساسية التى تناولها المعيار حيث يهدف المعيار إلى إلزام المنشأت التى تتعامل فى الأدوات المالية بتقديم معلومات تمكن مستخدمى المعلومات المحاسبية من تقييم شيئين هما أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها، وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التى تتعرض لها المنشأة أثناء السنة المالية وعند إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.
- أثر الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز والأداء المالى للمنشأة على مستخدمى المعلومات المحاسبية وقد تناول الباحث هذا الجزء عن طريق تحليل متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار والمتعلقة بكل من فئات الأصول والإلتزامات المالية، والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وإعادة تصنيف الأصل المالى، وإلغاء الإعتراف بالأصل المالى، والضمانة، ومخصص خسائر الإئتمان، اولأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة، وحالة عدم الوفاء بالقروض المستحقة، وبنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، والقيمة العادلة.
- أثر الإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية وقد تناول الباحث هذا الجزء عن طريق تحليل متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار والمتعلقة بكل من الإفصاح النوعى، الإفصاح الكمى، مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

ومن خلال عرض الدراسة النظرية يمكن للباحث إستنتاج بعض الفروض التى سيقوم بإختبار مدى صحتها ميدانياً فى الفصل الرابع من هذه الرسالة :-

الفرض الأول :-

يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر.

الفرض الثانى :-

يقلل الإفصاح المحاسبى عن المخاطر من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.

الفرض الثالث :-

يقلل القياس المحاسبى عن المخاطر إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.

الفرض الرابع :-

وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

يهدف هذا الفصل إلى إستقراء وتحليل أراء ثلاث فئات وقع إختيار الباحث عليها نظرا لأنها تمثل الفئات ذات الصلة بموضوع البحث وأكثر الفئات التى يمكن الحصول منها على إجابات منطقية تتسم بالواقعية نتيجة لقدرتها على فهم وتقييم موضوع البحث ، وتتمثل هذه الفئات فيما يلى :-

١- أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية (بداية من درجة مدرس).

٢- المراجعين الخارجيين.

٣- المحللين الماليين.

ويتناول الباحث فى هذا الفصل الدراسة الميدانية التى قام بها لإستكمال الجانب العملى لهذه الدراسة من خلال النقاط التاليه :-

- الهدف من الدراسة الميدانية.
- فروض الدراسة.
- مجتمع الدراسة وعينة البحث.
- تصميم أداة البحث.
- خصائص عينة البحث.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- التحليل الإحصائى للبيانات.
- نتائج التحليل الإحصائى وإختبارات الفروض.
- تحليل عام لنتائج الدراسة الميدانية.

١/٤ :- الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار فروض البحث وذلك من خلال إستطلاع أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية والمراجعين الخارجيين والمحللين الماليين بشأن دور معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية.

٢/٤ :- فروض البحث

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا للهدف منه ، فقد قام الباحث بإختبار الفروض التاليه:-

الفرض الأول :-

" يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر"، ويتم إختبار هذا الفرض بالإعتماد على أسئلة قائمة الإستبيان (من ١ إلى ٤).

الفرض الثانى :-

" يقلل الإفصاح المحاسبى عن المخاطر من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر"، ويتم إختبار هذا الفرض بالإعتماد على أسئلة قائمة الإستبيان (من ٥ إلى ١٤).

الفرض الثالث :-

" يقلل القياس المحاسبى عن المخاطر إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر" ، ويتم إختبار هذا الفرض بالإعتماد على أسئلة قائمة الإستبيان (من ١٥ إلى ١٨).

الفرض الرابع :-

"وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر" ، ويتم إختبار هذا الفرض بالإعتماد على السؤالين (١٩ ،٢٠) بقائمة الإستبيان.

٣/٤ :- مجتمع الدراسة وعينة البحث

نظرا لأن الحل المناسب لأى مشكلة يجب أن يكون نابعا من إدراك الأطراف المعنية بالموضوع لهذه المشكلة لأنهم القادرون على تفهم هذه المشكلة وتحليلها لذلك فقد حدد الباحث مجتمع الدراسة فى ثلاث فئات بالإعتماد على أسلوب العينة الحكمية ويوضح الجدول التالى (١/٤) عينة البحث وحجم إستمارات الإستبيان الموزعة والمستلمة منهم ونسبتها:-

فئة العينة	عدد الإستمارات المرسلة	الإستمارات المستلمة		الإستمارات الصالحة والخاضعة للتحليل الإحصائى	
أعضاء هيئة التدريس	٥٠	٣٩	%٧٨	٣٨	%٧٦
المراجعين الخارجيين	٥٠	٣٥	%٧٠	٣٣	%٦٦
المحللين الماليين	٥٠	٣٤	%٦٨	٣٢	%٦٤
المجموع	١٥٠	١٠٨	%٧٢	١٠٣	%٦٩

ويود الباحث أن يشير إلى أن السبب الرئيس للإستبعاد بعض الإستمارات من التحليل الإحصائى يتمثل فى عدم إكتمال كافة الإجابات الواردة بها وبالتالى عدم إمكانية الإعتماد عليها.

٤/٤ :- تصميم أداة البحث

اعتمد الباحث على أسلوب قائمة الإستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية مع الإستعانة بأسلوب المقابلة الشخصية للتأكد من وضوح الأسئلة والمصطلحات التى قد تكون غامضة أو غير مألوفة فى الواقع العملى **(ملحق ١ قائمة الإستبيان)** .

وقد تم الإعتماد فى تصميم قائمة الإستبيان على مجموعة من الأسئلة التى تكونت لدى الباحث بعد الإنتهاء من الدراسة النظرية لموضوع البحث ، وحاول الباحث مراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة أسئلة قائمة الإستبيان وذلك من خلال توضيح ما يلى :-

- المصطلحات الخاصة بموضوع البحث.
- الحصول عن معلومات عامة من أفراد العينة تتعلق المركز الوظيفى وعدد سنوات الخبرة والمؤهلات العلمية وذلك من أجل وضع تصور عن مدى إهتمام العينة بموضوع البحث.
- اعتمد الباحث عند تصميم قائمة الإستبيان على مقياس ليكرت الخماسى لقياس إجابات أفراد العينة عن أسئلة الإستبيان كما يلى:-

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماما
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

- كما قام الباحث بإختبار معامل ثبات وصدق فقرات الإستبيان بإستخدام معامل الإرتباط ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) وقد تبين أن قيمة معامل الإرتباط لجميع أسئلة الإستبيان لهذا البحث تبلغ (٨٤,٣%) وهى قيمة معقولة إلى حد كبير حيث كلما أقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح كلما كان ذلك دليلا على إرتفاع درجة الثبات والإتساق الداخلى لبنود المقياس ومن ثم إمكانية الإعتماد على نتائج التحليل الإحصائى ، كما تم

قياس قيمة معامل الإرتباط ألفا كرونباخ لتحديد السؤال الذى إذا تم حذفه سيؤدى إلى زيادة قيمة ألفا كرونباخ **(ملحق ٢ قيمة ألفا كرونباخ)**.

٤/٥ :- خصائص عينة البحث

بإستقراء المعلومات الشخصية التى تم الحصول عليها من قوائم الإستبيان الخاضعة للتحليل الإحصائى تمكن الباحث من تحديد خصائص عينة البحث (كما تظهر بجدول ٤/٢):-

الفئة	حجم العينة	عدد سنوات الخبرة			أعلى مؤهل علمى			
		أقل من ٥ سنوات	من ٥-١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	بكالوريوس	دبلوم دراسات عليا	ماجستير	دكتوراة
أعضاء هيئة التدريس	٣٨	%٨	%١٣	%٧٩	-	-	-	%١٠٠
المراجعين الخارجيين	٣٣	%٢١	%١٨	%٦١	%٢٥	%٢٧	%٣٠	%١٨
المحللين الماليين	٣٢	%٩	%٤١	%٥٠	%٤٤	%٣٤	%١٣	%٩

يتضح من الجدول السابق أن أعلى الفئات خبرة فى مركزهم الوظيفى هم أعضاء هيئة التدريس يليهم المراجعين الخارجيين ثم المحللين الماليين ، كما أن أعلى المؤهلات العلمية كانت من نصيب أعضاء هيئة التدريس وهو المتوقع حيث قام الباحث بإختيار أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية بداية من درجة مدرس والتى تعنى أنهم جميعا حاصلين على درجة الدكتوراه فى المحاسبة ، يليهم المراجعيين الخارجيين ثم المحللين الماليين.

٤/٦ :- أساليب التحليل الإحصائى المستخدمة

قام الباحث بإستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS. Version 20) لإجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية حيث يقوم الباحث بإختبار صحة الفروض عن طريق إجراء الإختبارات التاليه:-

١- النسب المئوية لتكرار إجابات الأطراف الرئيسة لإستبيان.

٢- إختبار كا^{٢}(Chi-square) لقياس الدلالة الإحصائية للفروق بين إجابات الأطراف الرئيسة لإستبيان **(ملاحق ٣ ، ٤ ، ٥)**.

٣- تحليل التباين أحادى الإتجاه (One Way Analysis of Variance (ANOVA لإختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات أكثر من مجتمعين (**ملاحق ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩**).

٤- إختبار أقل فرق معنوى (Least Significant Difference (LSD لتحديد معنوية الفروق بين كل متوسطى فئتين على حده.

وقد قام الباحث بإجراء هذه الإختبارات عند مستوى ثقة ٩٥% (مستوى المعنوية ٥%).

٧/٤ :- التحليل الإحصائى للبيانات

قام الباحث بترميز البيانات وتكويد قيم المتغيرات كما يلى:-

١/٧/٤ :- ترميز البيانات

تم إعطاء رموز لأسئلة قائمة الإستبيان على النحو التالى :-

Q1:- ترمز للسؤال الأول.

Q2:- ترمز للسؤال الثانى.

Q3:- ترمز للسؤال الثالث.....وهكذا.

X1:- تشير إلى الوسط الحسابى لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الإستبيان الخاصة بالفرض الأول (الأسئلة من ١-٤).

X2:- تشير إلى الوسط الحسابى لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الإستبيان الخاصة بالفرض الثانى (الأسئلة من ٥-١٤).

X3:- تشير إلى الوسط الحسابى لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الإستبيان الخاصة بالفرض الثالث (الأسئلة من ١٥-١٨).

X4:- تشير إلى الوسط الحسابى لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الإستبيان الخاصة بالفرض الرابع (السؤالين ١٩ ، ٢٠).

٢/٧/٤ :- تكويد قيم المتغيرات

تعتمد أسئلة قائمة الإستبيان على مقياس ليكرت الخماسى حيث تكون الإجابة فى شكل درجات لقياس مدى الموافقة أو عدم الموافقة على الأسئلة ، وقد تم التكويد على النحو التالى (جدول ٣/٤)

الإجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماما
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

٨/٤ :- نتائج التحليل الإحصائى وإختبارات الفروض

تم إختبار فروض الدراسة وكانت نتائج الفروض على النحو التالى:-

١/٨/٤ :- نتائج إختبار الفرض الأول

الفرض الأول :-

" يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر"

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال الأسئلة (١- ٤).

أولا :- نتائج إختبار كا^{٢}

قام الباحث بقياس دلالة الفروق بين إجابات الأطراف الرئيسة لإستبيان والتى تنحصر بين (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) بالإعتماد على عدد التكرارات والنسب المئوية لها، وكذلك مستوى المعنوية المحسوبة مع مستوى المعنوية ٥% ، والجدول التالى (٤/٤) يوضح ذلك:-

رقم السؤال	أعضاء هيئة التدريس		المراجعين الخارجيين		المحللين الماليين	
	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية
١	%٨٤	٠,٠٠٠	%٧٠	٠,٠٠٠	%٩٤	٠,٠٠٠
٢	%٨٧	٠,٠٠٠	%٧٠	٠,٠٠٢	%٩٧	٠,٠٠٠
٣	%٨٧	٠,٠٠٠	%٧٦	٠,٠٠٠	%١٠٠	٠,٠٣٤
٤	%٨٤	٠,٠٠٠	%٧٦	٠,٠٠٠	%٩٤	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول السابق وجود قبول أو موافقة بين أفراد عينة الدراسة على الأسئلة (من ١- ٤) والخاصة بالفرض الأول حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة أقل من ٥% والسبب فى ذلك أن جميع إجاباتهم تركزت فى الإجابتين موافق تماما وموافق وبالتالى فإن هذه الأسئلة معنوية لصالح التكرار الأعلى وهو الموافقة ، وهذا يعنى قبول الفرض الأول ، مما يعنى أن مستخدمى المعلومات المحاسبية سيميلون إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر.

ثانيا :- نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه (ANOVA)

قام الباحث بإستخدام تحليل التباين أحادى الإتجاه لإختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات أكثر من مجتمعين ، والذى يعتمد على قياس مصدر الإختلاف بين المجموعات وداخل المجموعات

حيث يتم حساب قيمة "ف" المحسوبة على أساس (متوسط المربعات بين المجموعات / متوسط المربعات داخل المجموعات) ، ثم حساب معنوية إختبار "ف" عند مستوى معنوية ٥% ، والجدول التالى(٥/٤) يوضح ذلك :-

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى المعنوية
بين المجموعات	١٣,٩٢٢	٢	٦.٩٦١	١٣,٠٥٦	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٥٣,٢٧٩	١٠٠	٠,٥٣٣		

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث لعينة البحث فى درجة الإتفاق حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة أقل من ٥% مما يعنى أن قيمة "ف" المحسوبة أكبر من قيمة "ف" الجدولية .

ثالثا :- نتائج إختبار أقل فرق معنوى (LSD)

بالإعتماد على نتائج التحليل السابق ، ولتحديد إتجاه هذه الفروق تم إستخدام إختبار أقل فرق معنوى وهو أحد إختبارات المقارنات المتعددة ، والذى يستخدم لتحديد معنوية الفروق بين كل متوسطى فئتين من عينة البحث على حده ، والجدول التالى (٦/٤) يوضح نتائج المقارنة :-

المجموعات	المتوسط	أعضاء هيئة التدريس	المراجعين الخارجيين	المحللين الماليين
أعضاء هيئة التدريس	٤,٠٣	-		
المراجعين الخارجيين	٣,٧٠	٠,٣٢٢	-	
المحللين الماليين	٤,٦٢	*٠,٥٩١	*٠,٩١٣	-

* تعنى دالة عند مستوى معنوية ٥%

يتضح من الجدول السابق مايلى:-

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى درجة الإتفاق بين أعضاء هيئة التدريس والمراجعين الخارجيين حيث كانت قيم الفروق غير دالة إحصائيا.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فى درجة الإتفاق بين أعضاء هيئة التدريس والمحللين الماليين لصالح المجموعة ذات المتوسط الأكبر أى لصالح المحللين الماليين حيث كانت قيمة الفروق (٠,٥٩١) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٥%.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فى درجة الإتفاق بين المراجعين الخارجيين والمحللين الماليين لصالح المجموعة ذات المتوسط الأكبر أى لصالح المحللين الماليين حيث كانت قيمة الفروق (٠,٩١٣) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٥%.

٢/٨/٤ :- نتائج إختبار الفرض الثانى

الفرض الثانى :-

" يقلل الإفصاح المحاسبى عن المخاطر من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر"

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال الأسئلة (٥- ١٤).

أولا :- نتائج إختبار كا٢

قام الباحث بقياس دلالة الفروق بين إجابات الأطراف الرئيسة لإستبيان والتى تنحصر بين (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) بالإعتماد على عدد التكرارات والنسب المئوية لها، وكذلك مستوى المعنوية المحسوبة مع مستوى المعنوية ٥% ، والجدول التالى (٧/٤) يوضح ذلك:-

رقم السؤال	أعضاء هيئة التدريس		المراجعين الخارجيين		المحللين الماليين	
	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية
٥	%٧٩	٠,٠٣٨	%٨٥	٠,٠٠٠	%٦٩	٠,٠٠٤
٦	%٨٤	٠,٠٠٠	%٧٩	٠,٠٠٠	%٨٨	٠,٠٤٠
٧	%٩٠	٠,٠٠٠	%٨٥	٠,٠٠٠	%٦٦	٠,١٥٤
٨	%٨٢	٠,٠٠٠	%٦١	٠,٠٠٢	%٦٣	٠,٠٠٩
٩	%٧٩	٠,٠٠٢	%٦٧	٠,٠٠٠	%٧٥	٠,٠٠٠
١٠	%٧٤	٠,٠٠٢	%٥٨	٠,٠٠٠	%٥٣	٠,٠٠٠
١١	%٧٦	٠,٠٠٠	%٦٤	٠,٠٠٠	%٥٦	٠,٠٠٠
١٢	%٧٤	٠,٠٠٠	%٧٠	٠,٠٠٠	%٦٩	٠,٠٠٠
١٣	%٦١	٠,٠١٤	%٦١	٠,٠٠٠	%٥٦	٠,٠١٦
١٤	%٧١	٠,٠٠٠	%٦٤	٠,٠٢٦	%٥٠	٠,٠٠٥

يتضح من الجدول السابق وجود قبول أو موافقة بين أفراد عينة الدراسة على الأسئلة (من ٥- ١٤) والخاصة بالفرض الثانى حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة أقل من ٥% ماعدا السؤال السابع عند المحللين الماليين والسبب فى ذلك أن جميع إجاباتهم تركزت فى الإجابتين موافق تماما وموافق وبالتالى فإن هذه الأسئلة معنوية لصالح التكرار الأعلى وهو الموافقة ، وهذا يعنى قبول الفرض الثانى ، مما يعنى أن الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية سيقلل من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.

ثانيا :- نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه (ANOVA)

قام الباحث بإستخدام تحليل التباين أحادى الإتجاه لإختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات أكثر من مجتمعين ، والذى يعتمد على قياس مصدر الإختلاف بين المجموعات وداخل المجموعات حيث يتم حساب قيمة "ف" المحسوبة على أساس (متوسط المربعات بين المجموعات / متوسط المربعات داخل المجموعات) ، ثم حساب معنوية إختبار "ف" عند مستوى معنوية ٥% ، والجدول التالى (٨/٤) يوضح ذلك :-

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى المعنوية
بين المجموعات	١,٣٠٨	٢	٠,٦٥٤	٢,٨٠٤	٠,٠٦٥
داخل المجموعات	٢٣,٣٢٧	١٠٠	٠,٢٣٣		

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث لعينة البحث فى درجة الإتفاق حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة أكبر من ٥% مما يعنى أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية ولذلك **لا يوجد حاجة لإجراء إختبار أقل فرق معنوى LSD.**

٣/٨/٤ :- نتائج إختبار الفرض الثالث

الفرض الثالث :-

" يقلل القياس المحاسبى عن المخاطر إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر"

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال الأسئلة (١٥- ١٨).

أولا :- نتائج إختبار كا^{٢}

قام الباحث بقياس دلالة الفروق بين إجابات الأطراف الرئيسة لإستبيان والتى تنحصر بين (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) بالإعتماد على عدد التكرارات والنسب المئوية لها، وكذلك مستوى المعنوية المحسوبة مع مستوى المعنوية ٥% ، والجدول التالى (٩/٤) يوضح ذلك:-

رقم السؤال	أعضاء هيئة التدريس		المراجعين الخارجيين		المحللين الماليين	
	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية
١٥	%٧٤	٠,٠٠٠	%٦٧	٠,٠٠١	%٨٨	٠,٠٠٠
١٦	%٨٤	٠,٠٠٠	%٧٠	٠,٠٥٥	%٩١	٠,٠٠٠
١٧	%٦٣	٠,١٩٢	%٥٥	٠,١٢٩	%٧٨	٠,٠٠٤
١٨	%٤٢	٠,٠٠٨	%٣٩	٠,٠٠٠	%٦٦	٠,٨٠٤

يتضح من الجدول السابق وجود قبول أو موافقة بين أفراد عينة الدراسة على الأسئلة (من١٥- ١٨) والخاصة بالفرض الثالث حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة أقل من ٥% ماعدا السؤال السابع عشر عند أعضاء هيئة التدريس والمراجعين الخارجيين ، والسؤال الثامن عشر عند المحللين الماليين والسبب فى ذلك أن جميع إجاباتهم تركزت فى الإجابتين موافق تماما وموافق وبالتالى فإن هذه الأسئلة معنوية لصالح التكرار الأعلى وهو الموافقة ، وهذا يعنى قبول الفرض الثالث ، مما يعنى أن القياس المحاسبى للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية سيقلل من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.

ويود أن يشير الباحث إلى أن إنخفاض نسبة الموافقة لأعضاء هيئة التدريس عن السؤال الثامن عشر (٤٢%) يرجع إلى زيادة نسبة الحيادية (٤٤,٧%) وليس إلى نسبة عدم الموافقة التى وصلت (١٣,٢%) فقط، كما أن إنخفاض نسبة الموافقة المراجعين الخارجيين عن السؤال الثامن عشر (٣٩%) يرجع إلى زيادة نسبة الحيادية (٥١,٥%) وليس إلى نسبة عدم الموافقة التى وصلت (٩,١%) فقط.

ثانيا :- نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه (ANOVA)

قام الباحث بإستخدام تحليل التباين أحادى الإتجاه لإختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات أكثر من مجتمعين ، والذى يعتمد على قياس مصدر الإختلاف بين المجموعات وداخل المجموعات حيث يتم حساب قيمة "ف" المحسوبة على أساس (متوسط المربعات بين المجموعات / متوسط المربعات داخل المجموعات) ، ثم حساب معنوية إختبار "ف" عند مستوى معنوية ٥% ، والجدول التالى (١٠/٤) يوضح ذلك :-

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى المعنوية
بين المجموعات	٢,١١٨	٢	١,٠٥٩	٣	٠,٠٥
داخل المجموعات	٣٥,٣٠١	١٠٠	٠,٣٥٣		

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث لعينة البحث فى درجة الإتفاق حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة تساوى ٥% ولذلك سنقوم بإجراء إختبار أقل فرق معنوى.

ثالثا :- نتائج إختبار أقل فرق معنوى (LSD)

بالإعتماد على نتائج التحليل السابق ، ولتحديد إتجاه هذه الفروق تم إستخدام إختبار أقل فرق معنوى وهو أحد إختبارات المقارنات المتعددة ، والذى يستخدم لتحديد معنوية الفروق بين كل متوسطى فئتين من عينة البحث على حده ، والجدول التالى (١١/٤) يوضح نتائج المقارنة :-

المجموعات	المتوسط	أعضاء هيئة التدريس	المراجعين الخارجيين	المحللين الماليين
أعضاء هيئة التدريس	٣,٧٧	–		
المراجعين الخارجيين	٣,٦٤	٠,١٢٦	–	
المحللين الماليين	٤,٠٠	٠,٢٣٠	٠,٣٥٦*	–

* تعنى دالة عند مستوى معنوية ٥%

يتضح من الجدول السابق مايلى:-

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى درجة الإتفاق بين أعضاء هيئة التدريس وكل من المراجعين الخارجيين والمحللين الماليين حيث كانت قيم الفروق غير دالة إحصائيا.
- يوجد فروق (٠,٣٥٦) ذات دلالة إحصائية فى درجة الإتفاق بين المراجعين الخارجيين والمحللين الماليين لصالح المجموعة ذات المتوسط الأكبر أى لصالح المحللين الماليين حيث كانت قيمة الفروق دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٥%.

٤/٨/٤ :- نتائج إختبار الفرض الرابع

الفرض الرابع :-

"وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر"

وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال السؤالين (١٩، ٢٠).

أولا :- نتائج إختبار كا٢

قام الباحث بقياس دلالة الفروق بين إجابات الأطراف الرئيسة لإستبيان والتى تنحصر بين (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) بالإعتماد على عدد التكرارات والنسب المئوية لها، وكذلك مستوى المعنوية المحسوبة مع مستوى المعنوية ٥% ، والجدول التالى (١٢/٤) يوضح ذلك:-

رقم السؤال	أعضاء هيئة التدريس		المراجعين الخارجيين		المحللين الماليين	
	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية	نسبة الموافقة	مستوى المعنوية
١٩	%٦٦	٠,٠٠٠	%٦١	٠,٠٠٠	%٦٦	٠,٠٠٠
٢٠	%٧١	٠,٠٠٠	%٥٥	٠,٠٠٠	%٥٦	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق وجود قبول أو موافقة بين أفراد عينة الدراسة على السؤالين (١٩، ٢٠) والمتعلقان بالفرض الرابع حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة أقل من ٥% والسبب فى ذلك أن جميع إجاباتهم تركزت فى الإجابتين موافق تماما وموافق وبالتالى فإن هذه الأسئلة معنوية لصالح

التكرار الأعلى وهو الموافقة ، وهذا يعنى قبول الفرض الرابع ، مما يعنى أن وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر.

ثانيا :- نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه (ANOVA)

قام الباحث بإستخدام تحليل التباين أحادى الإتجاه لإختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات أكثر من مجتمعين ، والذى يعتمد على قياس مصدر الإختلاف بين المجموعات وداخل المجموعات حيث يتم حساب قيمة "ف" المحسوبة على أساس (متوسط المربعات بين المجموعات / متوسط المربعات داخل المجموعات) ، ثم حساب معنوية إختبار "ف" عند مستوى معنوية ٥% ، والجدول التالى (١٣/٤) يوضح ذلك :-

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى المعنوية
بين المجموعات	٣,٨١٤	٢	١,٩٠٧	٣	٠,١٤٩
داخل المجموعات	٩٨,٢٤٠	١٠٠	٠,٩٨٢		

يتضح من الجدول السابق أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث لعينة البحث فى درجة الإتفاق حيث نجد أن مستوى المعنوية المحسوبة أكبر من ٥% ولذلك **لا يوجد حاجة لإجراء إختبار أقل فرق معنوى LSD**.

٩/٤ :- تحليل عام لنتائج الدراسة الميدانية

يمكن للباحث من خلال إختبارات الفروض السابقة إستخلاص النتائج العامة للدراسة الميدانية والتى تتمثل فيما يلى:-

- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن مستخدمى المعلومات المحاسبية سيميلون إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر، ولكن مع وجود فروق معنوية بين الأطراف الممثلة لعينة البحث بشأن درجة الموافقة مما يؤكد قبول الفرض الأول.
- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية سيقلل من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر، مما يؤكد قبول الفرض الثانى.
- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن القياس المحاسبى للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية سيقلل من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر، ولكن

مع وجود فروق معنوية بين الأطراف الممثلة لعينة البحث بشأن درجة الموافقة مما يؤكد قبول الفرض الثالث.

- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر مما يؤكد قبول الفرض الرابع.

الفصل الخامس

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس
الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً:- الخلاصة

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى تحليل معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية أم لا، وتحديد إلى أى مدى تساعد معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية مستخدمى المعلومات المحاسبية ، ودراسة المشاكل المتعلقة بالمحاسبة عن الأدوات المالية وكيفيه علاجها من أجل توفير معلومات أكثر ملاءمة لمساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية بشكل أفضل.

وتحقيقا للهدف من البحث فقد قام الباحث بتقسيم البحث إلى الفصول التاليه:-

***الفصل الأول:- الإطار العام للبحث**

تناول هذا الفصل الإطار العام للبحث من حيث طبيعة مشكلة البحث، وهدف البحث وأهميته، والمنهجية المستخدمة، والفروض التى قام الباحث بإختبارها ميدانيا، وتنظيم البحث.

***الفصل الثانى:- الدراسات السابقة**

تناول هذا الفصل إلى الدراسات المرتبطة بموضوع البحث والخاصة بدور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية فى تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث يقصد بالسياسات المحاسبية فى هذا البحث تطبيق معايير المحاسبة عن الأدوات المالية فى التقارير المالية التى تصدرها منشأت الأعمال بصفة عامة وعلى الأخص المؤسسات المالية ، كما يقصد بمخاطر المنشأة تلك المخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية، وقد قام الباحث بتقسيم هذه الدراسات إلى أربع مجموعات حيث قام بتخصيص مبحث لكل مجموعة.

تناولت المجموعة الأولى الدراسات المتعلقة بمعايير المحاسبة عن الأدوات المالية بالعرض والتحليل سواء المتعلقة بالإعتراف والقياس أو العرض والإفصاح وذلك لتحديد ما توصلت إليه هذه الدراسات، وقد خلص الباحث إلى ما يلى:-

- تتجة كثير من الدراسات إلى المفاضلة بين إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى وبين إستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبى، وهنا أنقسم الباحثين إلى ثلاثة فرق فالفريق الأول يؤيد إستخدام التكلفة التاريخية ويتمسك بها نظرا للمشاكل التى تواجه معايير

الأدوات المالية وخاصة فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة فى حالة عدم وجود سوق نشط مما يؤدى إلى إحتمال إستغلال إدارة الشركات للقيمة العادلة فى التلاعب بالأرقام المحاسبية على حسب أهداف الإدارة وأستند مؤيدوا هذا الفريق إلى حالات إنهيار الشركات الكبيرة ومنها شركة إنزون ، والفريق الثانى يؤيد إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى نظرا لأنها توفر معلومات ملاءمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية وتعكس الواقع الفعلى للأرقام المحاسبية كما أن إتجاه معدى المعايير المحاسبية سواء الدولية أو الأمريكية يشير إلى المضى نحو إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس بشكل كبير، بينما يؤيد الفريق الثالث من الباحثين الجمع بين إستخدام كل من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية معا كأساس للقياس المحاسبى وهو ما يطلق عليه الأساس المختلط، **ويميل الباحث** إلى رأى الفريق الثانى الذى يؤيد إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى وذلك بشرط قيام الشركات بالوفاء بالمتطلبات الواردة بالمعيار السابع للتقرير المالى الدولى (IFRS 7) فيما يتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة بشكل كامل.

- ضرورة تعديل المعايير المصرية لتواكب التغيرات المتلاحقة فى المعايير الدولية فقد أظهرت الدراسات أن البيئة المصرية غير مؤهلة للتعامل بالقيمة العادلة نظرا لعدم وجود سوق نشط وعدم تعديل المعايير المصرية وضعف درجة الإفصاح والشفافيه.
- أظهرت الدراسات أن تطبيق معايير المحاسبة عن الأدوات المالية يرتبط بالخصائص المميزة للشركات على سبيل المثال تطبق المؤسسات المالية هذه المعايير بشكل أكثر من المؤسسات غير المالية وكذلك المؤسسات كبيرة الحجم وهكذا.
- أظهرت الدراسات أن تطبيق المعيار السابع للتقرير المالى الدولى(IFRS7) يؤثر بالإيجاب على المحتوى الإعلامى للتقارير المالية وإن كانت الشركات تحتاج إلى المزيد من الوقت لفهم متطلبات المعيار حيث أظهرت النتائج عدم الإدراك الكافى لمتطلبات المعيار من قبل المؤسسات، **ويرى الباحث** أن هذا المعيار يعتبر نقلة كبيرة فى الإفصاح المحاسبى حيث أهتم بالإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية ولا سيما فى ظل الإتهام المستمر للقيمة العادلة والأدوات المالية المشتقة بأنها سبب رئيس فى حدوث الأزمات المالية وإنهيار الشركات الكبرى.

تناولت المجموعة الثانية الدراسات المتعلقة بدوافع المنشآت لإستخدام الأدوات المالية، وقد خلص الباحث إلى ما يلى:-

- ركزت معظم الدراسات السابقة على دافعين فقط لإستخدام الأدوات المالية وهما دافع التحوط والتى أستحدثت من أجلة المشتقات ، ودافع المضاربة ولذلك قامت معايير المحاسبة عن

الأدوات المالية بالتمييز فى المعالجة المحاسبية وفقا للغرض من إقتناء الأداة المالية المشتقة.

- تكمن المشكلة الكبرى عندما يتم إستخدام المشتقات بدافع المضاربة حيث يؤدى ذلك إلى حدوث أزمات ماليه وإنهيارات لشركات ضخمة.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على أهمية تنظيم سوق الأدوات المالية المشتقة حيث أظهرت الدراسات أن ٩٥ % من إجمالى قيمة المعاملات تتم خارج السوق ولا تسجل بالأسواق الرسمية الأمر الذى يؤدى إلى حدوث كوارث.

ويرى الباحث أن التطورات المستمرة فى البيئة المحيطة وعولمة النشاط الإقتصادى والشركات متعددة الجنسيات أدى إلى قيام الهندسة المالية بإنتاج أدوات ماليه جديدة هذه الأدوات أدت إلى تعرض الشركات للمزيد من المخاطر، وإذا لم تواكب المعايير المحاسبية هذه التغيرات سوف تحدث عواقب وخيمة.

تناولت المجموعة الثالثة الدراسات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن إستخدام الأدوات المالية، وقد خلص الباحث إلى ما يلى:-

- ينتج عن إستخدام الأدوات المالية الكثير من المخاطر أهمها مخاطر السوق ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر الإئتمان.
- تنادى الدراسات السابقة بضرورة الإفصاح النوعى والكمى عن المخاطر.

تناولت المجموعة الرابعة الدراسات المتعلقة بدور المحتوى الإعلامى للتقارير المالية فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية، وقد خلص الباحث إلى ما يلى:-

- أظهرت الدراسات السابقة الدور الهام الذى يقوم به المحتوى الإعلامى فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية.
- اظهرت معظم الدراسات السابقة أن معلومات القيمة العادلة تزيد من المحتوى الإعلامى للتقارير المالية حيث تزيد من جودة المعلومات المحاسبية ولعل هذا السبب هو الدافع وراء توجه معدى المعايير نحو القيمة العادلة ومن ثم تساهم معلومات القيمة العادلة فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية بشرط وجود سوق نشط لقياس القيمة العادلة.

***الفصل الثالث:- دور معايير الأدوات المالية الدولية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة**

تناول هذا الفصل تحليل معايير الأدوات المالية الدولية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح لتحديد ما إذا كانت هذه المعايير تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية أم لا وتحديد إلى أى مدى تساعد معايير الأدوات المالية مستخدمى المعلومات المحاسبية.

فى ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقا للهدف منه ، فقد قام الباحث بتقسيم الفصل إلى أربع مباحث على النحو التالى:-

تناول المبحث الأول نظرة عامة حول مستخدمى المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة عن الأدوات المالية وقد قام الباحث بتناول العناصر التاليه:-

١- مستخدمى المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية.

٢- مفهوم الأدوات المالية فى الفكر المحاسبى.

٣- المخاطر الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية.

٤- معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية.

تناول المبحث الثانى دور معيار المحاسبة الدولى (IAS 39 و IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية الإعتراف والقياس فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة، وقد قام الباحث بتحليل كل من معيار المحاسبة الدولى IAS 39 ومعيار التقرير المالى الدولى IFRS 9 ، حيث قام الباحث بتحليل معيار (IAS 39) من خلال تناول العناصر التاليه:-

- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار حيث لاحظت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة ١٩٩٧ إستعمال الأدوات المالية على نطاق واسع فى العالم، وعدم تمتع القوائم المالية بالقابلية للمقارنة نتيجة غياب أسس الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها، كما لا تعكس القوائم المالية المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية نتيجة غياب أسس الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها الأمر الذى أدى قيام المنشآت بالتوسع فى إستخدام الأدوات المالية وخاصة عقود المشتقات التى تتداول فى أسواق غير منظمة مما أدى إلى تحمل المنشآت المزيد من المخاطر دون إلزام لها بالإفصاح عن هذه المخاطر ولذلك يمكن القول بأنه كان هناك ضرورة ملحة لإصدار المعيار نتيجة إنخفاض جودة القوائم المالية والمعلومات الواردة بها.
- إصدار المعيار والتعديلات التى تمت عليه حيث لاحظ الباحث من خلال عرض التعديلات التى تمت على المعيار أن المعيار لا يتسم بالثبات بل يتغير بإستمرار لدرجة أن المعيار يتم تعديلة فى عام واحد ثلاث مرات (٢٠٠٥ & ٢٠٠٨) وذلك لكى يتوافق مع التغيرات المستمرة فى الأدوات المالية التى لا يتوقف مبتكروها عن طرح المزيد منها، ولمعالجة المشاكل التى تواجة التطبيق العملى للمعيار وذلك لتعظيم منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية.
- قواعدالإعتراف وإلغاء الإعتراف بالأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث قام المعيار بوضع مجموعة من القواعد والأسس والشروط للإعتراف أو عدم الإعتراف بالأدوات المالية فى التقارير المالية للمنشآت من خلال تبنى مفاهيم المخاطر والمنافع والسيطرة، ولم يترك المعيار حرية للمنشآت تمكنها من عدم

الإعتراف بالأدوات المالية فى التقارير المالية لها كما هو الحال قبل إصدار المعيار حيث كانت المنشآت لا تعترف بالأدوات المالية فى التقارير المالية أو تعترف بجزء ضئيل منها، **ويرى الباحث** أن هذه القواعد تساهم بشكل كبير فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تمكنهم من معرفة الأدوات المالية التى تتعامل فيها المنشأة بطريقة سليمة، الأمر الذى ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية ومستخدمى المعلومات المحاسبية.

- أسس قياس الأدوات المالية الواردة بالمعيار ودورها فى خدمة مستخدمى المعلومات المحاسبية حيث تناول الباحث أسس القياس الواردة بالمعيار وتبين منها توجة مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إستخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى للأدوات المالية ولذلك قام الباحث بتناول مفهوم القيمة العادلة فى الفكر المحاسبى وإعتبارات قياسها ومشاكل التطبيق الناتجة عن إستخدامها فى القياس المحاسبى ومزايا إستخدامها والإنتقادات الموجهه لها.
- إنعكاسات المعيار على الإقتصاد القومى حيث تناول الباحث الإنعكاسات الإيجابية والإنعكاسات السلبية.

كما قام الباحث فى هذا المبحث بتحليل معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) من خلال تناول العناصر التاليه:-

- أسباب إصدار المعيار حيث صدر هذا المعيار فى نوفمبر ٢٠٠٩ ليحل محل معيار (IAS 39) بشكل كامل فى يناير ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر ، ويرجع أهم أسباب إصدار هذا المعيار الشكاوى العديدة التى وصلت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل مستخدمى المعلومات المحاسبية والمتعلقة بمعيار(IAS 39) والتى تتمثل فى صعوبة فهمة وتطبيقة حيث وصفوه بأنه معقد جدا، وكذلك الحاجة إلى تطوير معيار شامل للأدوات المالية نتيجة للخسائر التى لحقت بالإقتصاد العالمى عقب الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ فى ضوء المقترحات التى قدمت للمجلس من قبل العديد من الهيئات العالمية أهمها مجلس الإستقرار المالى.
- أوجه الإختلاف بين معيار (IFRS 9) ومعيار(IAS 39) حيث تبين من خلال عرض أسس قياس الأدوات المالية فى ظل معيار (IFRS 9) أنه لم يعد هناك إلا نوعين فقط عند تصنيف الأدوات المالية وهما أدوات ماليه بالقيمة العادلة (الأساس) وأدوات ماليه بالتكلفة المستنفدة مما يؤدى إلى تبسيط الممارسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتى كان يشوبها تعقيدات كثيرة فى ظل معيار(IAS 39) بناء على الشكاوى التى وصلت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية من مستخدمى المعلومات المحاسبية، كما يتضح مدى إتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطبيق القيمة العادلة بشكل واسع، كما يمكن القول بأن معيار (IFRS 9) يساهم فى تحسين قدرة مستخدمى المعلومات المحاسبية على فهم إعداد

التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف وتوفير مبرر أكثر وضوحا للقياس وتطبيق منهج إنخفاض قيمة واحد على كافة الأصول المالية لتحل محل مناهج إنخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة الواردة بمعيار (IAS 39).

تناول المبحث الثالث دور معيار المحاسبة الدولى IAS 32 بعنوان الأدوات المالية العرض فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة، وقد قام الباحث بتناول العناصر التاليه:-

- تحليل الوضع القائم قبل إصدار المعيار حيث لم يكن هناك أسس لعرض الأدوات المالية كأصول أو إلتزامات أو حقوق ملكية وكذلك عدم وجود أسس لإجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية بالرغم من إنتشار إستخدام الأدوات المالية.
- إصدار المعيار والتعديلات التى تمت عليه وتبين من خلال عرض التعديلات التى تمت على المعيار أنه لا يتسم بالثبات بل يتغير بإستمرار حيث يخضع دائما للفحص والمراجعة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك لكى يتوافق مع التغيرات المستمرة فى الأدوات المالية التى لا يتوقف مبتكروها عن طرح المزيد منها، ولمعالجة المشاكل التى تواجة التطبيق العملى للمعيار وذلك لتعظيم منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية، والجدير بالذكر أن معايير المحاسبة عن الأدوات المالية جميعا سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح دائما محل مراجعة وإهتمام وتنقيح من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تناول مبادئ عرض الأدوات المالية كأصول أو إلتزامات ماليه أو أدوات حق ملكية الواردة بالمعيار حيث تم توضيح الحالات التى يتم فيها عرض الأدوات المالية فى قائمة المركز المالى على أنها أصل مالى أو إلتزام مالى أو أداة حق ملكية.
- تناول مبادئ إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية الواردة بالمعيار، والحالات التى لا يجب إجراء المقاصة لها.
- ويمكن القول بأن المتطلبات الواردة بالمعيار تؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية حيث توفر مجموعة من الأسس والقواعد لعرض الأدوات المالية، وكيفيه إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية وذلك فى ظل إنتشار إستخدام الأدوات المالية ومن ثم تساعد مستخدمى المعلومات المحاسبية على إتخاذ قرارات أفضل.

تناول المبحث الرابع دور معيار التقرير المالى IFRS 7 بعنوان الأدوات المالية الإفصاح فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة، وقد قام الباحث بتناول العناصر التاليه:-

- أسباب إصدار المعيار فهناك العديد من الأسباب أهمها أنه فى السنوات الأخيرة تطورت الأساليب التى تستخدمها المنشآت لقياس وإدارة التعرض للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية وتم قبول مفاهيم وأساليب جديدة لإدارة المخاطر حيث أقترح القطاعين العام والخاص عدة مبادرات لإجراء تحسينات على إطار الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية ، وثانى هذه الأسباب يرجع إلى إعتقاد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن مستخدمى المعلومات المحاسبية بحاجة إلى معلومات حول تعرض المنشأة للمخاطر وكيفيه إدارة هذه المخاطر حيث أن هذه المعلومات من الممكن أن تؤثر على تقييم المستخدم للمركز المالى والأداء المالى للمنشأة أو لقيمة وتوقيت تقلب تدفقاتها النقدية المستقبلية مما يتيح لمستخدمى المعلومات المحاسبية إتخاذ قرارات أفضل حول تقييم مخاطر المنشأة.
- الموضوعات الأساسية التى تناولها المعيار حيث يهدف المعيار إلى إلزام المنشآت التى تتعامل فى الأدوات المالية بتقديم معلومات تمكن مستخدمى المعلومات المحاسبية من تقييم شيئين هما أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها، وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التى تتعرض لها المنشأة أثناء السنة المالية وعند إعداد التقارير المالية وكيفيه إدارة المنشأة لهذه المخاطر.
- أثر الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز والأداء المالى للمنشأة على مستخدمى المعلومات المحاسبية وقد تناول الباحث هذا الجزء عن طريق تحليل متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار والمتعلقة بكل من فئات الأصول والإلتزامات المالية، والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وإعادة تصنيف الأصل المالى، وإلغاء الإعتراف بالأصل المالى، والضمانة، ومخصص خسائر الإئتمان، والأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة، وحالة عدم الوفاء بالقروض المستحقة، وبنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، والقيمة العادلة.
- أثرالإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية على مستخدمى المعلومات المحاسبية وقد تناول الباحث هذا الجزء عن طريق تحليل متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار والمتعلقة بكل من الإفصاح النوعى، الإفصاح الكمى، مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

ومن خلال عرض الدراسة النظرية يمكن للباحث إستنتاج بعض الفروض والتى سوف يقوم بمحاولة إختبار مدى صحتها فى الفصل الرابع من هذه الرسالة عن طريق إختبارها ميدانيا:-

- يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر.

- يقلل الإفصاح المحاسبى عن المخاطر من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.
- يقلل القياس المحاسبى عن المخاطر إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.
- وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر.

***الفصل الرابع:- الدراسة الميدانية**

تناول هذا الفصل إختبار فروض البحث ميدانيا وذلك من خلال استطلاع أراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية والمراجعين الخارجيين والمحللين الماليين بشأن دور معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية، وقد تم التوصل إلى قبول جميع فروض البحث ميدانيا.

ثانياً:- النتائج

يمكن للباحث من خلال الدراسة الميدانية إستخلاص النتائج التاليه:-

- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن مستخدمى المعلومات المحاسبية سيميلون إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية للتعامل مع هذه المخاطر، ولكن مع وجود فروق معنوية بين الأطراف الممثلة لعينة البحث بشأن درجة الموافقة مما يؤكد قبول الفرض الأول.
- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية سيقلل من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر، مما يؤكد قبول الفرض الثانى.
- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن القياس المحاسبى للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية سيقلل من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر، ولكن مع وجود فروق معنوية بين الأطراف الممثلة لعينة البحث بشأن درجة الموافقة مما يؤكد قبول الفرض الثالث.
- إتفاق جميع الأطراف الرئيسة لإستبيان على أن وجود السياسة المحاسبية القائمة على القياس للتعامل مع خطر أداة ماليه يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر مما يؤكد قبول الفرض الرابع.

ثالثاً:- التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلى:-

١. ضرورة وجود سياسات محاسبية واضحة تمكن مستخدمى المعلومات المحاسبية من تقدير المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.
٢. ضرورة تطبيق المتطلبات الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS 7) والمتعلقة بكيفية الإفصاح عن الأدوات المالية بالتقارير المالية حيث سيقلل ذلك من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.
٣. ضرورة تطبيق المتطلبات الواردة بمعيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) والمتعلقة بكيفية الإعتراف والقياس لأدوات المالية بالتقارير المالية حيث سيقلل ذلك إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقدير المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.
٤. ضرورة تكوين لجنة دائمة لتعديل المعايير المصرية مباشرة عند إجراء تعديلات بالمعايير الدولية وإن كنت أفضل إعداد القوائم المالية طبقا للمعايير الدولية حتى وإن تم ذلك بشكل تدريجى حيث سيساعد ذلك فى تنشيط سوق الأوراق المالية وجذب الإستثمارات الأجنبية وخاصة فى ظل الإتجاه العالمى المتزايد نحو إحلال المعايير الدولية محل المعايير المحلية للدول.

رابعاً:- أبحاث مستقبلية مقترحة

١. دراسة تحليلية لتحديد مدى توافر المتطلبات الواردة بالمعايير الدولية المتعلقة بالأدوات المالية فى التقارير المالية للشركات المصرية.
٢. دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالى الدولية (IFRS 7 & IFRS 9) وإدارة الأرباح.

المراجع

اولا :- المراجع العربية

١ – الكتب والرسائل العلمية

- أبو طالب، يحيى محمد، (٢٠٠٩)، " **دراسات فى نظرية ومعايير المحاسبة المصرية والدولية**"، كلية التجارة–جامعة عين شمس.
- الأغا، تامر بسام، (٢٠١٣)، " أهمية القياس المحاسبى المستند إلى القيمة العادلة فى تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :- دراسة ميدانية على المصارف المحلية بفلسطين"،رسالةماجستير،الجامعةالإسلامية–غزة، http://library.iugaza.edu.ps/thesis/109418.pdf،(٢٠١٤/١/١٠).
- زهران، عماد حسنى، (٢٠٠٥)، " مشكلات القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية فى ضوء المعايير المحاسبية :- دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة–جامعة عين شمس.
- شعبان، محمد رمضان،(٢٠١٠)، " القياس المحاسبى للمشتقات المالية:- دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- صابر، محمد محمود، عبيد، إبراهيم محمد، (٢٠٠٩)، " **المحاسبة المتقدمة**"، كلية التجارة– جامعة طنطا.

٢ – الدوريات

- إبراهيم، محمد زيدان، (٢٠٠٣)، " مدى أهمية الإفصاح المحاسبى عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الإستثمار فى سوق الأوراق المالية :- دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة–جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر.
- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠١٣)، " التطورات الحديثة فى معايير المحاسبة الدولية :- معايير الأدوات المالية"، **حلقة نقاش بقسم المحاسبة**، كلية التجارة–جامعة طنطا، ص١–٣٩.
- حسانين، أحمد سعيد، (٢٠٠٩)، " دراسة إستطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية مفهوم العدالة فى القياس والإفصاح عن المشتقات المالية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة–جامعة عين شمس، العدد الثانى، أبريل.
- حماد، طارق عبدالعال، (٢٠٠٢)، " مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى البيئة المصرية:- بالتطبيق على البنوك"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة–جامعة عين شمس، العدد الثانى، أبريل، ص ٥١٢–٦٠٦.

- شحاتة، محمد عبد الشكور، (٢٠١٣)، " إطار محاسبى مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفيه لمتطلبات (IFRS7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافيه :- دراسة تطبيقية على بنك الرياض"، **مجلة البحوث المحاسبية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الثانى، المجلد الثانى عشر.
- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠٠٩)، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة–جامعة الأسكندرية،المجلد السادس والأربعون، العدد الثانى، يوليو، ص ٣٩–٩٨.
- عامر، نعمان صلاح الدين، (٢٠٠٣)، " مخاطر السوق المرتبطة بالتعامل فى المشتقات المالية من منظور المفهوم والإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبى :- دراسة نظرية وتطبيقية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة بنها، العدد الأول، ص ٢٣٦–٢٦٨.
- عبدالغنى، محمد محمد، (٢٠٠٢)، " المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية فى البنوك التجارية:- مع دراسة تطبيقية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة فرع بنى سويف–جامعة القاهرة، العدد الثانى، يوليو، ص ٣١٥–٣٥٧.
- عوض، آمال محمد، (٢٠١٣)، "تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، كلية التجارة – جامعة بنى سويف، ص١٤٥–١٩٢.
- لوندى، فهيم صالح، (٢٠٠٢)، "المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية :–دراسة تطبيقية فى المملكة الأردنية الهاشمية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١٢١–١٨٢.
- المليجى، هشام حسن، كريمة، دينا عبد العليم، (٢٠١٢)، " قياس القدرة التنبؤية للقيمة العادلة فى البنوك التجارية :- دراسة تطبيقية "، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الثانى، المجلد الثالث، ص ٨٥٩–٩١١.
- نوفل، مدحت عبدالرشيد، (٢٠١٤)، " أثر إستخدام محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية فى ضوء معايير المحاسبة الدولية:–دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد خاص، الجزء الأول، أكتوبر، ص٢٧–٥٦.

٣ – النشرات والتقارير

- معايير التقاريرالمالية الدولية، (٢٠١٢)، الأدوات المالية:- الإعتراف والقياس، المعيار رقم ٩، ترجمة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- معايير التقاريرالمالية الدولية، (٢٠١٢)، الأدوات المالية:- الإفصاح، المعيار رقم ٧، ترجمة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- معايير المحاسبة الدولية، (٢٠١٢)، الأدوات المالية:- الإعتراف والقياس، المعيار رقم ٣٩، ترجمة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- معايير المحاسبة الدولية، (٢٠١٢)، الأدوات المالية:- العرض، المعيار رقم ٣٢، ترجمة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- معايير المحاسبة المصرية، (٢٠٠٦)، الأدوات المالية:- الإعتراف والقياس، المعيار رقم ٢٦، وزارة الإستثمار.
- معايير المحاسبة المصرية،(٢٠٠٦)، الأدوات المالية:- الإفصاح والعرض، المعيار رقم ٢٥، وزارة الإستثمار.
- المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مادة : قيم وعدل ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٠٩ – ٥٢٣.

ثانيا :- المراجع الأجنبية

1 – Books :-

Ernst & Young, (2008), " **IFRS 7 in the Banking Industry**", available at:- https://www2.eycom.ch/publications/items/ifrs/single/2008_ifrs_banks/2008_ey_ifrs7_banking_industry.pdf. (accessed 10 May 2013).

2 – Periodicals :-

- Barton, J. , (2001), "Does the Use of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions?", **The Accounting Review**, Vol. 76, Iss. 4, Jan, pp. 1-26.
- Bartram, S. ,Brown, G. and Conrad, J. , (2011), "The Effects of Derivatives on Firm Risk and Value", **Journal of Financial & Quantitative Analysis**, Vol. 46, Iss. 4, Aug, pp. 967-999.
- Beate, J. , (2004), "Problems Associated With The Value Relevance Of Financial Derivatives According To IAS 39", **Working Paper,** August, pp.1-22, available at:- http://swoba.hhs.se/hastba/papers/hastba2003_002.pdf, (accessed 18 April 2013).
- Birt, J., Rankin, M. and Song, C.,(2013), "Derivatives use and financial instrument disclosure in the extractives industry", **Accounting and Finance**, Vol. 53, Iss. 1, March, pp. 55-83.
- Bischof, J. , (2009), "The Effects of IFRS 7 Adoption on Bank Disclosure in Europe", **Accounting in Europe**, Vol. 6, Iss. 2, pp. 167-194.

- Bischof, J. , Ebert, M., (2014), " IFRS 7 Disclosures and Risk Perception of Financial Instruments", **Financial Instruments**, July, pp. 276-308.
- Bonetti, P. , Mattei, M. , Palmucci, F., (2012), " Market Reactions to the Disclosures on Currency Risk Under IFRS 7", **Academy of Accounting & Financial Studies Journal**, Vol. 16, Iss 3, Jun, pp. 13-24.
- Broadley, P. , (2007), "Discussion of Financial Reporting Quality:- Is Fair Value a Plus or a Minus?", **Accounting & Business Research**, Vol. 37, Iss. 3, pp. 45-48.
- Cindy, M. , Macnamara, A. , (2009), "When Fair Value Is Not Fair", **The CPA Journal**, Vol. 79, Jan, pg. 10.
- Dodd, R. , (2001), "The Role Of Derivatives In The East Asian Financial Crisis", **Derivatives Study Center**, August, pp. 1-27, available at:- http://www.financialpolicy.org/DSCSPR1.PDF, (accessed 18 April 2013).
- Georgiou, O. , Jack, L. ,(2011), " In Pursuit of Legitimacy: a history behind Fair Value Accounting", **The British Accounting Review**, Vol. 43, Iss. 4, pp. 311-323.
- Haldeman, G. , Robert, (2006), "Fact & Ficion & and Fair Value Accounting at Enron", **The CPA Journal**, Vol. 76, Iss. 11, November, pg. 14.
- Khoury, Naim, S. , (2001), "Accounting For Financial Instrument", **Arab Bank Review** , April , pp. 41-44.
- Kozarevic, Kesetovic, Jukan and Civic, (2012), "The Usage Derivatives In Financial Risk Management By Companies In Bosna

and Herzg", **Economic Review – Journal of Economics and Business**, Vol. x, Iss. 2, November.

- Laghi, E. , Pucci, S. , Tutino, M. and Marcantonio, M. , (2012), "Fair Value Hierarchy in Financial Instruments Disclosure :- Is Transparency Well Assessed For Investors? Evidence from Banking Industry", **Journal of Governance and Regulation**, Vol. 1, Iss. 4.
- Lajili, K. , Zeghal, D. , (2005), "A content analysis of Risk Management Disclosures in Canadian annual Reports", **Canadian Journal of Administrative Sciences**, Vol. 22, Iss. 2, June, pp.125-142.
- Lopes, P. , Rodrigues, L. ,(2007), " Accounting For Financial Instruments :- An Analysis of the Determinats of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange", **The International Journal of Accounting**, Vol. 42, Iss. 1, pp. 25-56.
- Nguyena, H. , Faff, R. , (2010), "Are firms hedging or speculating? The relationship between financial derivatives and firm risk", **Applied Financial Economics**, Vol. 20, Iss. 10, May, pp.827-843.
- Perignon, C. ,Smith, D. ,(2010), "The Level and Quality of Value at Risk Disclosure by Commercial Banks", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 34, Iss. 2, Feb , pp. 362-377.
- Prochazka, D. , (2011), "The Role of Fair Value Measurement in the Recent Financial Crunch", **Economics, Management, and Financial Markets**, Vol. 6.
- Pucci, S. , Tutino, M. , (2013), "IFRS 7 and Risk Disclosure Policies: A Cross-Sectional Analysis of Italian Listed Banks", **USA-China Business Review**, Vol. 4, Iss. 12, April, pp. 409-426.

- Rahahleh, M. , Siam, W. , (2009), "The Importance of Applying the International Accounting Standard IAS 32 and its Effect on Financial Statement Presentation at Jordanian Commercial Banks", **International Management Review**,Vol. 5, Iss. 1,pp.20-36.
- Yang, D. ,Song, I. ,Yi, J. and Yoon, Y. ,(2006), "Effects of Derivatives on Bank Risk", **The Review of Pacific Basin Financial Markets & Policies**, Vol. 9, Iss. 2, Jun, pp. 275-295.

3 – Others :-

- IASB, (2003), " Revised Statement of International Accounting Standards No. 32 Financial Instruments :- Disclosure and Presentation", International Financial Reporting Standards (IFRSs), Dec, **www.lasb.org.**
- IASB, (2009), " Revised Statement of International Accounting Standards No. 39 Financial Instruments :- Recognition and Measurement", International Financial Reporting Standards (IFRSs), January, **www.lasb.org.**
- IFRS, (2005), "International Financial Reporting Standards No. 7 Financial Instruments :- Disclosure", , August, **www.IFRS.org**.
- IFRS, (2009), "International Financial Reporting Standards No. 9 Financial Instruments :- :- Recognition and Measurement", November, **www.IFRS.org.**

الملاحق

ملحق (١) قائمة الإستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الفاضل /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتناول الباحث دراسة بعنوان

" دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية فى تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمى المعلومات المحاسبية :- دراسة نظرية وميدانية "

ويقصد بالسياسات المحاسبية فى هذه الدراسة تطبيق معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية فى التقارير المالية التى تصدرها منشآت الأعمال بصفة عامة وعلى الأخص المؤسسات المالية.

ويود الباحث أن يشير إلى تعريف المصطلحات الواردة بالقائمة على النحو التالى :-

عرفت الفقرة (١١) من المعيار الدولى (IAS 32) **الأداة المالية** بأنها عقد ينتج عنه أصل مالي لمنشأة معينة والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.

عرف الملحق (أ) من المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 7) **مخاطر الإئتمان** بأنها تلك المخاطر الناتجة عن إخفاق أحد أطراف الأداة المالية فى تلبية إلتزام ما مما يتسبب فى تحمل الطرف الأخر لخسارة ماليه.

عرف الملحق (أ) من المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 7) **مخاطر السيولة** بأنها تلك المخاطر الناتجة عن صعوبة تنفيذ الإلتزامات المرتبطة بالإلتزامات المالية التى قد تواجه المنشأة.

عرف الملحق (أ) من المعيار الدولى للتقرير المالى (IFRS 7) **مخاطر السوق** بأنها تلك المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات فى أسعار السوق ، وتشمل مخاطر تغير سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السعر الأخرى.

عرفت الفقرة (١١) من المعيار الدولى(IAS 32) **القيمة العادلة** بأنها تلك القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لدية الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة .

وتمثل هذه القائمة الشق الميدانى للرسالة ، وتهدف إلى دراسة دور معايير المحاسبة الدولية عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح فى مساعدة مستخدمى المعلومات المحاسبية على تقييم مخاطر المنشأة الناتجة عن التعامل فى الأدوات المالية ، والمطلوب من سيادتكم بإعتباركم من مستخدمى المعلومات المحاسبية إختيار الإجابة التى توضح موقفكم من الموافقة من عدمه على البنود الواردة بالقائمة ، حيث أعطى الباحث وزن مرجح ٥ نقاط للإختيار موافق تماما، ٤ نقاط للإختيار موافق، ٣ نقاط للإختيار محايد، ٢ نقطة للإختيار غير موافق، ١ نقطة للإختيار غير موافق على الإطلاق.

وتمثل إجابة سيادتكم أحد الدعائم الأساسية لإتمام هذه الرسالة وما يسفر عنها من نتائج، ويقدر الباحث لسيادتكم كريم إهتمامكم بالإجابة عن الأسئلة بعناية، ويأمل فى تعاونكم المخلص معه.

كما يود الباحث أن يؤكد لسيادتكم أن كل ما تقدمونه من أراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة ولن يستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى فقط، وفى حالة وجود أى غموض فى أسئلة قائمة الإستقصاء يرجى الإتصال بالباحث من خلال رقم الهاتف أو البريد الإلكترونى المرفق، ويشكر الباحث لسيادتكم تعاونكم المخلص معه فى العمل على خدمة البحث العلمى...داعيا الله عز وجل أن يجزيكم عنه خير الجزاء.

الباحث

محمد ناصر محمد عبد الحليم

m_nasser2009@commerce.tanta.edu.eg.

القسم الأول:- بيانات شخصية

الأسم :-.....(إختيارى)

الوظيفة :- عضو هيئة تدريس ☐ مراقب حسابات ☐ محلل مالى ☐

عدد سنوات الخبرة:- أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ – ١٠ سنوات ☐ أكثر من ١٠ سنوات ☐

المؤهلات العلمية :- بكالوريوس ☐ دبلوم دراسات عليا ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

أخرى..... ..... ☐

القسم الثانى :- الرجاء وضع علامة (√) أمام درجة الإتفاق التى تناسب وجهة نظركم فى كل من الأسئلة التاليه :-

الرقم	بيان	موافق تماما (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماما (١)
١	يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية **للإعتراف** بالأدوات المالية.					
٢	يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية **لقياس** الأدوات المالية.					
٣	يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية **لعرض** الأدوات المالية.					

٤	يميل مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى المبالغة فى تخفيض قيمة المنشأة نتيجة المخاطر فى حالة عدم وجود سياسة محاسبية **للإفصاح** عن الأدوات المالية.					
٥	يقلل **الإفصاح الوصفى** عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.					
٦	يقلل **الإفصاح الكمى** عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.					
٧	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **مخاطر الإئتمان** المرتبطة بالأدوات المالية من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.					
٨	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **مخاطر السيولة المرتبطة بالأدوات المالية من خلال إستخدام تحليل الإستحقاق التعاقدى للإلتزامات المالية المتبقية** من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.					
٩	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **مخاطر السوق المرتبطة بالأدوات المالية من خلال إستخدام تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطر السوق** من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.					

١٠	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **مخاطر السوق المرتبطة بالأدوات المالية من خلال إستخدام تحليل الحساسية المبنى على أساس القيمة المعرضة للمخاطر** من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن هذه المخاطر.					
١١	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **كيفيه حساب القيمة العادلة للأدوات المالية** من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
١٢	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **فئات تصنيف الأدوات المالية** من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
13	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **مكونى الأدوات المالية المركبة وكيفيه الفصل بينهما** من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
١٤	يقلل الإفصاح المحاسبى عن **حالات عدم سداد القروض المستحقة على المنشأة** من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
١٥	وضع مجموعة من القواعد والأسس والشروط للإعتراف أو عدم الإعتراف بالأدوات المالية فى التقارير المالية للمنشآت عن طريق تبنى **مفاهيم المنافع والمخاطر والسيطرة** يقلل إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					

١٦	**إستخدام مدخل القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى للأدوات المالية بدلا من مدخل التكلفة التاريخية** يقلل إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
١٧	**تقليل عدد فئات تصنيف الأدوات المالية يوفر معلومات أكثر وضوحا للقياس المحاسبى** مما يقلل إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
١٨	**تطبيق منهج إنخفاض قيمة واحد على كافة الأدوات المالية** يقلل إلى أدنى حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمى المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
١٩	**وجود قواعد محددة للإعتراف أو عدم الإعتراف بالأدوات المالية** يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات عند تقييم المخاطر المرتبطة بها.					
٢٠	**وجود أسس محددة لقياس الأدوات المالية** يؤدى إلى عدم وجود فروق بين مستخدمى المعلومات المحاسبية عند تقييم المخاطر المرتبطة بها.					

ماهى الإضافات التى ترونها حول التعديلات التى يجب إجرائها لمعايير المحاسبة عن الأدوات المالية سواء المتعلقة بالإعتراف أو القياس أو العرض أو الإفصاح للمساعدة فى تقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية بشكل أفضل؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وجزاكم الله خيرا على تعاونكم المخلص،،،،

ملحق (٢) قيمة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.843	20

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Q1	72.68	64.749	.503	.832
Q2	72.62	66.022	.450	.834
Q3	72.59	66.342	.455	.834
Q4	72.59	67.244	.367	.838
Q5	72.84	65.152	.387	.838
Q6	72.61	66.161	.565	.831
Q7	72.70	65.899	.478	.833
Q8	72.91	68.159	.424	.836
Q9	72.87	67.778	.430	.836
Q10	73.00	67.451	.441	.835
Q11	73.01	65.578	.519	.831
Q12	72.97	66.048	.518	.832
Q13	73.06	67.663	.421	.836
Q14	73.12	68.261	.348	.839
Q15	72.84	66.446	.540	.831
Q16	72.73	66.906	.470	.834
Q17	72.99	67.088	.335	.840
Q18	73.15	69.028	.242	.844
Q19	73.26	66.274	.331	.841
Q20	73.28	65.381	.389	.838

ملحق (٣) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا٢ لإستجابات أعضاء هيئة التدريس

(ن = ٣٨ مفردة)

رقم السؤال	الإستجابات										قيمة كا٢	مستوى المعنوية
	موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
١	٥	١٣,٢	٢٧	٧١,١	٦	١٥,٨	–	–	–	–	٢٤,٣٦٨	٠,٠٠٠
٢	٦	١٥,٨	٢٧	٧١,١	٥	١٣,٢	–	–	–	–	٢٤,٣٦٨	٠,٠٠٠
٣	٧	١٨,٤	٢٦	٦٨,٤	٥	١٣,٢	–	–	–	–	٢١,٢١١	٠,٠٠٠
٤	٨	٢١,١	٢٤	٦٣,٢	٦	١٥,٨	–	–	–	–	١٥,٣٦٨	٠,٠٠٠
٥	١٠	٢٦,٣	٢٠	٥٢,٦	٨	٢١,١	–	–	–	–	٦,٥٢٦	٠,٠٣٨
٦	١١	٢٨,٩	٢١	٥٥,٣	٥	١٣,٢	١	٢,٦	–	–	٢٣,٨٩٥	٠,٠٠٠
٧	١٣	٣٤,٢	٢١	٥٥,٣	٣	٧,٩	١	٢,٦	–	–	٢٧,٢٦٣	٠,٠٠٠
٨	٩	٢٣,٧	٢٢	٥٧,٩	٦	١٥,٨	١	٢,٦	–	–	٢٥,٣٦٨	٠,٠٠٠
٩	٧	١٨,٤	٢٣	٦٠,٥	٨	٢١,١	–	–	–	–	١٢,٦٨٤	٠,٠٠٢
١٠	١٠	٢٦,٣	١٨	٤٧,٤	٩	٢٣,٧	١	٢,٦	–	–	١٥,٢٦٣	٠,٠٠٢
١١	٨	٢١,١	٢١	٥٥,٣	٦	١٥,٨	٢	٥,٣	١	٢,٦	٣٣,٨٤٢	٠,٠٠٠
١٢	٩	٢٣,٧	١٩	٥٠	٧	١٨,٤	٢	٥,٣	١	٢,٦	٢٧,٢٦٣	٠,٠٠٠
١٣	٨	٢١,١	١٥	٣٩,٥	١٣	٣٤,٢	٢	٥,٣	–	–	١٠,٦٣٢	٠,٠١٤
١٤	٦	١٥,٨	٢١	٥٥,٣	٩	٢٣,٧	٢	٥,٣	–	–	٢١,١٥٨	٠,٠٠٠
١٥	٨	٢١,١	٢٠	٥٢,٦	٨	٢١,١	٢	٥,٣	–	–	١٨,٠٠٠	٠,٠٠٠
١٦	١١	٢٨,٩	٢١	٥٥,٣	٤	١٠,٥	٢	٥,٣	–	–	٢٣,٢٦٣	٠,٠٠٠
١٧	٩	٢٣,٧	١٥	٣٩,٥	٨	٢١,١	٦	١٥,٨	–	–	٤,٧٣٧	٠,١٩٢
١٨	٤	١٠,٥	١٢	٣١,٦	١٧	٤٤,٧	٥	١٣,٢	–	–	١١,٨٩٥	٠,٠٠٨
١٩	٥	١٣,٢	٢٠	٥٢,٦	٨	٢١,١	٤	١٠,٥	١	٢,٦	٢٨,٥٧٩	٠,٠٠٠
٢٠	٦	١٥,٨	٢١	٥٥,٣	٦	١٥,٨	٥	١٣,٢	–	–	١٨,٦٣٢	٠,٠٠٠

ملحق (٤) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا٢ لإستجابات المراجعين الخارجيين

(ن = ٣٣ مفردة)

رقم السؤال	الإستجابات										قيمة كا٢	مستوى المعنوية
	موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
١	٥	١٥,٢	١٨	٥٤,٥	٤	١٢,١	٣	٩,١	٣	٩,١	٢٥,٠٣٠	٠,٠٠٠
٢	٨	٢٤,٢	١٥	٤٥,٥	٥	١٥,٢	٢	٦,١	٣	٩,١	١٦,٥٤٥	٠,٠٠٢
٣	٥	١٥,٢	٢٠	٦٠,٦	٤	١٢,١	١	٣,٠	٣	٩,١	٣٥,٣٣٣	٠,٠٠٠
٤	٨	٢٤,٢	١٧	٥١,٥	٥	١٥,٢	١	٣,٠	٢	٦,١	٢٥,٠٣٠	٠,٠٠٠
٥	٧	٢١,٢	٢١	٦٣,٦	٣	٩,١	١	٣,٠	١	٣,٠	٤٢,٩٠٩	٠,٠٠٠
٦	٧	٢١,٢	١٩	٥٧,٦	٦	١٨,٢	١	٣,٠	–	–	٢١,١٨٢	٠,٠٠٠
٧	٥	١٥,٢	٢٣	٦٩,٧	٥	١٥,٢	–	–	–	–	١٩,٦٣٦	٠,٠٠٠
٨	٢	٦,١	١٨	٥٤,٥	١٣	٣٩,٤	–	–	–	–	١٢,١٨٢	٠,٠٠٢
٩	٢	٦,١	٢٠	٦٠,٦	١٠	٣٠,٣	١	٣,٠	–	–	٢٨,٢١٢	٠,٠٠٠
١٠	٢	٦,١	١٧	٥١,٥	١٣	٣٩,٤	١	٣,٠	–	–	٢٣,١٢١	٠,٠٠٠
١١	٣	٩,١	١٨	٥٤,٥	١٠	٣٠,٣	١	٣,٠	١	٣,٠	٣٢,٩٠٩	٠,٠٠٠
١٢	١	٣,٠	٢٢	٦٦,٧	٩	٢٧,٣	١	٣,٠	–	–	٣٥,٧٢٧	٠,٠٠٠
١٣	١	٣,٠	١٩	٥٧,٦	١١	٣٣,٣	٢	٦,١	–	–	٢٦,٠٣٠	٠,٠٠٠
١٤	٤	١٢,١	١٤	٤٢,٤	١١	٣٣,٣	٤	١٢,١	–	–	٩,٣٠٣	٠,٠٢٦
١٥	٥	١٥,٢	١٧	٥١,٥	١٠	٣٠,٣	١	٣,٠	–	–	١٧,٣٠٣	٠,٠٠١
١٦	٩	٢٧,٣	١٤	٤٢,٤	٧	٢١,٢	٣	٩,١	–	–	٧,٦٠٦	٠,٠٥٥
١٧	٥	١٥,٢	١٣	٣٩,٤	١٠	٣٠,٣	٥	١٥,٢	–	–	٥,٦٦٧	٠,١٢٩
١٨	٢	٦,١	١١	٣٣,٣	١٧	٥١,٥	٣	٩,١	–	–	١٨,٢٧٣	٠,٠٠٠
١٩	١	٣,٠	١٩	٥٧,٦	٧	٢١,٢	٥	١٥,٢	١	٣,٠	٣٣,٢١٢	٠,٠٠٠
٢٠	١	٣,٠	١٧	٥١,٥	١١	٣٣,٣	٣	٩,١	١	٣,٠	٣٠,٧٨٨	٠,٠٠٠

ملحق (٥) التكرارات والنسب المئوية وقيمة كا^{٢} لإستجابات المحللين الماليين

(ن = ٣٢ مفردة)

رقم السؤال	الإستجابات										قيمة كا^{٢}	مستوى المعنوية
	موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
١	٢٤	٧٥,٠	٦	١٨,٨	–	–	٢	٦,٣	–	–	٢٥,٧٥٠	٠,٠٠٠
٢	٢١	٦٥,٦	١٠	٣١,٣	١	٣,١	–	–	–	–	١٨,٨١٣	٠,٠٠٠
٣	٢٢	٦٨,٨	١٠	٣١,٣	–	–	–	–	–	–	٤,٥٠٠	٠,٠٣٤
٤	٢١	٦٥,٦	٩	٢٨,١	١	٣,١	–	–	١	٣,١	٣٣,٥٠٠	٠,٠٠٠
٥	١٣	٤٠,٦	٩	٢٨,١	١	٣,١	٢	٦,٣	٧	٢١,٩	١٥,٥٠٠	٠,٠٠٤
٦	١٣	٤٠,٦	١٥	٤٦,٩	٤	١٢,٥	–	–	–	–	٦,٤٣٨	٠,٠٤٠
٧	١٣	٤٠,٦	٨	٢٥,٠	٤	١٢,٥	٧	٢١,٩	–	–	٥,٢٥٠	٠,١٥٤
٨	٣	٩,٤	١٧	٥٣,١	١٢	٣٧,٥	–	–	–	–	٩,٤٣٨	٠,٠٠٩
٩	٦	١٨,٨	١٨	٥٦,٣	٧	٢١,٩	–	–	١	٣,١	١٩,٢٥٠	٠,٠٠٠
١٠	٢	٦,٣	١٥	٤٦,٩	١٤	٤٣,٨	١	٣,١	–	–	٢١,٢٥٠	٠,٠٠٠
١١	٢	٦,٣	١٩	٤٩,٤	٨	٢٥,٠	٣	٩,٤	–	–	٢٢,٧٥٠	٠,٠٠٠
١٢	٣	٩,٤	١٩	٥٩,٤	٧	٢١,٩	٣	٩,٤	–	–	٢١,٥٠٠	٠,٠٠٠
١٣	٣	٩,٤	١٥	٤٦,٩	١٤	٤٣,٨	–	–	–	–	٨,٣١٣	٠,٠١٦
١٤	–	–	١٦	٥٠,٠	١٤	٤٣,٨	٢	٦,٣	–	–	١٠,٧٥٠	٠,٠٠٥
١٥	٤	١٢,٥	٢٤	٧٥,٠	٣	٩,٤	١	٣,١	–	–	٤٣,٢٥٠	٠,٠٠٠
١٦	٤	١٢,٥	٢٥	٧٨,١	٣	٩,٤	–	–	–	–	٢٨,٩٣٨	٠,٠٠٠
١٧	٩	٢٨,١	١٦	٥٠,٠	٤	١٢,٥	٣	٩,٤	–	–	١٣,٢٥٠	٠,٠٠٤
١٨	١٢	٣٧,٥	٩	٢٨,١	١١	٣٤,٤	–	–	–	–	٠,٤٣٨	٠,٨٠٤
١٩	٤	١٢,٥	١٧	٥٣,١	٣	٩,٤	١	٣,١	٧	٢١,٩	٢٤,٨٧٥	٠,٠٠٠
٢٠	٣	٩,٤	١٥	٤٦,٩	٥	١٥,٦	١	٣,١	٨	٢٥,٠	١٨,٦٢٥	٠,٠٠١

ملحق (٦) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه وإختبار أقل فرق معنوى للفرض الأول

ANOVA					
X1					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	13.922	2	6.961	13.065	.000
Within Groups	53.279	100	.533		
Total	67.200	102			

Descriptive								
X1								
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
University professor	38	4.03	.509	.083	3.86	4.19	3	5
Auditor	33	3.70	1.024	.178	3.34	4.07	1	5
Financial Analyst	32	4.62	.571	.101	4.41	4.82	3	5
Total	103	4.11	.812	.080	3.95	4.27	1	5

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons						
Dependent Variable: X1 LSD						
(I) Job	(J) Job	Mean Difference (I−J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
University professor	Auditor	.322	.174	.067	−.02	.67
	Financial Analyst	−.591*	.175	.001	−.94	−.24
Auditor	University professor	−.322	.174	.067	−.67	.02
	Financial Analyst	−.913*	.181	.000	−1.27	−.55
Financial Analyst	University professor	.591*	.175	.001	.24	.94
	Auditor	.913*	.181	.000	.55	1.27
* The mean difference is significant at the 0.05 level.						

ملحق (٧) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه للفرض الثانى

ANOVA					
X2					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.308	2	.654	2.804	.065
Within Groups	23.327	100	.233		
Total	24.635	102			

Descriptive								
X2								
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
University professor	38	3.97	.502	.081	3.80	4.13	3	5
Auditor	33	3.74	.442	.077	3.58	3.89	3	5
Financial Analyst	32	3.73	.500	.088	3.55	3.91	3	5
Total	103	3.82	.491	.048	3.72	3.91	3	5

ملحق (٨) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه وإختبار أقل فرق معنوى للفرض الثالث

ANOVA					
X3					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.118	2	1.059	3.000	.05
Within Groups	35.301	100	.353		
Total	37.420	102			

Descriptive								
X3								
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
University professor	38	3.77	.684	.111	3.54	3.99	2	5
Auditor	33	3.64	.580	.101	3.44	3.85	3	5
Financial Analyst	32	4.00	.484	.085	3.83	4.17	3	5
Total	103	3.80	.606	.060	3.68	3.92	2	5

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons						
Dependent Variable: X3 LSD						
(I) Job	(J) Job	Mean Difference (I−J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
University professor	Auditor	.126	.141	.376	−.15	.41
	Financial Analyst	−.230	.143	.109	−.51	.05
Auditor	University professor	−.126	.141	.376	−.41	.15
	Financial Analyst	−.356*	.147	.018	−.65	−.06
Financial Analyst	University professor	.230	.143	.109	−.05	.51
	Auditor	.356*	.147	.018	.06	.65
* The mean difference is significant at the 0.05 level.						

ملحق (٩) نتائج تحليل التباين أحادى الإتجاه للفرض الرابع

ANOVA					
X4					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.814	2	1.907	1.941	.149
Within Groups	98.240	100	.982		
Total	102.053	102			